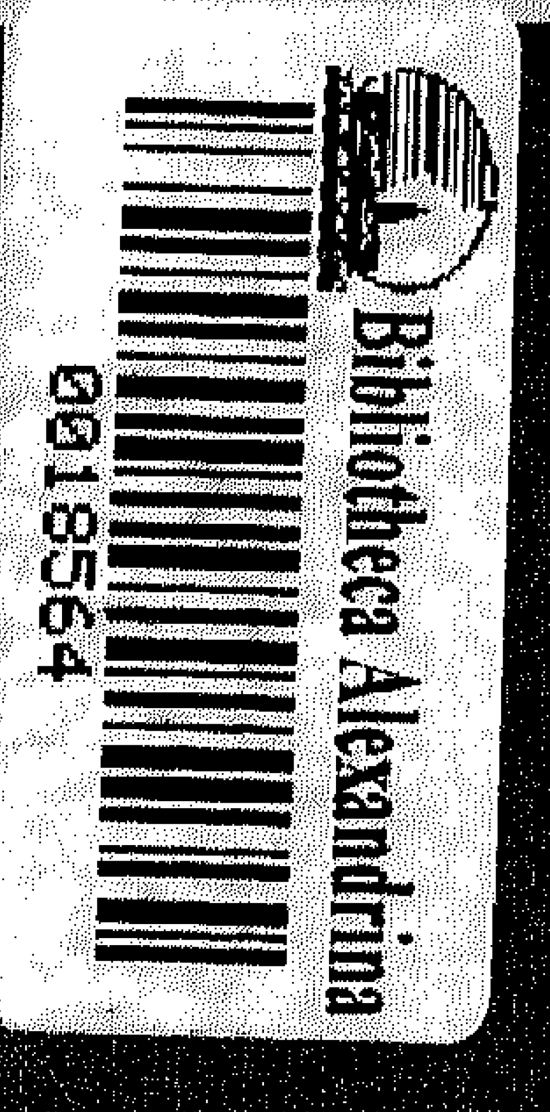




المشرق العربي والغرب

بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور جلال احمد امين



المشرق العربي والغرب



مركز دراسات الوحدة العربية

المشرق العربي والغرب

بحث في دور المؤثرات الخارجية
في تطور النظام الاقتصادي العربي
والعلاقات الاقتصادية العربية

الدكتور جلال احمد امين

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص . ب . ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان .
تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : مرعربي ـ تلكس : ٢٣١١٤ مارابي .

الطبعة الاولى : بيروت : آب / اغسطس ١٩٧٩
الطبعة الثانية : بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٠
الطبعة الثالثة : بيروت : شباط / فبراير ١٩٨١
الطبعة الرابعة : بيروت : تموز / يــوليو ١٩٨٣

" ألا أيها الأمراء العظام ، ما لكم وللأجانب عنكم ؟ ها أنتم تحبونهم ولا يحبونكم ، قد علمتم شأنهم ولم تبق ريبة في أمرهم ، (إن تمسسكم حسنة تسؤهم ، وإن تصبكم سيئة يفرحوا بها) ... "

جمال الدين الأفغاني
ومحمد عبده
" العروة الوثقى "
(١٨٨٤)

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية

لا تختلف هذه الطبعة عن الأولى إلا في تنقيحات طفيفة في مواضع متفرقة ، دون أية إضافات أو تعديلات جوهرية في المضمون أو المنهج . ولهذا أود أن أسجل هنا اعتذاري لبعض الناقدين الأفاضل عن عجزي ، في الفترة التي أتيحت لي لإعداد هذه الطبعة ، عن أن أولي كل ملاحظاتهم ما تستحق من اعتبار . ولكني أريد أن انتهز فرصة إعادة طبع الكتاب للتعليق على نقطتين تكرر ورودهما من أكثر من معلق . تتعلق الأولى بالقول بأن الكتاب يولي أهمية مبالغاً فيها للعوامل الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي ، وبالمقابل لا يولي العوامل الداخلية ما تستحق من اهتمام . وتتعلق الثانية بأن هذا التأكيد على دور العوامل الخارجية والضغط الاجنبي ، من شأنه أن يشيع درجة من اليأس والتشاؤم ليس من المرغوب فيه ، حتى بفرض صحة التحليل ، أن يعمل الكاتب على إشاعتها .

أما النقطة الأولى فإني أود بصددها أن أشير الى أنه ما من أحد يستطيع أن ينفي أهمية الصراعات الداخلية في تطور المجتمع ، ودور الطبقات المستفيدة من التدخل الأجنبي في تسهيل سيطرة الأجنبي على مقدرات الأمة . ولا يستطيع أحد أن ينكر الدور الذي تلعبه أخطاء قادة الحركات الوطنية في تمكين الأجنبي من السيطرة وفي إطالة عمرها . ولكن الحقيقة متعددة الجوانب ، وفي كل ظرف من الظروف يكون من الملائم تأكيد بعض هذه الجوانب أكثر من غيرها . وفي الظروف التي يعيشها العرب الآن ، بدا لي أن التركيز على العوامل الداخلية قد تجاوز الحد ، وأن الكتّاب العرب والاجانب على السواء ، قد بالغوا بصفة عامة في تضخيم ما يتمتع به العرب من حرية الارادة ، الى حد صرف النظر عن خطورة الضغوط التي يتعرضون لها ، بل

وذهب بالكثيرين الى حد التوهم أن العرب قد أصبحوا ، بسبب تدفق الأموال النفطية بوجه خاص ، يتمتعون بإرادة مستقلة ، مع أن العرب نادراً ما خضعوا لدرجة من التبعية تقارب ما يخضعون له اليوم . كما أن هذه المبالغة في تضخيم حرية الإرادة التي تنسب اليوم الى العرب ، قد صرفت النظر عن رؤية أوجه الشبه المذهلة بين ما يتعرضون له اليوم من ضغوط وما خضعوا له في منتصف القرن الماضي .

وأما القول بأن الكتاب بما يؤكد عليه من أهمية الضغوط الخارجية قد يشيع يأساً لا مبرر له ، فيمكن الرد عليه باقتباس القول المشهور بأن « الحرية هي فهم الضرورة » ، وانه وإن كان صحيحاً أنه مهما كان ما يتعرض له شعب من ضغوط خارجية فسوف يبقى له دائماً بعض القدرة على المقاومة اذا تمتع بدرجة من الحيوية ، فإن من المفيد دائما أن يدرك قادة الحركة الوطنية حقيقة الضغوط التي يتعرضون لها ، والحدود الحقيقية للدائرة التي يتمتعون فيها بحرية الحركة . فبهذا فقط يمكن أن نأمل ألا تتعرض حركات المقاومة للانتكاس وخيبة الأمل.

ومع هذا ، فلا بد لنا أن نعترف أن دراسة أكثر اكتمالاً لهذه الحقبة من التاريخ العربي التي يتناولها هذا الكتاب ، لا بد أن تحاول أن تتعرض على نحو أكثر تفصيلاً واتساعاً بكثير مما ورد فيه ، لدورحركات المقاومة العربية في تعطيل مشروعات الاجنبي في بلادنا . بل وأن تبين كيف كانت كل مرحلة من مراحل تدخل الأجنبي تولد على الرغم منها ، حركات للمقاومة دائمة التجدد ، لا بد في النهاية من أن تنتشل العرب مما هم فيه من تردٍّ وسوء الحال .

القاهرة ، نيسان/أبريل ١٩٨٠

جلال أحمد أمين

مقدمة الطبعة الأولى

إن بعض مناهج البحث التي يجوز اتباعها في دراسة التطور الإقتصادي او السياسي أو الثقافي في دولة مستقلة لا تخضع لأي نوع من الضغط السياسي أو الإقتصادي من قوة خارجية ، لا يجوز أن تطبق في دراسة تطور دولة لا تتمتع بهذا الإستقلال . فإذا جاز أن تكون نقطة الانطلاق في تفسير التطور الإقتصادي للنوع الأول من البلاد ، هي البحث فيما تحوزه هذه البلاد من موارد طبيعية أو بشرية ، أو تطور فنون الإنتاج فيها ، وإذا جاز أن يركز في تفسير تطورها السياسي على تطور موازين القوة بين طبقاتها الإجتماعية ، أو حتى على الخصائص الشخصية للحاكم ، وفي تفسير تطورها الثقافي على أساس تفاعل هذه العوامل جميعاً ، فإن نقطة الإنطلاق في تفسير التطور الإقتصادي والسياسي والثقافي في دولة تخضع بدرجة عالية لقوى خارجية وللنفوذ الأجنبي ، يجب أن تكون ما يحدث في الدولة المسيطرة نفسها من تطورات .

قد يكون للموارد الطبيعية والبشرية في الدولة الخاضعة أثر لا يمكن إنكاره فيما يطرأ على هذه الدولة من تطور اقتصادي ، ولكن الأغلب أن تكون درجة استغلال هذه الموارد ، بل وأحياناً مجرد اكتشافها ، محكومة بطبيعة المصالح السائدة في الدولة المسيطرة . وقد يكون لتغير ميزان القوى بين الطبقات الإجتماعية في الدولة الخاضعة أثر كبير في تغير نظامها الإقتصادي والسياسي ، ولكن كثيراً ما يعجز هذا التغير عن تفسير تطورات على أكبر قدر من الأهمية في هذا النظام . فقد يحل نظام الإقتصاد المفتوح محل اقتصاد مغلق ، دون أن يكون قد طرأ تغير يذكر على ميزان القوى الاجتماعية الداخلية . وقد يصاب النمو الإقتصادي بالشلل التام نتيجة انقلاب في نظام الحكم ليس للتغيرات الإجتماعية الداخلية يد في إحداثه ، أو نتيجة لهزيمة عسكرية في حرب لم يكن لأية طبقة اجتماعية في الداخل دور في نشوبها . وقد

تدخل مجموعة من الدول الخاضعة في نزاعات مع بعضها ، ويتحقق منها بعض النفع لبعض الطبقات أو الفئات الحاكمة ، وقد تغذيها أهواء بعض الحكام أو مطامعهم الشخصية ، ومع ذلك تعجز كل تلك الأحداث عن تفسير فشل هذه الدول في التعاون فيما بينها أو في تحقيق اندماجها ، في الوقت الذي يستند فيه هذا الإندماج إلى مصالح اجتماعية داخلية لا تقل قوتها الذاتية ودرجة نضوجها عن قوة المصالح المضادة لها . وأخيراً ، قد تتعرض ثقافة الدولة الخاضعة لانعطافات وتحولات مفاجئة من الإستقلال الى التبعية ، أو بالعكس من التبعية الى الاستقلال ، أو تخرج من مناخ يسوده الإبداع والتجديد ، إلى مناخ مناقض تماماً طابعه النقل والتقليد والإبتذال ، دون أن يكون قد طرأ أي تغير على قدرة الدولة الذاتية على الإبداع ، أو على استعداد مستهلكي الثقافة لتقبل هذا أو ذاك .

وقد عانى كثير من الدراسات الإقتصادية والسياسية والثقافية لتطور المجتمع العربي ، من إهمال العوامل الخارجية في هذا التطور ، ومن تركيزها ، بدلاً من ذلك ، على التناقضات الداخلية ، سواء اتخذت صورة تناقض في المصالح بين الطبقات الإجتماعية المختلفة ، أو صورة تنازع على السلطة بين قوى سياسية ، أو مجرد التضارب بين المصالح الشخصية لحاكم عربي وآخر . وليس من الصعب أن نفسر إصرار معظم الكتابات الغربية على تجاهل دور العوامل الخارجية في تطور البلاد العربية ، إذ يسمح هذا التجاهل بإلقاء المسؤولية فيما مرت به هذه البلاد من محن على أهل هذه البلاد أنفسهم ، وعلى نزاعاتهم الداخلية ، أو على الطموح الشخصي لحكامهم ، أو على ما قد يتسم به هؤلاء الحكام من استبداد أو إهمال أو ضعف . ولكن اتجاهاً مماثلاً يمكن أيضاً ملاحظته في كثير من الدراسات العربية ، إما بالمبالغة في تصوير ما يتمتع به راسمو السياسة العربية من حرية الإرادة ، أو المبالغة في دور التناقضات الطبقية وأثر التطورات الإقتصادية داخل المجتمع العربي نفسه .

وقد حاولت في هذه الدراسة أن أتتبع دور العوامل الخارجية في تطور النظام الإقتصادي في دول المشرق العربي ، وفي تطور العلاقات الإقتصادية العربية ، مع الإلماح إلى ما صاحب هذه التطورات من تغيرات سياسية وتحول في المناخ الثقافي العام ، وذلك عبر فترة طويلة تمتد من أوائل القرن التاسع عشر حتى اليوم . ومن الواضح أن مثل هذه المحاولة لتغطية هذه الفترة الطويلة ، في دراسة بهذا الحجم ، لا يمكن أن تكون تاريخاً اقتصادياً أو سياسياً أو ثقافياً . ولم يكن هذا مقصدنا ، بل كان الغرض منها إبراز نمط دائب التكرار في التاريخ العربي : يبدأ بحدوث

تطورات اقتصادية أو سياسية في الدول الكبرى التي سيطرت على مصير المشرق العربي طوال هذه الفترة ، يترتب عليها تغير في طبيعة المصالح التي ترمي هذه الدول إلى تحقيقها في المنطقة العربية أو في العلاقات بين هذه الدول نفسها ، يؤدي بدوره إلى تغير في درجة الضغوط الخارجية التي تخضع لها الدول العربية ، الأمر الذي ينعكس في تطور النظام الإقتصادي للدول العربية ، والعلاقات فيما بينها ، وفي طابع المناخ الثقافي السائد .

وقد دفعني إلى هذه المحاولة الإعتقاد بأن ما مر به المشرق العربي من أحداث مريرة منذ هزيمة ١٩٦٧ ، يكاد يستعصي فهمه إذا استبعدنا من نطاق البحث ما طرأ على اقتصاديات الدول الكبرى وعلى الإقتصاد الإسرائيلي من تطورات . وأن الإصرار على تفسير التطورات العربية الهامة ، من هزيمة ١٩٦٧ نفسها ، إلى مضاعفة أسعار البترول ، إلى التحول الجذري في السياسة الإقتصادية العربية نحو مزيد من الإنفتاح على الغرب ، إلى تغير طبيعة العلاقات الإقتصادية والسياسية بين الدول العربية ، إلى نشوب الحرب الأهلية في لبنان ، إلى عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل . . الخ ، وكأنها مجرد انعكاسات لظروف داخلية سيئة ، أو تعبير عن إرادة عربية مستقلة ، لا يمكن أن ينتج عنه إلا مزيد من التعمية والتخبط .

وكما تمر بالفرد فترات يشعر بأنها تمثل انعطافات حاسمة في حياته ، فتلح عليه الرغبة في استعراض ماضيه بأكمله في محاولة للبحث عن منطق يفسر ما يمر به من أحداث ، كذلك الأمة حين تمر بفترة لها كل سمات التحول العميق في حياتها ، تنزع إلى الرجوع إلى تاريخها بحثاً عن مثل هذا المنطق . ولا يمكن للعربي الذي يحاول أن يستعيد تاريخ أمته منذ بداية اتصالها بالغرب الحديث ، إلا أن يلاحظ أوجه شبه مذهلة بين ما مر به المشرق العربي من أحداث منذ هزيمة ١٩٦٧ ، وما تعرضت له حركات الإستقلال العربية من ضغوط مماثلة حصلت في نهاية العقد الرابع من القرن الماضي . وإذا كان من الطبيعي أن تبدو الأحداث التي مرت بالمشرق العربي ، للناظر إليها في أعقاب الهزيمة مباشرة ، وكأنها أحداث حلم مخيف يستعصي تفسيره ، فلا بد أنه كان من الصعب أيضاً على فرد عاش في مصر أو سوريا أو لبنان في ١٨٤٠ ، أن يجد منطقاً يفسر به سقوط نظام محمد علي في مصر وسوريا وسقوط حليفه في لبنان . ولا بد أنه قد لجأ أيضاً إلى أبسط التفسيرات المتاحة ، كما لجأنا نحن في السنوات التالية مباشرة لحرب ١٩٦٧ ، برد ما حدث الى استبداد الحاكم وإفراط طموحه ، وأخطائه الإقتصادية والعسكرية . ولا بد أنه قد لجأ أيضاً

إلى تفسير التغير في السياسة الإقتصادية بعد سقوط محمد علي إلى سياسة الباب المفتوح ، بمحاولة إنقاذ اقتصاد أنهكه طول الإنغلاق . ولا بد أيضاً أنه قد فسر انفصال سوريا عن مصر في ١٨٤٠ بسخط الأهالي في سوريا على استبداد الحاكم ، وتطبيقه لنظام ضريبي قاس ، ولنظام الخدمة العسكرية الإجبارية .

وبالمقابل ، فإن من الممكن بالطبع أن يبلغ الإفراط في إلقاء المسؤولية على المؤثرات الخارجية مبلغ الشطط ، ومن السهل أن يتهم من يقوم بذلك بأنه لا يفعل أكثر من إلقاء عبء قصوره على غيره . ولكن من الممكن أيضاً أن يكون أصحاب الموقف المعاكس ، الذين يؤكدون على مسؤولية عوامل القصور الداخلية ، مولعين بتعذيب النفس ، وبأن ينسبوا إلى أنفسهم ذنوباً ارتكبها الغير . وليس هذا الموقف الأخير بالضرورة أفضل أو أقرب الى الحقيقة من السابق . فالذي يحسم الأمر اذن ليس تحليل الدوافع النفسية لهذا الموقف أو ذاك ، بل الشواهد التاريخية نفسها ، وما إذا كان هذا العامل أو ذاك قادراً على تفسير أكبر عدد ممكن من الظواهر التي تستعصي على سواه .

وأود في النهاية أن أعبر عن امتناني لبعض أصحاب الفضل في قيامي بهذه الدراسة . فقد أتاح لي مركز دراسات الوحدة العربية فرصة التفرغ لكتابتها ، وقدم لي الأخ الدكتور خير الدين حسيب ، القائم على إدارة المركز ، كل مساعدة لإتمامها ، وشاركتني زوجتي كل أعبائها ، وهي التي اتخذت من مصر موطناً لها ، ومن العرب أهلاً ، إن أصابتهم سيئة ساءتها ، وإن مسّتهم حسنة فرحت بها .

نيسان/ إبريل ١٩٧٩

جلال أحمد أمين

الفصل الأول

محنة الانفتاح القديم

(١)

من المألوف إضفاء أهمية خاصة على الحملة الفرنسية على مصر في ١٧٩٨ باعتبارها تمثل بداية اتصال المشرق العربي بالغرب الحديث . وإذا كان تعليق هذه الأهمية الخاصة مفهوماً من وجهة النظر التي تعتبر بداية تاريخ اتصال العرب بالغرب هي نفسها بداية « التمدن » العربي ، الذي تبدأ ببدايته « يقظة العرب » ، ويزداد معه تقدمهم ، فإن الذي يرفض هذه النظرة ، من شأنه أن يعتبر نقطة التحول الأجدر بالإهتمام إنما تقع في السنوات الأخيرة من العقد الرابع من القرن الماضي ، وهي الفترة التي شهدت البداية الحقيقية لضغط الغرب على العرب اقتصادياً وعسكرياً ، إذ أنها دشنت ما يزيد على قرن كامل من السيطرة البريطانية والفرنسية على المشرق العربي ، هذه البداية التي تمثلت في عقد الإتفاقية التجارية بين بريطانيا والباب العالي سنة ١٨٣٨ ، وفي احتلال بريطانيا لعدن في السنة التالية .

ذلك أن من المهم التمييز بين العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر وما تلاها . لقد شهدت هذه العقود الأربعة محاولات رائعة لتحقيق نهضة عربية مستقلة ، تعتمد على الطاقات الإقتصادية والفكرية الذاتية . وتدل كل الدلائل على أن هذه المحاولات لو تركت وشأنها دون ضغط خارجي لكانت جديرة بأن تثمر تقدماً اقتصادياً لا يضحّى معه بالسمات الخاصة للثقافة العربية والإسلامية ، وبأن تؤدي ، في الوقت نفسه ، الى قيام الدولة العربية الواحدة .

وإذا كانت تجربة محمد علي في تحقيق نهضة اقتصادية مستقلة في مصر ، عن طريق إقامة الصناعات الحديثة ، وإصلاح وتوسيع نظام الري ، وإصلاح النظام

الضريبي ، وفرض احترام القانون ونشر التعليم ، هي أكثر هذه المحاولات شهرة ، فإنها ليست الوحيدة في المنطقة العربية آنذاك . بل إن من الشيّق أن نلاحظ أنه خلال هذه العقود الأربعة لم يكد يخلو بلد واحد من بلاد المشرق العربي من تجربة جادة وناجحة للنهوض من حالة الركود الإقتصادي والثقافي ، وقد بدأت في بعضها قبل الحملة الفرنسية على مصر بزمن طويل .

فمن ناحية ، امتدت إصلاحات محمد علي إلى البلاد العربية التي امتد حكمه إليها ، كما جرى في سوريا بين ۱۸۳۱ وبين إجباره عسكرياً على الإنسحاب منها في ١٨٤٠ ، وفي السودان فيما بين ١٨٢١ حتى وفاة محمد علي في ١٨٤٩ . فشهدت سوريا في عهد الحكم المصري « إلغاء نظام البشالق العتيق ، ووضع كل الأقليم السوري تحت إدارة حاكم مدني مقيم في دمشق ، وأدخل نظام التسجيل لتنظيم الوثائق الحكومية ، وأصلح نظام القضاء ، وألغيت الإمتيازات المقصورة على الأثرياء وأصبح الجميع متساوين أمام القانون . وألغى ابراهيم نظام الإلتزام وقضى على نفوذ واحتكار الأعيان المحليين ، وفرضت ضريبة شخصية جديدة ، وأصبح نظام التجنيد إجبارياً ، ولم يعد دفع (البدل) يقبل من أحد كبديل للخدمة العسكرية » [١].

وفي السودان قام الولاة الذين حكموه باسم محمد علي ، بشق قنوات الري وأجروا التجارب لإدخال محاصيل وصناعات جديدة ، وأدخلوا إلى السودان زراعة أنواع مختلفة من الفاكهة وزراعة قصب السكر ، وأقاموا السواقي لسقي الماشية ، والمنشآت لتخزين المحاصيل ، وكافحوا الآفات الزراعية ، ونقبوا عن المعادن ، وشملوا الطرق التجارية بحمايتهم ، وأرسل اليهم محمد علي المزارعين والحدادين والبنائين والنجارين وصباغي الجلود ، فزاد السكان زيادة سريعة . وعكفوا على تنمية وتعمير الخرطوم ، وأصلحوا مساجدها وشيدوا مساجد جديدة ، وأقاموا حوضاً للسفن على شاطىء النيل ، وشجعوا سكانها على بناء مساكن مستديمة لهم بدلاً من الخيام المصنوعة من الجلود ، وزودوهم بمواد البناء التي يحتاجونها [٢] .

---

(١) Elias Saba, «Wilayat Suriyya, 1876-1909» (Ph.D. Dissertation, Michigan University, 1971), pp. 6-7.

(٢) أنظر :

Richard Leslie Hill, **Egypt in the Sudan, 1820-1881** (London; New York: Oxford University Press, 1959), pp. 49-62.

Peter Malcolm Holt, **A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the Present Day** (London: Weidenfeld and Nicolson, [1961]), p. 52.

وفي لبنان ، دام حكم الأمير بشير الثاني نحو خمسين عاماً ، من ١٧٨٨ حتى سقط مع محمد علي في ١٨٤٠ ، وتمثل فترة حكمه ، على حد تعبير فيليب حتّي :

« أروع ما حققه لبنان خلال اكثر من ثلاثة قرون من العصر الاقطاعي . . . فتميزت بالتقدم المستمر نحو تطوير لبنان وتحقيق استقلاله وتوسعه ، سواء بموافقة الباب العالي او تحدياً له . . . ، والأدب الشعبي اللبناني غني بالأقاصيص التي تمجد ما حظي به لبنان في ظل هذا الأمير من عدل وامان . . . في عهده جرى توسيع الطرق الضيقة ، وأقيمت طرق جديدة ، وأصلحت الجسور القديمة وشيدت جسور حديثة . . . وإذ أدرك الأمير حاجة بلده إلى الخدمات الطبية ، أرسل خمسة من الطلاب الى أعرق المدارس الطبية في المنطقة ، مدرسة الطب في القاهرة ، التي أسسها حليفه محمد علي . . . »[٣] .

وفي بغداد ، شهدت الفترة نفسها خمسة عشر عاماً من حكم داود باشا (١٨١٧ - ١٨٣٢) الذي عني باصلاح التعليم وأسّس مدارس جديدة ، وأدخل أول مطبعة عرفتها العراق ، « وزادت في عصره التصانيف والتآليف المختلفة ، وأصبح العلماء يتسابقون على التقرب إليه بتأليف الكتب له »[٤]. وكوّن جيشاً كبيراً ، وأصلح نظامه ، وأسّس مصانع المنسوجات لتفي بحاجته . وهو الذي روي عنه قوله إنه « ليس هناك حقوق للأوروبيين في بغداد »[٥] ، وفرض نظاماً جديداً للحماية في مواجهة البضائع البريطانية ، وأخضع تقييم بضائع شركة الهند الشرقية التي تمرّ بالعراق لنظام دقيق ، الأمر الذي جلب عليه سخطاً من الشركة كان كافياً لعزله[٦] . وبعد سنة من سقوطه ، كتب القائم بأعمال شركة الهند الشرقية في بغداد (١٨٣٣) يقول : « إن أهل بغداد ، وهم فيما هم فيه من بؤس ، تتعلق أبصارهم بأبراهيم . . . وتجار بغداد . . . يأسفون لتدخل بالمرستون (وزير الخارجية البريطانية) لمنع إلحاق إقليمهم بالإقليم (يقصد سوريا) الذي يخضع لذلك الحاكم الذي بدأوا بالفعل يسمونه « الخليفة المصري » »[٧] .

---

(٣) Philip Khoury Hitti, **A Short History of Lebanon** (London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1965), pp.184-187.

(٤) أنظر: عبد العزيز سليمان نوار، **داود باشا والي بغداد** (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨)، ص٣١٣.

(٥) Stephen Hemsley Longrigg, **Four Centuries of Modern Iraq** (Oxford: The Clarendon Press, 1925), pp.255-256.

(٦) Zaki Saleh, **Mesopotemia (Iraq) 1600-1914; a Study in British Foreign Affairs** (Baghdad: Al—Ma'aref Press, 1957), pp.131-137.

(٧) Henrey Herbert Dodwell, **The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad Ali** (Cambridge, [England] : The University Press, 1931), p.126.

وفي برقة وشبه الجزيرة العربية ، شهدت الفترة المذكورة نفسها حركتين بالغتي القوة للإحياء الديني اتصل قادتها بأشخاصهم وفكرهم ، هما السنوسية والوهابية . دعت كل منهما إلى العودة الى الأصول الأولى للإسلام ، والإلتزام بالقرآن والسنة وحدهما مع فتح باب الإجتهاد ، وتحرير الإسلام مما لحق به خلال قرون الإنحلال من بدع ، وتحقيق وحدة المسلمين . وقد نجحت الحركتان نجاحاً باهراً على المستويين الفكري والعملي معاً . فإذ اتحد النفوذ الفكري لمحمد بن عبد الوهاب مع القوة السياسية لبيت ابن سعود في نجد ، امتدت الحركة الوهابية حتى خضعت لها جل شبه الجزيرة العربية وحتى حدود بغداد وسوريا . ويذكر د. عبد الرحيم عبد الرحيم في كتابه « الدولة السعودية الأولى » ، أن القضاء في هذه الدولة كان يسير وفقاً لأحكام القرآن والسنة، . . . « لا تفريق في ذلك بين رفيع ووضيع أو أمير وفقير ، حتى بلغ من تأثير ذلك على الناس مبلغاً لا يحتاج معه إلى تنفيذ كثير من الحدود لاجتناب الناس لأسباب الحكم فيها . . . وتسرد لنا المصادر المعاصرة قصصاً تدل في مضمونها على استتباب الأمن في المناطق التي كانت تابعة للدولة ، ولم يعد أحد يجرؤ على العبث به . . . وكان أمير الدرعية يحضر بنفسه مجالس الدرس ويشارك في المناقشات العلمية ، ويعين المخصصات التي تكفي حاجة علماء الدرعية وغيرها من البلدان ، ويشرف بنفسه على شؤون طلبة العلم . . . ويخرج لهم من خزينة الدولة ما يكفي نفقات معيشتهم طوال مدة الدراسة »[٨] .

وكان « السنوسي الكبير » زعيماً روحياً ودنيوياً في الوقت نفسه ، وانتشرت الزوايا السنوسية في برقة ومصر والسودان والجزيرة العربية ، حتى قدّر عدد « الأخوان » السنوسيين في العقد التاسع من القرن بما يتراوح بين مليون ونصف وثلاثة ملايين . وكانت كل من الزوايا السنوسية ، فضلاً عن كونها مركزاً لنشر الدعوة الإسلامية الجديدة ، بمثابة مزرعة جماعية ، ومدرسة أو جامعة ، ومركز تجاري وثقافي ، ويتمتع شيخها بنفوذ سياسي وديني كبير تلجأ إليه القبائل والتجار لفض خلافاتها ، ورجال الدين يطلبون فتواه . وأصبح السنوسيون يتولون في الواقع حكم برقة باسم الأتراك ، وتولوا بدلاً منهم مسؤولية القضاء والتعليم وتحصيل الضرائب ، حتى قيل عن السنوسية إن « الذين وصفوها بقولهم إنها كانت

---

(٨) عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم ، رسائل وبحوث : الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ـ١٨١٨م/ ١١٥٨ ـ ١٢٣٣هـ. (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية ، ١٩٦٩)، ص ٢١٤ ـ ٢٢٤ .

امبراطورية ضمن الامبراطورية العثمانية لم يخطئوا » [٩]. وانتشر الإخوان السنوسيون في صحبة قوافل التجار والحجاج عبر الصحراء يدعون الناس الى تعاليمهم ، فحيثما انتشر نفوذهم « انتشر الأمن والعدل والتعليم وراجت التجارة »[١٠] ، ويقول إيفانز - بريتشارد أن السنوسيين كانوا يتميزون بالتسامح ولم يظهروا أي تعصب تجاه من اختلف معهم من المسلمين . . . وإنما كان أبغض الناس الى السيد المهدي (ابن السنوسي الكبير) هم « الذين يذكرون المسلمين بالسوء » [١١] . وكما حدث في الجزيرة العربية بتأثير الوهابيين ، وفي السودان بتأثير الحركة المهدية في النصف الثاني من القرن ، أصبحت القبائل المختلفة ، بتأثير الحركة السنوسية ، تنظر إلى نفسها لأول مرة كأجزاء من أمة واحدة ، إذ أصبح ما يميز المنتمين إلى هذه الحركات عن السلطة السياسية القائمة ، في نظر أنفسهم ، هو هذا الانتماء نفسه .

إن المألوف أن يدرس كل من هذه الحركات على حدة ، كجزء من التاريخ الخاص لكل بلد عربي ، أو أن تصنف الحركتان السنوسية والوهابية كجزء من تاريخ تجديد الإسلام والإصلاح الديني ، تمييزاً لها عن التجارب ذات الطابع السياسي البحت ، كتجربة محمد علي في مصر أو الأمير بشير في لبنان أو داود باشا في العراق . على أن النجاح العملي للحركات الدينية من ناحية ، وقيام كلا النوعين من حركات التجديد في الفترة التاريخية نفسها ، من ناحية أخرى ، من شأنه أن يلفت النظر إلى ما كان المشرق العربي يتمتع به في تلك الفترة من حيوية واستعداد لا شك

---

(٩) نقولا ع. زيادة، ليبيا في العصور الحديثة، محاضرات ألقاها نقولا زيادة على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية، ١٩٦٦ ([القاهرة]: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦)، ص ٧٥.

(١٠) John L. Wright, **Libya** (London: Benn, 1969), p.111.

(١١) Edward Evan Evans-Pritchard, **The Sanusi of Cyrenaica** (Oxford: Clarendon Press, 1949), p.8.

ويلاحظ إيفانز - بريتشارد بحق «أن السنوسية، شأنها شأن كثير من الحركات الدينية في العالم الاسلامي، كانت تعكس شعوراً بالتمييز الاجتماعي والحضاري . . . وكانت هذه الحركات تمثل ردود فعل ضد السيطرة الأجنبية بقدر ما كانت ثورات ضد المدرسة الدينية التقليدية. وكان مذهبها الديني تعبيراً عن رغبة قوية لدى أمة أرادت أن تعيش طبقاً لتقاليدها ومؤسساتها الخاصة بها. إن هذه الرغبة يجري التعبير عنها اليوم بلغة القومية السياسية، ولكنها كانت في الماضي تعبر عن نفسها في الحركات الدينية. إن القومية العربية ليست ظاهرة جديدة. إنها فقط قد غيّرت رداءها.»

Ibid., pp.9-10.

فيه للنهوض المادي والفكري على السواء ، كما أنه يثير التساؤل عما يمكن أن تفسر به إمكانية هذا النجاح خلال العقود الأربعة الأولى من القرن ، في حين أصيب كل من هذه الحركات بالفشل أو الإنحدار ، واحدة بعد الأخرى ، بعد انقضاء الفترة المذكورة .

يلاحظ أحد الكتّاب[12] أنه حينما تخضع أمة لسيطرة ثقافة غريبة عنها ، فإن نهضة الأمة المغلوبة وإحياء ثقافتها يتوقفان على إصابة الأمة الغالبة بالضعف والإنكسار أكثر مما يعتمدان على عوامل ذاتية في الأمة المغلوبة نفسها . فإذا تأملنا حالة البلاد العربية في العقود الأربعة الأولى من القرن التاسع عشر أمكننا القول ، أياً كان تقديرنا لعوامل الإحياء الداخلية ، بأن هذا الشرط كان متحققاً في ضعف الدولة المسيطرة على البلاد العربية سياسياً ، وهي الدولة العثمانية ، وكذلك في ضعف الضغط السياسي والإقتصادي من جانب القوى الأوروبية .

فمن ناحية ، شكّل ضعف الدولة العثمانية ، إغراءً كبيراً لولاة مصر وبغداد ولبنان للقيام بمحاولات الإستقلال ، ومكّنهم منه . وسمح تراخي قبضة الباب العالي على شبه الجزيرة العربية والصحراء الليبية بنجاح الحركتين الوهابية والسنوسية . فرغم انزعاج الدولة العثمانية من نمو الحركة السنوسية اضطرت الى التسليم بها كأمر واقع وإلى مهادنتها ، ولم يحرك الباب العالي ساكناً إزاء الخطر الوهابي حتى سيطرت الحركة على معظم أجزاء شبه الجزيرة . وعندما أفاق الباب العالي على تهديد الوهابيين لبغداد وسوريا وأصدر أمره لوالي بغداد بارسال جيشه لأخماد الحركة ، اكتفى الوالي بالتظاهر بتجهيز الحملة دون أن يقوم بارسالها [13]. فإذا كان محمد علي قد حارب الحركة وهزمها ، فإن هذا لم يكن في حقيقة الأمر إلا حرباً بين حركتين مستقلتين في الواقع عن الدولة الحاكمة إسماً .

ومن ناحية أخرى ، فإن المصالح الإقتصادية والإستراتيجية للدول الأوروبية خلال العقود الأولى من القرن لم تمل على هذه الدول ضرورة التدخل لمنع قيام مثل هذه الحركات في المشرق العربي . فلم تفق أوروبا من حروب نابليون إلا في أعقاب

---

(١٢) Gustave Edmund Von Grunebaum, **Modern Islam; the Search for Cultural Identity** (New York: Vintage Books, 1964), p.37.

(١٣) عبد الرحيم، رسائل وبحوث: **الدولة السعودية الأولى ١٧٤٥ ـ ١٨١٨م/١١٥٨ ـ ١٢٣٣هـ.** ، ص١٩٨ .

١٨١٥ ، وكانت حاجة الصناعات الناشئة في بريطانيا وفرنسا إلى أسواق البلاد العربية وموادها الخام ما زالت محدودة، وكان أمام رأس المال المتراكم فيهما فرص واسعة للإستثمار المحلي لم تستغل بعد . لقد كان من أهم المصالح البريطانية طوال القرن الماضي تأمين طريق تجارتها مع الهند ، ولكن طوال العقود الأربعة الأولى من القرن ظل الطريق المفضل إلى الهند هو طريق رأس الرجاء الصالح ، إذ لم تكن السفن البخارية قد بدأ استخدامها بعد في الطريق بين أوروبا والهند ، واقتصر استخدامها حتى ١٨٣٠ على الملاحة الداخلية في انجلترا وعبر القنال الإنجليزي . وكان الطريق إلى الهند عبر الفرات والخليج العربي ، الذي أضفى فيما بعد أهمية خاصة على العراق ، شديد البطء والمخاطر في ظل استخدام السفن الشراعية ،وكان طريق البحر الأحمر ، الذي أضفى فيما بعد أهمية خاصة على مصر، طريقاً مغلقاً أمام هذه السفن بسبب ظروف الجو ، لعدة شهور من كل عام [١٤] .

لقد قيل في تفسير فشل تجربة محمد علي أن الصناعات التي أقامها كانت باهظة التكاليف ، وأن المنسوجات التي كانت تنتجها مصانعه كانت أعلى نفقة بكثير من أسعار المنسوجات البريطانية التي كان يمكنه استيرادها ، وأنه مع حلول ١٨٤٠ كانت خسائره قد وصلت إلى حد كانت ستجبره عاجلاً أو آجلاً على التخلي عن محاولة تحويل مصر إلى بلد صناعي[١٥] ، وهاجمه الساسة البريطانيون لتطبيقه نظام السخرة في بعض المشروعات العامة ، وقال عنه بالمرستون ، وزير الخارجية البريطانية ، في ١٨٣٣ إنه « ليس أكثر من همجي جاهل ، نجح عن طريق المكر والجرأة والذكاء الفطري في الثورة والتمرد . . . إنني أنظر إلى ما يزعمه من تمدينه لمصر على أنه كذب وخداع محض ، وأعتقد انه ليس بأقل استبداداً وإرهاباً من أي حاكم آخر استعبد شعبه من قبل » [١٦]. كما قيل أن سقوط حكمه في سوريا يرجع إلى ارتفاع ضرائبه وتطبيقه الصارم لنظام الخدمة العسكرية الإجبارية ، وأن السودانيين قد سخطوا على نظامه لأسباب مماثلة[١٧]. وقيل أيضاً أن فتوحات محمد علي العربية لم

---

(١٤) Dodwell, **The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad Ali**, p.134.

(١٥) أنظر مثلاً:

Alfred Bonne, **State and Economics in the Middle East; a Society in Transition** (London: K. Paul, Trench, Trubner, [1948]), p.48.

George Eden Kirk, **Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times**, 2d rev.ed. (London: Methuen, [1952]), p.100.

(١٦) Afaf Lutfi Al—Sayyid Marsot, «Mohamed Ali and Palmerston.» (Unpublished).

(١٧) Holt, **A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the Present Day**, p.235.

تكن مدفوعة بأي شعور قومي بل بطموحه الشخصي المحض ، وأطماعه . وكذلك لم يجد معظم المستشرقين أي فضل يذكرونه لداود باشا أو الأمير بشير ، ووصفوا أيضاً بالهمجية والجهل جماعات الوهابيين والسنوسيين . ولكن ارتفاع نفقات الصناعة الوطنية لم يمنع دولة قامت بحمايتها من تحقيق ثورة صناعية ، ولم يمنع الطموح والأطماع الشخصية لقائد أمة من تحقيق آمال أمته ، والنجاح والفشل لم يكونا قط مرهونين بنبل الباعث ، ولم يمنع التعصب أحداً من الإنتصار على خصمه . وإنما يتعين البحث عن الأسباب الحقيقية لفشل حركات الإستقلال العربية فيما لحق العالم الغربي من تغيرات بدأت مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي .

(٢)

أبحرت أول سفينة بخارية تعبر البحر الأحمر في ١٨٣٠ ، واستدعى فتح هذا الطريق أمام الملاحة البخارية إقامة محطات لتموين السفن . وإذ كانت عدن هي أفضل ميناء طبيعي على البحر الأحمر ، فقد اختيرت عدن لهذه المهمة وتم احتلال بريطانيا لها في ١٨٣٩ . ومن ناحية أخرى استدعى تأمين هذا الطريق ضد أي تهديد من دولة أوروبية أخرى إما احتلالاً بريطانياً مباشراً أو على الأقل خضوع المنطقة التي يمر بها هذا الطريق لدولة ضعيفة لا تستطيع أن تشكل تهديداً للمصالح البريطانية . وإذ كانت الدولة العثمانية هي هذه الدولة ، ظلت المحافظة على تكامل الدولة العثمانية محوراً للسياسة البريطانية إزاء المشرق العربي حتى نهاية القرن .

ومن ناحية أخرى أدى استخدام الآلة البخارية في الصناعة البريطانية على نطاق واسع إلى زيادة فائض المنتجات الباحثة عن أسواق للتصدير ، بينما سمح استخدام الطاقة البخارية في النقل البحري واختراع التلغراف بتخفيض نفقات النقل وتسهيل الإتصال بهذه الأسواق . وكان تبنّي بريطانيا لسياسة حرية التجارة في ١٨٤٦ يمثل استجابة لهذه التطورات ودافعاً لفتح أسواق جديدة في الوقت نفسه [١٨] . وأصبح أي نظام للحماية كالذي فرضه محمد علي على مصر وسوريا

(١٨) يقدّر أن نسبة الصادرات البريطانية إلى إجمالي إنتاجها الصناعي قد زادت بأكثر من الضعف فيما بين ٢٦/١٨٣٦ و٨٤/١٨٨٩ . أنظر:

William Arthur Lewis, **Economic Survey, 1919-1939** (London: G. Allen and Unwin, [1949]), p.74.

والسودان يشكل عائقاً أمام التوسع في صادرات المنسوجات البريطانية يتعين إزالته ، وأصبح من الضروري أن يتمكن التجار الأوروبيون من إقامة علاقات مباشرة مع شعوب الامبراطورية العثمانية دون وساطة حكوماتهم ، ومن التنقل بحرية في أراضيها دون التعرض للمضايقات والأتاوات وغيرها من الأعباء المالية .

كانت بريطانيا قد أصبحت منذ نهاية حروب نابليون بلداً مصدّراً لرأس المال ، ولكن كان اتجاه فائض رؤوس الأموال البريطانية خلال العشرينات والثلاثينات من القرن هو في الأساس نحو إعادة تعمير أوروبا ونحو الاستثمار في مزارع ومناجم الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية . وفي الأربعينات استوعبت الاستثمارات في مد خطوط السكك الحديدية داخل بريطانيا نفسها الجزء الأكبر من رؤوس الأموال المتاحة (١٩) . على أنه ابتداء من منتصف القرن بدأت تظهر الحاجة الملحة لدى أرباب الصناعة البريطانية إلى استغلال مصادر جديدة للمواد الأولية يسمح من ناحية باستمرار زيادة الإنتاج بمعدل مرتفع ، ومن ناحية أخرى بتوليد مصدر للدخل للبلاد المستوردة للمنتجات البريطانية . وكان هذا بدوره يستدعي زيادة الاستثمار في توسيع موانىء البلد المصدّر للمواد الأولية ومدّ الطرق والسكك الحديدية فيها . وهكذا أخذت الاستثمارات البريطانية خارج أوروبا ، تتجه أساساً الى تنمية إنتاج المواد الأولية ، كالصوف في استراليا والأرجنتين ، أو في مزارع الشاي في الهند وسيلان ، أو في مناجم الذهب في جنوب افريقيا . . الخ ، وإلى مشروعات المواصلات الأساسية . وقد قادت بريطانيا حركة الاستثمار الخارجي في النصف الثاني من القرن ، حيث نمت استثماراتها الخارجية بمعدل أسرع من استثماراتها داخل حدودها ، بل وأخذت استثماراتها في أوروبا نفسها تتضاءل لحساب استثماراتها فيما وراء البحار . ولم تساهم فرنسا في حركة الاستثمار الخارجي المباشر بالدرجة نفسها ، بسبب البطء النسبي لنموها الصناعي من ناحية ، وبسبب تفضيل المستثمرين الفرنسيين للاستثمار في القروض ذات الدخل الثابت . أما الولايات المتحدة والمانيا فقد استوعبت الاستثمارات داخل حدودهما ما توفر لديهما من رأس مال .

ليس من الصعب في ضوء هذه التطورات تفسير ما طرأ على المشرق العربي من أحداث في نهاية العقد الرابع من القرن . فقد كان « من باب الحماقة الكبرى » على

---

(١٩) John Bell Condliffe, **The Commerce of Nations** (New York: Norton, [1950]), pp.322-

حد تعبير بالمرستون ، « أن تقوم بريطانيا ، دون أي التزام أخلاقي أو سياسي ، بأي عمل من شأنه أن يؤدي بطريق الفرات وطريق السويس الى الهند ، إلى الخضوع لسيطرة محمد علي في الوقت الذي أصبح فيه لهذين الطريقين أهمية سياسية بالغة »(٢٠). ويشير دودويل إلى خطاب أرسله بالمرستون إلى شقيقه في نابولي يقول فيه : « إن المقصد الحقيقي لمحمد علي هو أن ينشيء مملكة عربية تضم كل البلاد التي تتكلم العربية . وقد لا يكون هناك ضرر لهذا العمل في حد ذاته ، ولكن من حيث أنه لا بد أن يؤدي بالضرورة إلى تقطيع أوصال تركيا ، فإنه ليس باستطاعتنا أن نقره أو نؤيده . وفضلاً عن ذلك ، فإن سيطرة الأتراك على الطريق إلى الهند ليست في نظرنا أسوأ من خضوع هذا الطريق لحاكم عربي قوي »(٢١) . وفي خطاب آخر كتب بالمرستون إنه « ليس هناك مجال للإنصاف في معاملتنا لمحمد علي . . . إن السارق لا بد دائماً أن يجبر بالقوة على لفظ ما قام بالتهامه »(٢٢)

كانت بريطانيا قد زودت العناصر الساخطة على حكم ابراهيم باشا في سوريا بالسلاح والمال ، وأرسلت إلى لبنان أحد عملائها (ريتشارد وود) للإتصال بالعناصر الساخطة على حكم الأمير بشير تحت ستار تعلمه اللغة العربية قبل قيام الثورة ضده بعامين (٢٣) . وسلم الأمير بشير نفسه للبريطانيين في تشرين أول/ أكتوبر ١٨٤٠ حيث تم نقله على سفينة بريطانية إلى مالطا . وضربت المدافع البريطانية والنمسوية والعثمانية بيروت وعكا مجبرة ابراهيم باشا على الانسحاب ، وأرغمت بوارج أوروبا الحربية ، الواقفة أمام ساحل الاسكندرية ، محمد علي على الاذعان لشروط المعاهدة التي أبرمت في لندن في ١٨٤٠ بين القوى الأوروبية فيما عدا فرنسا ، والتي حددت حكم محمد علي بحدود مصر ، وعلى تنفيذ معاهدة بالتاليمان التي عقدتها بريطانيا مع الباب العالي في عام ١٨٣٨ ، والتي رسمت إطار السياسة

---

(٢٠) أنظر:

Dodwell, **The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad Ali,** p.134.

مشيراً إلى خطاب بهذا المعنى لبالمرستون ، بتاريخ ٢١ آذار/مارس ١٨٣٣ .

(٢١) Ibid., p.123.

(٢٢) Al-Sayyid Marsot, «Mohamed Ali and Palmerston.»

(٢٣) Albert Habib Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age, 1789— 1939** (London; New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs [by] Oxford University Press, 1970), pp.60-61.

التجارية لكل البلاد الخاضعة للامبراطورية العثمانية حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

لم تكن بريطانيا لتقدم على إجراء عسكري ضد محمد علي لولا اطمئنانها إلى أن فرنسا لن تقوم بمساعدته . لقد كان في الأمر بعض المخاطرة ، وانقسم مجلس الوزراء البريطاني على نفسه بين مؤيد للتدخل العسكري ومعارض له خشية التدخل الفرنسي . ولكن بدا احتمال قيام فرنسا بعمل جاد ضد التدخل البريطاني ضعيفاً . فلا أقل من ٦٠ ألف جندي فرنسي كانوا مشغولين باستكمال احتلال الجزائر ، وكان أسطولها في البحر المتوسط أضعف من أن يقف ضد الأسطول البريطاني مدعوماً بتأييد روسيا والنمسا وبروسيا[٢٤] . لقد هدد ملك فرنسا والوزراء الفرنسيون والصحافة الفرنسية بالحرب ولكن فرنسا لم تحارب . وقال لوي فيليب « إن المسيو تيير غاضب عليّ لأني لم أقدم على الحرب ، وقال لي إنني سبق أن هددت بالحرب ، ولكن الكلام عن الحرب شيء والقيام بالحرب بالفعل شيء مختلف تماماً »[٢٥] .

فرضت اتفاقية ١٨٣٨ بين بريطانيا والباب العالي إلغاء كل أنواع الاحتكار الذي كان يمنع التجار البريطانيين من إقامة علاقات مباشرة بينهم وبين التجار المحليين ، وأدت بالفعل إلى إلغائه في مصر وسوريا ابتداء من ١٨٤٠ وفي السودان ابتداء من ١٨٤٢ . وفرضت الإتفاقية رسوماً جمركية ثابتة منخفضة على الواردات والصادرات (٥٪ على الواردات و١٢٪ على الصادرات و٣٪ على التجارة العابرة) . وكان مؤدى تطبيقها أن أصبحت المنتجات المحلية تخضع للرسوم لدى تداولها داخل الامبراطورية العثمانية بينما خضعت السلع المصدرة والمستوردة مرة واحدة لدى خروجها أو دخولها إلى الامبراطورية .

وفي السنة نفسها (١٨٣٨) وقعت فرنسا مع الباب العالي اتفاقية مماثلة أصبح بموجبها من حق فرنسا « أن تشتري من أي مكان في الامبراطورية العثمانية ، كافة السلع بدون استثناء ، من منتجات الأراضي أو الصناعات في المناطق الخاضعة للامبراطورية ، إما بغرض التجارة أو الاستغلال . وتعهد الباب العالي بإلغاء أي احتكار على المنتجات الزراعية أو أي منتجات أخرى داخل أراضيه ، وبأن تلغى

(٢٤) Dodwell, The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad Ali, p.184.
(٢٥) Al—Sayyid Marsot, «Mohamed Ali and Palmerston.»

التعريفات المفروضة من جانب السلطات المحلية على شراء هذه السلع أو على نقلها من مكان شرائها إلى مكان آخر »[٢٦] .

وقد زعم بالمرستون أن الغاء نظام الاحتكار سوف يؤدي الى زيادة ايرادات الخزانة المصرية والدولة العثمانية « على الرغم من أنه قد يؤدي في المدى القصير إلى إصابة النظام المالي الذي فرضه محمد علي بالشلل »[٢٧] ولكن الذي أصيب بالشلل لم يكن النظام المالي الذي فرضه محمد علي فحسب بل ومحاولات التصنيع في مصر وسوريا والعراق والسودان ، ليس فقط في المدى القصير ، بل لفترة تقرب من مائة عام .

فقد أدّى تطبيق اتفاقية ١٨٣٨ إلى تدفق البضائع الأوروبية على البلاد العربية ، والى خروج المواد الأولية لتغذية مصانع أوروبا ، وحرمت الصناعات المحلية من المواد الأولية ومن الحماية الجمركية في نفس الوقت . ففي مصر لم تنقض سنوات قليلة على تطبيق الاتفاقية حتى أصبح « كل ما تبقى من ذلك البناء الصناعي الضخم الذي تكلف بناؤه الملايين ، لا يزيد على كمية من الآلات التي علاها الصدأ ، والمتناثرة في أنحاء البلاد في مبان متداعية مهجورة »[٢٨] بينما أخذت واردات مصر من المنسوجات البريطانية تزيد بسرعة حتى أصبحت في ١٨٥٠ ثلاثة أمثال ما كانت عليه في ١٨٣٥ ، وزادت صادراتها إلى بريطانيا من القطن الخام حتى أصبحت في ٥٠ - ١٨٥٢ ثمانية أمثال ما كانت عليه في ٣٥ - ١٨٣٩[٢٩] . وفي دمشق وحلب « لم يبق من ١٢٠٠٠ مغزل ، التي كانت قائمة في هاتين المدينتين ، إلا ما زاد قليلاً على ألف في دمشق وألف وخمسمائة في حلب »[٣٠] . وصدّرت خامات الحرير من لبنان لتشغيل مصانع النسيج في ليون ، بينما « باع النساجون العراقيون

---

(٢٦) D. Chevalier, «Western Development and the Eastern Crisis in Mid—Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy,» in Conference on the Beginnings of Modernization in the Middle East in the Nineteenth Century, University of Chicago, 1966, **Beginnings of Modernization in the Middle East; the Ninteenth Century,** ed. William P. Polk and Richard L. Chambers (Chicago: University of Chicago Press, [1968]), p.208.

(٢٧) Al—Sayyid Marsot, «Mohamed Ali and Palmerston.»

(٢٨) Kirk, **Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times,** p.101.

(٢٩) Edward Roger John Owen, **Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development** (Oxford: Clarendon Press, 1969), p.82.

(٣٠) Chevalier, «Western Development and the Eastern Crisis in Mid—Nineteenth Century: Syria Confronted with the European Economy,» in **Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century,** ed. Polk and Chambers, p.128.

مغازلهم وتحولوا إلى مستوردين أو وكلاء لتوزيع السلع ذاتها من النسيج الأوربي »[٣١] ، وتحولت العراق إلى بلد مصدر للصوف والبلح والحبوب . وكتب المستشرق ألفرد فون كريمر ، أثناء زيارته لدمشق في ١٨٥٠ : « إن السبب الوحيد لتدهور صناعة المنسوجات الحريرية في دمشق ، التي كانت مزدهرة يوماً ، هو إطلاق حرية استيراد المنتجات البريطانية والسويسرية . إن هذه المنتجات أقل سعراً بنحو الربع من المنسوجات الحريرية الدمشقية ، ولكنها أقصر عمراً بكثير . إن الطبقات الفقيرة هي التي تشتري هذه المنسوجات الأوروبية ، إذ دفعهم تزايد فقرهم الى الانصراف عن المنسوجات المحلية الأكثر جودة والأعلى سعراً »[٣٢] . وفي السودان ، أدى إلغاء نظام الاحتكار في ١٨٤٢ إلى دخول التجار الأوروبيين لاستغلال عاج الجنوب ، ونمت تجارة الرقيق بسرعة « حتى فاقت في أهميتها التجارة المشروعة »[٣٣] .

واتخذت الاستثمارات الأجنبية في البلاد العربية منذ منتصف القرن وحتى الحرب العالمية الأولى صورتين أساسيتين : الأولى هي الإستثمار المباشر في إقامة مشروعات المواصلات والنقل لخدمة تجارة التصدير والإستيراد ، كمد البريطانيين لخطوط السكك الحديدية في مصر والسودان ، وتوسيعهم لميناء الاسكندرية ، أو توسيع الفرنسيين لميناء بيروت ، أو مدّ السكك الحديدية بين يافا والقدس ، وبين بيروت ودمشق ، أو شق قناة السويس ، أو كإقامة بعض مشروعات النفع العام كالغاز والكهرباء والتلغراف . وقد استغل ضعف الباب العالي والولاة للحصول على الإحتكارات وحقوق الامتياز لإقامة هذه المشروعات بشروط بالغة الاجحاف . حتى يروى أنه عندما قدّم دي ليسبس الى حاكم مصر ، سعيد باشا ، اتفاقية منح الإمتياز لشركة قناة السويس ، «قام سعيد بتوقيعها دون أن يقرأها ، بل ودون أن يعرضها على مستشاريه القانونيين أو الماليين ، وكان كافياً في نظره أن دي ليسبس صديقه ، وأنه تلقى منه وعداً بأن يحصل لنفسه على ١٥٪ من الأرباح »[٣٤] . والصورة الثانية

---

(٣١) محمد سلمان حسن، **التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨**، الجزء ١ ([صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥])، الجزء ١: ص٢١٨.

(٣٢) اقتبسه:

Bonne, **State and Economics in the Middle East; a Society in Transition,** p.230.

(٣٣) P.Holt, «Modernization and Reaction in Nineteenth Century Sudan,» in **Beginnings of Modernization in the Middle East; the Ninteenth Century,** ed. Polk and Chambers, p.408.

(٣٤) Kirk, **Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times,** p.82.

هي تقديم القروض للولاة بفوائد باهظة ، وعلى الأخص لخلفاء محمد علي في مصر وللباب العالي نفسه ، وهي قروض بُدِّدَ الجزءُ الأكبر منها في الإنفاق على الملاذ الشخصية للوالي وحاشيته ، أو على مشروعات مظهرية قليلة العائد أو عديمته . واستغرق سداد هذه الديون ، وغرامات التأخير في سدادها جزءاً كبيراً من إيرادات الدولة التي لجأت للتعويض عن ذلك إلى زيادة عبء الضرائب على المزارعين .

كانت درجة الضغط الغربي على مختلف أجزاء العالم العربي تتناسب مع مدى أهمية كل بلد كمصدر للمواد الأولية أو كمركز استراتيجي . وهكذا بينما بدأ ربط مصر وسوريا والعراق بالإقتصاد الغربي منذ منتصف القرن ، سمحت قلة الأهمية النسبية للصحراء الليبية بانتشار الحركة السنوسية التي لم تسدَّدْ الضربة القاضية اليها إلا على يد الإحتلال الإيطالي في ١٩١١ . وإذ لم يبدأ اهتمام بريطانيا باستغلال موارد السودان الزراعية إلا في نهاية القرن ، شهد السودان في النصف الثاني من القرن نجاح حركة استقلالية مشابهة للحركتين السنوسية والوهابية ، هي الحركة المهدية التي حكمت السودان طوال ثلاثة عشر عاماً (٨٥ ـ ١٨٩٨) ، ووحدت الجزء الأكبر منه ، وأنهت تجارة الرقيق ، وتمتعت بشعبية بالغة ليست فقط في داخل السودان بل وفي مصر حيث علق عليها الكثير من المصريين الأمل في تخليصهم من الإحتلال البريطاني . وبينما أدت الأهمية الإستراتيجية للمناطق الساحلية المطلة على الخليج العربي الى فرض بريطانيا على شيوخ قبائلها معاهدات حماية متتابعة خلال العقدين الأخيرين من القرن ، سمح خلو قلب شبه الجزيرة العربية واليمن من أية جاذبية اقتصادية أو استراتيجية بأن تترك هذه المنطقة وشأنها حتى اكتُشِفَ فيها النفط بعد الحرب الأولى .

(٣)

اقترن هذا التحول في وضع البلاد العربية فيما بين النصف الأول والنصف الثاني من القرن ، من محاولات ناجحة للاستقلال إلى التبعية الإقتصادية أو السياسية أو كليهما ، بتحول مماثل في اتجاه الثقافة العربية . فالحملة الفرنسية على مصر، وإن شكلت هزيمة عسكرية لمماليك مصر كانت من القصر، كما كان أثرها الإقتصادي والإجتماعي من الضعف ، بحيث لم تنجح في إضعاف ثقة المصري بنفسه أو ثقة المسلم في سلامة عقيدته ، واستمر المصريون يعتقدون بأن دينهم هو أكثر الأديان كمالاً وبأن لغتهم مقدسة لأنها لغة القرآن ، وظلت ذاكرتهم تعي أمجاد

العرب وانتصارات وفتوحات المسلمين الأوائل . تقول عفاف لطفي السيد : « لقد رأى العلماء المصريون (لدى الفرنسيين) كثيراً مما يثير إعجابهم ، إلا أنهم لم يجدوا إلا القليل مما يريدون تقليده أو تعلمه ، بل وحتى إعجابهم كان يقترن من حين لآخر بالشعور بالاحتقار كلما رأوا فشل بعض تجارب الفرنسيين . لقد كان الحاجز الذي يكوّنه الإسلام والشعور بالتفوق المتولد عن الإعتقاد فيه ، من الصلابة بحيث لم يكن ليحطمه هذا الاحتكاك قصير الأمد »[٣٥] .

وعلى الرغم من أن العرب كانوا خاضعين لِسُلطة غير عربية ، وكانت التركية هي اللغة الرسمية ، فإن الأتراك لم يعملوا ، على عكس الأوروبيين من بعدهم ، على نشر ثقافتهم على حساب الثقافة العربية . وأهم من ذلك أن العرب لم يعتبروا خضوعهم للحكم العثماني خضوعاً لحكم أجنبي ، إذ كانوا لا يزالون يعتبرون أنفسهم مسلمين قبل أن يكونوا عرباً ، بل إنهم كانوا يعتبرون ما يحرزه الأتراك من نصر نصراً للإسلام .

في منتصف القرن الماضي ذكر كاتب أوروبي مجهول الاسم ، وصف نفسه في كتاب بعنوان « السوريون المحدثون » بأنه « باحث في الشرق » :

> « إن أهل دمشق يعتبرون أنفسهم ، من حيث انهم مسلمون وعرب ، أنبل أجناس الأرض ، وأن حكومة السلطان أسمى الحكومات ، ليس لأن السلطان هو ملك الروم ، أو سيد الامبراطورية اليونانية ، بل لأنه خليفة محمد »[٣٦] .

لقد عمل محمد علي دون شك على إدخال بعض عناصر الحضارة الأوروبية إلى البلاد الخاضعة لحكمه ، فأرسل البعثات الدراسية الى أوروبا ، واستقدم الخبراء من أوروبا لتحديث جيشه وصناعاته . ولكن من المهم أن نميز بين نوع التغريب الذي جرى في عهده وذلك الذي بدأ ينتشر في عهد خلفائه ، أو في البلاد العربية الأخرى في النصف الثاني من القرن . لقد كان الأوروبيون القادمون إلى مصر في عهد محمد علي أشخاصاً يتميزون بوجه عام بدرجة عالية من الخبرة والكفاءة ،

---

(٣٥) Afaf Lutfi Al-Sayyid Marsot, «The Beginnings of Modernization Among the Rectors of Al-Azhar,» in **Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century**, ed. Polk and Chambers, p.270.

(٣٦) **The Modern Syrians**, p.202.

Zeine N. Zeine, **The Emergence of Arab Nationalism**, with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East, rev. ed. (Beirut: Khayats, 1966), p. 149.

استقدمهم محمد علي لإصلاح نظام الري أو التعليم أو لإدخال فنون الحرب أو الصناعة الحديثة ، بعكس القادمين من بعده من مغامرين أو مضاربين أو مرابين أو سماسرة . وكثيرٌ ممن استقدمهم محمد علي من أجانب اتخذوا مصر موطناً لهم ولم يكونوا يعودون إلى أوروبا إلا لماماً ، واتحدت مصلحتهم الشخصية بمصلحة مصر وحاكمها[٣٧] ، ولم يريدوا ولا استطاعوا أن يعيشوا بمعزل عن أهل البلد ولا حولوا بعض أحياء القاهرة أو الاسكندرية إلى « أحياء أوروبية » ، بل عاشوا مثلما يعيش أهل البلاد ، يسكنون مثل مساكنهم ويلبسون لباسهم ويأكلون مثل ما يأكلون[٣٨] . أما البعثات الدراسية التي أرسلها محمد علي إلى أوروبا فقد خضعت لإشراف صارم ، حتى إنه لما التمس بعض أفرادها أن يسمح لهم بالتجول في أنحاء فرنسا للتعرف على نمط الحياة الفرنسية رفض محمد علي طلبهم[٣٩]. ويبدو من المؤكد أن محمد علي لم يكن يعاني من الشعور بالنقص إزاء الأوروبي . يروي آرتين باشا أنه عندما سمع محمد علي بكتاب « الأمير » لماكيافيللي أمر بترجمته فأخذ آرتين يترجم منه عشر صفحات كل يوم ، « فلما جاء اليوم الرابع استوقفني قائلاً : لقد قرأت كل ما أعطيتني من ماكيافيللي ، فلم أجد في العشر صفحات الأولى الكثير مما أعتبره جديداً عليّ ، ولكني أملت أن أجد الصفحات التالية أفضل . ولكن الصفحات العشر التالية لم تكن بأفضل من الأولى ، والثالثة لا تحتوي على أكثر من بديهيات ، فتيقنت من أنه ليس هناك ما يمكنني أن أتعلمه منه ، وأنني أعرف من الحيل أكثر بكثير مما كان يعرف . فلا حاجة بك إلى أن تترجم أكثر مما فعلت »[٤٠] .

ورفاعة الطهطاوي الذي أرسله محمد علي إلى فرنسا مع المبعوثين المصريين كان واجبه الإشراف على قيامهم بشعائر الدين ، الأمر الذي لا يخلو بذاته من مغزى . وعلى الرغم من أن كتابه الشهير عن فرنسا ، الذي ظهر في

---

(٣٧) يقول جورج انطونيوس عن كلوت بك ، الطبيب الفرنسي الذي استقدمه محمد علي لانشاء مدرسة الطب المصرية «أن ولاءه لمحمد علي ولقضية البعث القومي في مصر كان ولاء كاملاً ومخلصاً ، وكان من بين أهدافه في إدارته للمدارس العليا التي أشرف عليها أن يغرس شعوراً حقيقياً بالانتماء القومي العربي.»

George Antonius, **The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement** (London: Hamish Hamilton, [1955]), p.40.

(٣٨) أنظر: J. Marlowe, **Spoiling the Egyptians** (London: Andre Deutsch, 1974), p.20.

(٣٩) Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939**, p.53.

(٤٠) Ibid., p.52.

١٨٣٤ ، احتوى على تقريظ للنظام البرلماني الفرنسي والصحافة الفرنسية (الورقات المسماة بالجرنالات والجازيتات) وتضمن ترجمة كاملة للدستور الفرنسي ، فأنه عبر عن سخطه أيضاً على كثير من جوانب الحياة الإجتماعية في فرنسا . فالناس هناك ، في رأي الطهطاوي ، يعوزهم الكرم ، والرجال عبيد لنسائهم ، والنساء أكثر تحرراً مما يجب . بل إن الطهطاوي على الرغم من إعجابه بالدستور عبّر عن اعتقاده بأن الحاكم يجب أن يحتفظ بمقاليد الحكم في يده وإن كان عليه أن يحترم القانون . وانتقد الفرنسيين لاعتقادهم أن العقل الإنساني هو الذي يقرر ما إذا كان العمل خيراً أو شراً ، وأن الأديان قد جاءت فقط لحفز الناس على عمل الخير وتجنب الشر لا لبيان ما هو الحق ، وأن التقدم الإنساني وتحقيق رفاهة الأمة يمكن أن يحل محل الدين ، وأن ذكاء العلماء أعظم من ذكاء الأنبياء ، ووصف فرنسا بسبب ذلك بأنها « ديار كفر وعناد » [٤١] .

على أنه مع تقدم القرن أصاب العرب بالتدريج شعور بالمذلة وفقدان الثقة بأنفسهم ودينهم . ساعد على ذلك خضوع البلاد العربية واحدة بعد أخرى للاحتلال ، إذ لحقت مصر وتونس والسودان قبل نهاية القرن بالجزائر وعدن ، وزيادة عدد الأوروبيين المقيمين في البلاد العربية زيادة كبيرة مع تمتعهم بامتيازات لا تستند إلا إلى كونهم أوروبيين وإلى حماية القناصل . ففي مصر جذبت أرباح التجارة الخارجية وقروض الحكام عدداً متزايداً من التجار الأجانب والوسطاء والمرابين ، فبلغ عدد الأجانب الوافدين إلى مصر في ١٨٦٥ نحو ثلاثة أمثال متوسط عدد الوافدين منهم قبل ذلك بعشر سنوات [٤٢] ، وبدأت تتكون لهم أحياء خاصة بهم في القاهرة والاسكندرية . وبلغ عدد الأجانب في الاسكندرية وحدها في ١٨٧١ نحو ربع إجمالي سكان المدينة . وفي لبنان وسوريا جذبت تجارة الحرير والاستيراد السفن التجارية إلى ميناء بيروت ، كما أدّت عودة عدد من السوريين واللبنانيين من مهجرهم في البرازيل والولايات المتحدة واستراليا بما اكتسبوه من مدخرات وأذواق جديدة إلى انتشار عادات جديدة في الاستهلاك ، في الوقت الذي

(٤١) رفاعة رافع الطهطاوي، كتاب **تخليص الأبريز إلى تلخيص باريز: أو الديوان النفيس بايوان باريس**، رحلة رفاعة بك رافع بدوي الطهطاوي (مصر: دار التقدم، ١٩٠٥).
وانظر أيضاً:

Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939**, p.73.

(٤٢) F. Steppat, «National Education Projects in Egypt,» in **Beginnings of Modernization in the Middle East; the Nineteenth Century**, ed. Polk and Chambers, p.284.

كانت تنتشر فيه مدارس الارساليات الأجنبية بتشجيع الولاة الجدد في مصر والمارونيين في لبنان ، بحيث قدّر ما أنفقه سعيد باشا على المدارس الأجنبية بما يفوق كل إنفاقه على المدارس الحكومية [٤٣]، وقدّر عدد تلاميذ المدارس الفرنسية في سوريا ولبنان وفلسطين بما يزيد على نصف اجمالي عدد التلاميذ قبيل الحرب العالمية الأولى [٤٤] .

ترتب على كل هذا أنه بينما انحصر « تغريب » العرب في النصف الأول من القرن في نطاق ضيق للغاية ، وكاد ينحصر في عهد محمد علي في تغريب طرق الانتاج ، امتد التغريب في النصف الثاني من القرن الى مختلف العادات الاستهلاكية والقيم الاجتماعية والى الحركة الثقافية نفسها . فأضيف بالتدريج ، إلى الاعتراف بالتفوق في ميدان التكنولوجيا وطرق الانتاج ، تسليم ذليل بتفوق القيم الأوروبية على القيم الإسلامية . فبينما أقرّ رفاعة الطهطاوي بالأولى ، وكان له تحفظات على الثانية، كتب قاسم أمين في ١٩٠٠ أن أوروبا متفوقة علينا في كل شيء، وأنه وإن كان يطيب لنا أن نظن أن الأوروبيين أفضل منا مادياً وأننا أفضل منهم روحياً وأخلاقياً فإن هذا ليس صحيحاً ، فهم أفضل منا خلقياً وروحياً أيضاً [٤٥] . وروّج الكتاب اللبنانيون لفكرة أنه مع تقدم الأمة في الأخذ بأسباب المدنية والحضارة تأخذ العقيدة الدينية بالضرورة في الضعف والتخاذل ، وأن هذا ينطبق على البلاد الإسلامية كما ينطبق على غيرها . وشاع القول بالفصل بين ما يقول به الدين وما يقضي به العقل وأن لكلٍ ميدانه ، وأن في الدين ما هو أساسي وثابت وما هو فرعي وعارض ، وأن ما جاء في الدين مما يتعلق بالقانون الوضعي ينتمي إلى النوع الثاني ويجب أن يخضع لما يقضي به العقل وحده ، وإن تعارض هذا مع ما يدعو إليه الدين . فالحكم هنا يجب أن يستمد من مبادىء العلوم الاجتماعية كما تطورت في الغرب ، إذ أن هذه المبادىء ذات صلاحية عامة فكما تصلح للغرب تصلح لسواه . وأما فيما يتعلق بالأساسيات فإن الأديان كلها سواء . وهكذا بينما عُزِلَ الإسلام عن الفصل في القضايا الاجتماعية لم يعترف له بأي فضل على غيره من الأديان فيما عدا ذلك من القضايا . وتحولت القضية محل البحث من التساؤل عما يوجد لدى الغرب من مؤسسات لا تتعارض مع الإسلام يمكن لنا تبنّيه ، كما طرحها الطهطاوي في مصر في

---

(٤٣) Ibid., pp. 282-283.

(٤٤) Kirk, **Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times**, p.85.

(٤٥) قاسم أمين، **المرأة الجديدة** (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٠١)، ص١٩٦.

Hourani, **Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939**, pp.168-169.

الثلاثينات وخير الدين في تونس في الستينات ، إلى التساؤل عما إذا كان يمكن إعادة تفسير الإسلام على نحو لا يتعارض مع المؤسسات الغربية ، كما طرحها محمد عبده في نهاية القرن . وهكذا تبارى الكتاب في تقديم التفسير « الصحيح » للإسلام بحيث يكون لهذا التفسير المعنى نفسه الذي تحمله أفكار الغرب ومؤسساته ، « ففسر مبدأ المصلحة في الإسلام بما يعني مبدأ المنفعة ، ومبدأ الشورى بما يعني الديمقراطية البرلمانية ، والإجماع بما يعني الرأي العام . . . وأصبح من السهل بذلك تشويه ، أو حتى تحطيم المعاني المتميزة للمبادىء الإسلامية ، وأن يفقد الإسلام ما يميزه عن غيره من الأديان بل عما يدعو إليه مفكرو الغرب ممن لا يؤمنون بأي دين »[٤٦] . فإذا كان هذا هو ما عناه اللورد كرومر « بالإصلاح » فإنه يكون على حق في قوله الشهير : « إن إسلاماً جرت عليه محاولات الإصلاح لا يعود بعد ذلك إسلاماً »[٤٧] .

(٤)

اتسم العقدان الفاصلان بين نهاية الحرب العالمية الأولى وبداية الحرب العالمية الثانية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩) بعدد من التغيرات الهامة التي طرأت على الاقتصاد الغربي وعلى العلاقات الدولية بين القوى الكبرى ، حددت أيضاً التغيرات الأساسية التي لحقت بالتطور الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلاد العربية .

فمن ناحية تميزت هذه الفترة عن نصف القرن السابق عليها باختفاء الامبراطورية العثمانية وانكماشها في دولة صغيرة عديمة المطامح هي تركيا ، واختفاء روسيا من المسرح الدولي بعد ثورة أكتوبر ١٩١٧ ، واختفاء المانيا كدولة عظمى بهزيمتها العسكرية ، وانطواء الولايات المتحدة على نفسها وانشغالها باستغلال مواردها الاقتصادية الهائلة وسوقها الواسعة ، وانحصر التنافس الدولي على مناطق النفوذ بين انجلترا وفرنسا . وهكذا بينما كانت البلاد العربية الافريقية ، باستثناء ليبيا التي احتلتها ايطاليا قبيل الحرب ، قد تم توزيعها بين مناطق نفوذ بريطانية أو فرنسية ، تم توزيع البلاد العربية الأخرى الموروثة من الأمبراطورية العثمانية بين الدولتين نفسهما .

شهدت سنوات ما بين الحربين أيضاً فترة الكساد العظيم في الاقتصاد الغربي . فبالمقارنة بنصف القرن السابق على نشوب الحرب ، الذي شهدت فيه

---

(٤٦) Ibid., p.144.

(٤٧) «Islam reformed is Islam no longer.»

أوروبا نمواً عظيماً في الانتاج والاستثمار والتجارة الدولية ، لم تعرف أوروبا خلال العقدين ١٩١٨ ـ ١٩٣٩ فترة يمكن وصفها بفترة رخاء إلا فترة الخمس سنوات ١٩٢٥ ـ ١٩٣٠ . فقد استغرقت أوروبا خلال السبع سنوات التالية للحرب (١٩١٨ ـ ١٩٢٥) في إعادة بناء ما دمرته الحرب ، ولم يبلغ انتاج أوروبا ما كان عليه في ١٩١٣ إلا في سنة ١٩٢٥ (٤٨) . وبعد فترة قصيرة من الرخاء النسبي عاد الانتاج الأوروبي والأمريكي إلى الانكماش خلال الثلاثينات بدرجة لم يعرف لها مثيل في تاريخ الاقتصاد الغربي ، حتى قيل إن فرنسا في ١٩٣٩ كانت دولة صناعية بدرجة اقل مما كانت عليه قبل عشرة اعوام(٤٩). وزاد من حدة الكساد ما فرضته الدول المنتصرة على المانيا من أعباء التعويضات ، وانسحاب روسيا من التجارة الدولية ، وقلة مساهمة الولايات المتحدة فيها ، واتباع كل دولة سياسة « إفقار الجار » ، بزيادة ارتفاع الحواجز الجمركية حماية لسوقها الوطنية . أدى كل ذلك إلى تباطؤ النمو في التجارة الدولية بدرجة ملحوظة ، بالمقارنة بسنوات ما قبل الحرب . فبينما نمت التجارة الدولية في نصف القرن السابق على الحرب بمعدل يفوق معدل نمو الانتاج ، انعكس الأمر خلال الثلاثينات ، فانخفض حجم التجارة الدولية في المنتجات الصناعية بنسبة ١٣٪ فيما بين ١٩٢٩ ـ ١٩٣٨ بالمقارنة بزيادة في الانتاج العالمي منها بنسبة ٢٠٪ ، وانخفضت كمية الصادرات البريطانية بنسبة ٢٢٪ ، والأمريكية بنسبة ٢٦٪ والألمانية ٣٨٪ والفرنسية ٤٥٪ في الفترة نفسها (٥٠) .

وشهدت حركة الاستثمارات الدولية اتجاهاً مماثلاً ، إذ لم يعد لبريطانيا فائض من رأس المال لتصديره ، وانتهى تاريخها الطويل كمصدّر صاف لرأس المال (٥١) ، بينما اتجه الجزء الأكبر من المدخرات الأمريكية إلى الاستثمار في الداخل بحيث يقدر البعض أن حجم الاستثمارات الخاصة للولايات المتحدة في الخارج كان في نهاية الحرب العالمية الثانية أقل مما كان في ١٩٢٩ (٥٢) . وهكذا فاق حجم سداد الديون

(٤٨) William Ashworth, **A Short History of the International Economy Since 1850,** 2d ed. ([London]: Longmans, [1962]), p.227.

(٤٩) Lewis, **Economic Survey, 1919-1939,** p.102.

(٥٠) Ibid., p.122.

(٥١) قدّر كولين كلارك نسبة الادخار في بريطانيا بـ ٢،٧٪ من دخلها في ١٩٢٩ بالمقارنة بـ١٢،٢٪ في ١٩٠٧ و١٦،٦٪ في ١٨٦٠-١٨٦٩ .

(٥٢) ٧,٢ بليون دولار في ١٩٤٦ بالمقارنة بـ ٧,٥ بليون في ١٩٢٩ .

Paul A. Baran and Paul M. Sweezy, **Monopoly Capital; an Essay on the American Economic and Social Order** (New York: Monthly Review Press, [1966]), p.195.

الدولية القديمة خلال الثلاثينات حجم القـروض الجـديدة ، وانخفض الاسـتثمار الدولي الصافي إلى ما يقرب من الصفر [٥٣]

أدى انكماش الانتاج والدخل في الدول الغربية إلى تراخ في طلب هذه الدول على السلع الغذائية والمواد الأولية التي تنتجها المستعمرات ، وساعد على ذلك أيضاً لجوء الدول الصناعية إلى حماية انتاجها الزراعي وتخفيض وارداتها الزراعية لمواجهة الانخفاض في صادراتها ولحماية مزارعيها من انخفاض أسعار منتجاتهم . كما ساعد عليه انخفاض معدل النمو في السكان انخفاضاً كبيراً في أعقـاب الحـرب [٥٤] . وأدى كل ذلك إلى تراخي معدل نمو التجارة الدولية في المواد الأولية والغذائية ، فكان الرقـم القياسي لحجـم التجـارة الـدولية في المواد الغـذائية في ١٩٣٧ ، ٩٣,٥ (١٩٢٩ = ١٠٠) وفي المواد الأولية ١٠٨ بالمقارنة بالرقمين القياسيين لحجم الانتاج العالمي من كل منها : ١٠٨ و١١٦ في السنة نفسها على التوالي [٥٥] .

إن هذه التطورات التي لحقت بالاقتصاد الغربي في فترة ما بين الحربـين ، أكثر من أي تطور داخلي ، هي التي تفسر لنا ازدهار حركة التصنيع في البلاد العربية في الثلاثينات . فإذا كانت قوة الضغط الخارجي هي التي حطمت المحاولة الأولى لبناء صناعة حديثة في منتصف القرن الماضي ، فإن تراخي هذا الضغط ، بسبب انخفاض الدخل والقدرة على التصدير والاستيراد في الدول الغربية ، هو الذي سمـح لمصر وفلسطين وسوريا ولبنان والعراق بالقيام بالمحاولة من جديد . بل إننـا لا نميل إلى تعليق أهمية كبيرة على استرداد هذه البلاد لحريتها في فرض التعريفات الجمـركية الحمائية في مطلع الثلاثينات كتفسير للنهضة الصناعية التي حققتها في هذه الفترة ، إذ ان الأرجح هو أن استرداد هذا الحق نفسه ما كان ليتحقق لو كان الاقتصاد الغربي يمر بفترة رخاء وتوسع في التصدير والاستثمار . ففي ظل درجة أكبر من الاستقـلال السياسي ومن القدرة العسكرية تمّ إجبار مصر وسوريا على الغاء ما كانت تتمتع به صناعاتها بالفعل من حماية حينما كانت صناعات أوروبا تمـر بمرحلـة من التوسـع

---

(٥٣) Lewis, Economic Survey, 1919-1939, p.188.
Ashworth, A Short History of the International Economy Since 1850, p.251.

(٥٤) انخفض معدل نمو السكان من ٥ ,١٪ قبل الحرب إلى ٩ ,٠٪ في ١٩٢٩ . وقدر أن سكان أوروبا باستثناء روسيا كانوا في ١٩٢٠ أقل بنحو ٢٢ مليوناً مما ينبغي أن يكون لولا الحرب ، وسكان روسيا أقل بنحو ٢٦ مليوناً مما ينبغي لولا الحربان العالمية والأهلية .
Lewis, Economic Survey, 1919-1939, pp. 151-152.

(٥٥) Ibid., p.58.

والازدهار . فلما أصاب أوروبا الركود والانكماش عادت الحيوية من جديد إلى الصناعة العربية . ففي مصر قامت شركات بنك مصر بنشاط صناعي باهر من إقامة محالج القطن ومصانع النسيج إلى صناعة الملابس والأحذية ، والمنتجات الجلدية والسجاد والورق ، إلى تكوين شركات الملاحة النهرية والبحرية والتأمين. . .الخ. وحققت مصر درجة عالية من الاكتفاء الذاتي ، تجاوزت في كثير من الصناعات ٩٠٪ من الاستهلاك كما في صناعات السكر والسجائر والأحذية والاسمنت والصابون والأثاث . وشهدت فلسطين (٥٦) وسوريا ولبنان والعراق آنذاك ازدهاراً مماثلاً في الصناعات ذاتها .

كانت هذه الفترة أيضاً هي التي شهدت بزوغ مبدأ « القومية الاقتصادية » في كل بلد عربي على حدة . إذ بينما سادت القومية الاقتصادية في أوروبا ودخلت دولها في حرب تجارية فيما بينها ، فرضت كل دولة عربية الحماية لمنتجاتها الصناعية ضد منتجات الدول العربية الأخرى ، خاصة تلك الخاضعة لدولة أجنبية مختلفة ، وقامت صناعات متشابهة في كل منها دون أية محاولة لتحقيق التكامل بين الصناعات الجديدة أو للإفادة من إتساع السوق العربية أمام كل منها . وكما رفعت كل دولة من الدول الأوروبية شعارات تحث مواطنيها على الاقتصار على شراء المنتجات الوطنية ، قامت كل واحدة من الدول العربية على انفراد برفع شعارات مماثلة . وهكذا انعكست الحرب التجارية بين انجلترا وفرنسا في حرب تجارية مماثلة بين مصر وفلسطين والعراق وشرق الأردن ، الخاضعة للنفوذ البريطاني ، وبين سوريا ولبنان الخاضعتين لفرنسا . وبينما سادت درجة عالية من حرية التجارة بين سوريا ولبنان وكذلك بين مصر والسودان ، وبين فلسطين وشرق الأردن ، أنهت شرق الأردن في الثلاثينات الاتفاق التجاري المعقود بينها وبين سوريا في ١٩٢٣ ، وأنهت فلسطين اتفاقية ١٩٢٩ التجارية مع سوريا . وعندما خضعت سوريا ولبنان لفترة قصيرة في ١٩٤٠ لحكومة فيشي إثر احتلال المانيا لفرنسا ، اختفت تجارة سوريا ولبنان مع البلاد العربية الأخرى اختفاءً تاماً ، وعندما انهزمت قوات هذه الحكومة في سوريا ولبنان في السنة التالية انضمت الدولتان الى منطقة الاسترليني وعادت التجارة بينهما وبين الدول العربية المجاورة (٥٧) .

---

(٥٦) يذكر:

Bonne, **State and Economics in the Middle East; a Society in Transition**, p.304.

أن عدد المؤسسات الصناعية الآلية العربية في فلسطين زاد من سبع مؤسسات في ١٩٢١ إلى ٥٤١ في ١٩٣٩.

(٥٧) Alferd G. Musrey, **An Arab Common Market; a Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920-67** (New York: Praeger, [1969]), pp.21-30.

ترتب على هذا أن انخفض بشدة حجم التجارة فيما بين الدول العربية خلال الثلاثينات ، فلم يذهب أكثر من ٥٪ من صادرات سوريا إلى مصر في ١٩٣٨ بالمقارنة بنسبة ١٧٪ في ١٩٢٨ ، وكان نصيب سوريا من صادرات مصر في ١٩٣٨ نصف ما كان عليه قبل عشرة أعوام (٥٨) . بل إن من الشيق أن نقارن حالة التجارة فيما بين الدول العربية في نهاية الثلاثينات بما كانت عليه قبل انهيار الدولة العثمانية . ففي ظل الأمبراطورية العثمانية كانت الدول العربية جميعاً ، باستثناء المغرب التي لم تخضع لها ، والجزائر التي كانت قد احتلت في ١٨٣٠ ، تشكل آنذاك اتحاداً جمركياً واحداً تتدفق فيه السلع بين بلد عربي وآخر دون قيد ، وتواجه جميعاً الدول الأوروبية بتعريفة جمركية موحدة تحددها الاتفاقيات التجارية التي يعقدها الباب العالي . بل إنه حتى في السنوات السابقة للحرب الأولى مباشرة ، كان ما لا يقل عن ٤٥٪ من الصادرات السورية يذهب إلى أجزاء أخرى من الأمبراطورية العثمانية ، وكان نصف هذا القدر يذهب لمصر وحدها . وبينما كان نحو ٢٠٪ من إجمالي واردات مصر في ١٩١٠ يأتي من البلاد العربية الأخرى عدا السودان ، انخفضت هذه النسبة إلى أقل من ٣٪ في ١٩٣٩ (٥٩)

كان من الطبيعي أن تنشغل الحركة السياسية في هذه الفترة بالكفاح الذي يخوضه كل قطر على حدة من أجل الاستقلال ، وبدت فكرة تحقيق نوع من الوحدة بين البلاد العربية غير جديرة بأولوية عالية في ظل خضوع عام لكل دولة عربية لدولة أجنبية . ساعد على تغذية هذا الشعور أيضاً تحقيق كل دولة عربية لمكاسب جزئية في الاستقلال السياسي . فإذ أصبح لكل منها راية ونشيد وطني وبرلمان ودستور وجيش ، بدأ يرسخ إعتقاد بأن لكل واحد من البلاد العربية سماته الخاصة التي تميزه عن البلاد العربية الأخرى ، وقوّى من هذا الاعتقاد بعض الكشوف الأثرية التي أعطت لكل جزء جغرافي من العالم العربي تاريخاً خاصاً به سابقاً على تاريخ الدولة العربية الواحدة . لم يعمل ضد هذا الاتجاه إلا ظهور خطر الهجرة اليهودية إلى فلسطين الذي أحيا الشعور بتعرض الأمة العربية بأسرها لخطر مشترك ، ومع ذلك حالت قلة حظ كل دولة عربية من الاستقلال دون التعبير الجدي عن الشعور بهذا الخطر .

إن معظم مشروعات الاندماج التي شهدتها البلاد العربية خلال الفترة الواقعة

(٥٨) Ibid., p.22.

(٥٩) Ibid., pp.24-26.

بين نشوب الحرب الأولى ونهاية الحرب الثانية ، كانت مشروعات أوروبية توقف فشلها أو نجاحها على ما تطلبته مصالح الدول الكبرى . فدعوة الشريف حسين إلى إقامة دولة عربية كبرى قبيل الحرب الأولى وأثناءها ، كانت فكرة بريطانية استهدفت محاربة الأمبراطورية العثمانية من الداخل ، وقد تلاشت الفكرة عندما تحقق الهدف الوحيد منها وهو هزيمة الدولة العثمانية في الحرب . ومشروع سوريا الكبرى الذي دعا إليه الملك عبدالله لتوحيد سوريا وفلسطين وشرق الأردن ، ومشروع الهلال الخصيب الذي دعا إليه نوري السعيد لتوحيد العراق وشرق الأردن وسوريا ، كانا كلاهما مشروعين بريطانيين يستهدفان زيادة فعالية جيوش الحلفاء ضد النازية ، وتوقفت أيضاً الدعوة إلى كل منهما بانتهاء الحاجة إليه . وفكرة الجامعة العربية في ١٩٤٥ كانت أيضاً فكرة بريطانية لجأ إليها أنتوني إيدن كمحاولة للاحتفاظ بالنفوذ البريطاني في المنطقة لأطول فترة ممكنة بعد انتهاء الحرب . إن المحاولة الوحيدة الناجحة لتحقيق اندماج عربي خلال هذه الفترة تحققت عندما كان الاندماج الحقيقي في صالح الدول الكبرى . فعندما فرضت ظروف الحرب العالمية الثانية تحقيق أكبر قدر من الاكتفاء الذاتي بين دول الشرق الأوسط ، لتقليل الاستيراد وضغط نفقات النقل إلى الحد الأدنى ، أنشىء مركز تموين الشرق الأوسط في ١٩٤١ ليحقق وحدة اقتصادية حقيقية بين كل البلاد العربية ، فيما عدا دول المغرب العربي ، بالإضافة إلى عدد من بلاد الشرق الأوسط الأخرى ، وليقوم بتخطيط جدي للانتاج والتوزيع بحيث يتجنب ظهور عجز في مادة أساسية في دولة يمكن سدّه من إنتاج دولة أخرى من الدول الأعضاء فيه ، فانخفضت وازدادت أعضائه في ١٩٤٤ إلى ربع ما كانت عليه قبل الحرب [٦٠] . ولكن ما أن انتهت الحرب حتى ألغي المركز وعادت الدول الغربية إلى ما كانت تمارسه قبلاً من فرض القيود التجارية فيما بينها .

إزداد الاتجاه إلى تغريب المجتمع العربي والثقافة العربيّة في هذه الفترة قوة ورسوخاً . فقد أدت الحرب العالمية الأولى وما نتج عنها من وفود أعداد كبيرة من جنود الحلفاء إلى البلاد العربية إلى إحتكاك على مستوى أوسع نطاقاً بكثير بالعادات الغربية فى

(٦٠) Ibid., p.33.

ومع هذا يذكر موسري «أنه على الرغم من أنه كانت هناك حاجة إلى بعض السلع الصناعية التي كان يمكن انتاجها في المنطقة، أبدى مركز تموين الشرق الأوسط حرصاً بالغاً على ألا يساعد على التوسع في تلك الصناعات التي اعتبر أن من غير المحتمل أن تصبح صناعات اقتصادية بعد الحرب حينما تتمكن منتجات الدول الصناعية من الوصول مرة أخرى إلى أسواق الشرق الأوسط .»

المأكل والملبس ووسائل الترفيه، كما ساعد على ذلك في فلسطين قدوم أفواج المهاجرين اليهود من أوروبا. فدخلت الكهرباء المنازل العربية، وعرفت المدن العربية السيارة والدراجة، وغزت السيارة ثم الطائرة الصحراء العربية. وأدى تطبيق الوسائل الطبية الحديثة في مكافحة الأوبئة، خاصة خلال الحرب العالمية الثانية، عندما طبقها الحلفاء على نطاق واسع لحماية أرواح جنودهم، إلى انخفاض معدل الوفيات، فارتفع معدل نمو السكان من نحو ١٪ خلال الثلاثينات إلى نحو ٢٪ في أعقاب الحرب. وفي التعليم، بينما طبقت سوريا ولبنان النظام الفرنسي، وأنشد تلاميذ المدارس المارسلييز قبل أن يتعلموا القراءة والكتابة، ذهبت قلة من السودانيين إلى مدارس تكاد تكون نسخة مطابقة للمدارس البريطانية، وانخرط الشباب الليبي في المنظمات الفاشية وارتدوا القمصان السوداء وأدوا التحية الفاشية وهتفوا لموسوليني. وفي القانون استُكْمِلَ ما بدأ قبل الحرب الأولى من تقنين القانونين المدني والجنائي على أساس المبادىء الأوروبية، وشاع قبول الفائدة في المعاملات المالية، وعرف القانون التجاري تنظيم الشركات المساهمة ونظام الضرائب. وشهدت هذه الفترة دعوة لم يجرؤ أحد على مثلها من قبل، هي النظر إلى القرآن ككتاب عادي يجري عليه النقد العلمي كما يجري على غيره، وغَضُّ النظر عن قدسيته عند البحث فيه، كما دعا طه حسين في محاضراته في الجامعة المصرية وفي كتاب له صدر في ١٩٢٦[٦١]. وإنتهى به الأمر في ١٩٣٨، وكان قد أصبح أكثر الكتاب العرب شهرةً وأثراً، إلى الدعوة إلى أن «نسير سيرة الأوروبيين ونسلك طريقهم» وأن نقبل من الحضارة «خيرها وشرها، وحلوها ومرها، وما يحب منها وما يكره، وما يحمد منها وما يعاب»[٦٢].

(٥)

بانتهاء الحرب العالمية الثانية حلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، باعتبارهما الدولتين العظيمتين الجديدتين، محل بريطانيا وفرنسا اللتين أدت الحرب إلى اعتمادهما على المعونة الاقتصادية التي قدمتها لهما الولايات المتحدة أثناءها، وعلى استمرار هذه المعونة لاعادة بناء ما دمرته الحرب، بينما نجحت الولايات المتحدة من

---

(٦١) طه حسين، في الشعر الجاهلي (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٦). وقد أعيد نشره بعنوان: في الأدب الجاهلي (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٧).

وانظر أيضاً: أنور الجندي، الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢)، ص ٥٦١.

(٦٢) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨)، ص ٤٥.

دمار الحرب ، واكتسب الاتحاد السوفياتي قوة سياسية واقتصادية جديدة باحتلاله لدول شرقي أوروبا ولما ظهر به كحامل رسالة جديدة للعالم بأسره ، وما حظي به بسبب ذلك من تأييد الحركات الاشتراكية داخل العالم الثالث والعالم الغربي نفسه . ومن ناحية أخرى ، أبرزت الحرب العالمية الثانية بدرجة أكبر بكثير من الحرب الأولى ، أهمية النفط في إحراز النصر العسكري وفي النمو الاقتصادي على السواء . كما اكتسب النفط أهمية جديدة بعد الحرب لشدة حاجة أوروبا إليه في إعادة التعمير ، الأمر الذي علقت عليه الولايات المتحدة نفسها أهمية كبيرة لمنع انتشار النفوذ السوفياتي إلى غرب أوروبا . وقد برزت بوجه خاص أهمية نفط الشرق الأوسط بعد الاكتشافات الكبيرة التي تحققت قبيل الحرب ، وبسبب انخفاض نفقة انتاجه انخفاضاً كبيراً بالمقارنة بنفط الولايات المتحدة وفنزويلا .

وهكذا تحددت مصالح الولايات المتحدة في المنطقة العربية بالمصالح الرئيسية الثلاث الآتية : إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي الآخذ في الزوال ، ومنع الاتحاد السوفياتي من اكتساب موطىء قدم له في المنطقة ، وضمان تدفق النفط إلى أوروبا الغربية ، مع اكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية على حساب المصالح النفطية في أوروبا أو بالتعاون معها .

أما إحلال النفوذ الأمريكي محل النفوذ البريطاني والفرنسي فقد تحقق في بعض الأحوال دون الحاجة إلى ممارسة الضغط الأمريكي ، كلما كان ضغط الحركات الوطنية من الداخل وضعف قدرة الدولتين على مواجهتها ، كافياً لتحقيق الانسحاب ، ولكنه استدعى في أحوال أخرى ضغطاً مباشراً من الولايات المتحدة لإجبار الدولتين على تقليص نفوذهما أو على قبول الولايات المتحدة شريكاً لهما . وفي أحوال كثيرة بدت الانقلابات العسكرية التي تؤيدها الولايات المتحدة ، قبل أو بعد قيامها ، أنسب الطرق لتحقيق هذا الانتقال ، إذ كان من الصعب على الولايات المتحدة الاعتماد على الطبقة الاجتماعية نفسها التي اعتمدت عليها بريطانيا وفرنسا ، أو على الحكام التقليديين الذين ترسب لديهم ولاء عميق للدولة الاستعمارية القديمة . ووجدت الولايات المتحدة في ضباط الجيش أداة مناسبة للغاية للسيطرة ، تتلاءم مع قلة خبرتها بأوضاع هذه البلاد الاجتماعية والسياسية .

وهكذا حصلت سوريا ولبنان على استقلالهما في أعقاب الحرب مباشرة ، وتعهدت بريطانيا لمصر في ١٩٥٤ بالانسحاب من قناة السويس الذي تم بالفعل في منتصف ١٩٥٦ ومنحت السودان استقلالها في أول العام نفسه . وبدأت في سوريا

سلسلة الانقلابات العسكرية ابتداء من انقلاب حسني الزعيم في ١٩٤٩ ، وقام الانقلاب العسكري في مصر في ١٩٥٢ . أما ليبيا وفلسطين فكانت كل منهما عند نهاية الحرب في وضع فريد ، الأولى لأن الدولة المستعمرة كانت من دول المحور المهزومة في الحرب ، والثانية بسبب مشكلتها الخاصة المتمثلة في الهجرة اليهودية . ففي ليبيا كانت الحرب قد أبرزت الأهمية الاستراتيجية لسواحلها التي استخدمتها دول المحور بفعالية كبيرة ، ومن ثم كان من المهم أن يسمح الترتيب الجديد بإقامة قواعد عسكرية على أرضها ، الأمر الذي أدى إلى رفض فكرة إخضاع ليبيا لوصاية الأمم المتحدة تحت إدارة إحدى الدول الكبرى ، إذ لم يكن نظام الوصاية يسمح بأن تقيم الدولة القائمة بالادارة قواعد عسكرية على الأرض الخاضعة لادارتها . ومن ثم منحت ليبيا الاستقلال على عجل ، وأقامت الولايات المتحدة فيها قاعدة هويلس الجوية ، وهي أول قاعدة لها في أفريقيا ، واستمرت تقدم معونتها للحكومة الليبية حتى اكتشاف النفط في أواخر الخمسينات . وفي فلسطين اكتشفت الولايات المتحدة ، كما اكتشفت بريطانيا قبلها بثلاثين عاماً ، أهمية وجود عميل لها يرتبط مصيره بتأييد الغرب له ، فأنشئت الدولة اليهودية في فلسطين بعملية تصويت بسيطة في الأمم المتحدة حسمت نتيجته قبل إجرائه بساعات عن طريق القاء الدول الخاضعة لتأثير الولايات المتحدة بأصواتها في صالح التقسيم .

أما خطر انتشار نفوذ الاتحاد السوفياتي فقد كان يستدعي إقامة قواعد حربية في المنطقة تمكّن الولايات المتحدة في حالة نشوب حرب مع الاتحاد السوفياتي ، من ضربه في أرضه باستخدام الرادع الأمريكي الرئيسي طوال السنوات العشر التالية للحرب ، وهو الصواريخ متوسطة المدى . وكانت الولايات المتحدة قد نجحت في السنوات التالية للحرب مباشرة في صد خطر السوفيات عن اليونان وإيران وتركيا وبدأت تعمل على ضم الدول العربية ، وعلى الأخص العراق ومصر إلى حلف بغداد ، الذي كان قد ربط تركيا وإيران بحلف الأطلنطي .

أما ضمان تدفق النفط ، واكتساب امتيازات جديدة لشركات النفط الأمريكية فكان يتطلب ليس فقط وجود حكومات موالية في الدول المنتجة للنفط ، بل وأيضاً أن يجد القائمون بالحكم فيها مصلحتهم الخاصة في استمرار تدفق النفط إلى الغرب بكميات كبيرة .

ليس لنا إذن أن نتوقع أن يتميز نمط النمو الاقتصادي والعلاقات الاقتصادية العربية خلال فترة السنوات العشر التالية للحرب تميزاً واضحاً عن نمطها في

السنوات السابقة للحرب . والواقع أن السياسة الاقتصادية العربية في هذه الفترة كانت في الأساس مجرد امتداد لسنوات ما قبل الحرب . لقد استمرت حركة التصنيع التي بدأت في مصر وسوريا ولبنان والعراق مع بداية الثلاثينات ، مدفوعة بما استمدته من قوة من انقطاع الاستيراد وتراكم المدخرات والأرباح خلال سنوات الحرب ، ومن انهماك أوروبا في إعادة بناء اقتصادها وقلة المتاح من فائض للتصدير . ومع ذلك لم يحدث تغير يذكر في الهيكل الانتاجي لأي بلد عربي . فظلت أعلى نسبة للانتاج الصناعي في إجمالي الناتج القومي لا تزيد على ١٢٪ في منتصف الخمسينات . واستمر اتجاه الجزء الأكبر من المواد الأولية إلى التصدير إلى أسواق أوروبا لا إلى تغذية الصناعة الوطنية ، واستمرت صادرات كل البلاد العربية تتكون أساساً من هذه المواد . ولم تعرف ليبيا أو السودان أو بلاد النفط في الجزيرة العربية تقدماً صناعياً يذكر ، وظلت ليبيا والأردن تعتمدان في تمويل الجزء الأكبر من استهلاكهما على المعونات البريطانية والأمريكية . وظلت بلاد النفط العربية ، حتى منتصف الخمسينات ، لا تعرف بعد التمييز بين خزانة الحاكم الخاصة وميزانية الدولة ، وبددت عوائد النفط على الاستهلاك الترفي للأسر الحاكمة . وسادت في البلاد العربية كلها دون استثناء سياسة الاعتماد على النشاط الخاص وأقل حد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ولم تتخذ أية خطوة حاسمة في أي منها نحو اعادة توزيع الدخل ، بما في ذلك مصر التي تبنت فيها حكومة الثورة خلال السنوات الأربع الأولى من عمرها مبدأ الاعتماد على القطاع الخاص في تحقيق التنمية دون نجاح يذكر ، ولم تتخذ من اجراءات اعادة توزيع الدخل إلا إصدار قانون متواضع للغاية للاصلاح الزراعي .

ورغم أن الحكومات العربية استمرت خلال هذه الفترة تكرر شعارات الوحدة العربية ، فإن هذه الشعارات ظلت ، سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي ، مجرد محاولات لخداع الرأي العام العربي . فكما كان تضامن الجيوش العربية مع الفلسطينيين في حرب ٤٧ ـ ١٩٤٨ مجرد استجابة مظهرية للشعور العام ، شاع في هذه الفترة عقد الاتفاقات التجارية التفضيلية بين بلد عربي وآخر دون أن تؤدي إلى زيادة تذكر في حجم التجارة العربية . فقد اقتصرت هذه الاتفاقات على الاعفاء من الرسوم الجمركية على السلع الزراعية التي كانت إما معفاة بالفعل من هذه الرسوم قبل الاتفاقية ، أو كانت تخضع لرسوم منخفضة . وألحقت بالاتفاقات ملحقات تتضمن قوائم طويلة للسلع المستثناة من تطبيقها ، ولم تتعرض

الاتفاقات عادة لالغاء القيود الكمية على التجارة أو على القيود المفروضة على تحويل العملات . وبقيام دولة اسرائيل فقدت البلاد العربية في فلسطين أهم طرف في العلاقات الاقتصادية العربية ، كما انقطع الاتصال البري بين مصر ودول الهلال الخصيب . وهكذا لم يزد حجم التجارة فيما بين مصر وسوريا والأردن والعراق في منتصف الخمسينات على ٥٪ من اجمالي حجم تجارتها ، فيما يتعلق بالصادرات ، وعلى ٣,٥٪ للواردات ، بل كان حجم التجارة فيما بين الدول العربية في منتصف الخمسينات أقل مما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى .

في هذه السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية كان تأثر الثقافة العربية بالثقافة الأمريكية من ناحية ، وبالدعوة الشيوعية من ناحية أخرى ، متناسباً مع درجة نفوذ كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في المنطقة . فاقتصر أثر الدعوة الشيوعية على قيام حركات سرية ضعيفة بالدعوة إلى الاشتراكية في مصر وسوريا والعراق والسودان ، وتداول الكتب المترجمة ترجمة سيئة في بيروت ، والمعرضة للمصادرة الدورية ، عن مبادىء المادية الجدلية والتاريخية ، وقيام بعض المدافعين عن الإسلام بتفسيره تفسيراً اشتراكياً . فنشر أحد علماء الأزهر كتاباً تكررت طباعته ومصادرته خلال شهور قليلة ، محور الدفاع عن الإسلام فيه هو أنه دين يدعو للاشتراكية ويقر تحديد النسل ، ويفسر فيه الإسلام تفسيراً يتفق مع مبادىء المادية التاريخية ، فقال إن سمو الخلق لا يتطلب تقشفاً مادياً ، كما يظن المسلمون ، بل يتطلب امتلاء المعدة [٦٣] . بينما تمتعت الثقافة الأمريكية بدعم وتأييد الحكومات العربية ، فنشطت مؤسسة فرانكلين الأمريكية في تمويل ترجمات عربية مطبوعة طباعة فاخرة تمجد طريقة الحياة الأمريكية وتروج لفلسفة البراجماتية وتشرح كيف أن كل النبوءات الماركسية قد باءت بالخيبة . ونشأت في هذه الفترة المدرسة الأمريكية في الصحافة العربية ، فصدرت صحف ومجلات جديدة ذات العناوين الكبيرة والصور الجذابة والورق المصقول والطباعة الأوتوماتيكية ، والتي تستجيب لرغبات القراء وغرائزهم وتستسخف أن يكون للصحيفة « رسالة » ، وتستهدف القارىء الذي تستهويه أخبار الجرائم والفضائح والكوارث ، ما دامت تحدث لغيره . ولم يقوَ الكتاب العرب الذين كانوا ما زالوا يدعون إلى احترام التراث على مقاومة أي من الاتجاهين ، إذ لم تكن لكتاباتهم تلك الجاذبية التي تمتع بها الاتجاه الأول بثوريته ، والاتجاه الثاني بابتذاله . فتوقفت محاولات بعض الكتاب العرب

---

(٦٣) خالد محمد خالد، من هنا نبدأ (القاهرة: مطبعة دار النيل للطباعة، ١٩٥٠).

الكبار ، التي ازدهرت في الثلاثينات واقترنت بازدهار حركة التصنيع ، لتجديد التراث العربي وإعادة تفسيره دون الانتقاص منه . وتوقفت عن الصدور في هذه الفترة مجلات قدمت زاداً ثقافياً رفيعاً في سنوات ما بين الحربين ، ولكنها عجزت عن منافسة المجلات الجديدة مع التناقص النسبي في عدد قرائها وانصراف الدولة عن دعمها . كما شهدت هذه الفترة تعرّف سكان المدن العربية على نمط الحياة الأمريكية ، فاعتبروا رمز الحياة العصرية اقتناء السيارة الأمريكية والثلاجة والغسالة الكهربائية وآلة التسجيل ، وارتداء الملابس المصنوعة من الألياف الصناعية ، واحتساء الكوكاكولا ، وارتياد المقاهي التي تقدم الوجبات السريعة ، ودور السينما مكيفة الهواء التي تعرض أفلاماً عن السابحات الفاتنات ورعاة البقر .

□ □ □

ليس أكثر مغزى ودلالة على ما فعله قرن كامل من التدخل الغربي في المشرق العربي مما انتهت إليه في منتصف القرن الحركات الاصلاحية الكبرى الثلاث : المهدية والسنوسية والوهابية . فقد تبنى البريطانيون الابن الأصغر لزعيم الحركة المهدية ، واستخدموا نفوذه الديني خلال الحرب العالمية الأولى لترويج دعاية مضادة لتعاطف السودانيين مع الدولة العثمانية . فلما انتهت هذه الحرب بانتصار البريطانيين ذهب عبد الرحمن المهدي إلى لندن في ١٩١٩ على رأس وفد من السودانيين لتهنئة الملك جورج الخامس على نصره وأهداه سيف والده كرمز لولائه لبريطانيا ، وأنعمت عليه الحكومة البريطانية في ١٩٢٦ بلقب « سير » ، وتملكت أسرة المهدي في السنوات التالية أراضي زراعية شاسعة جلبت لها صادراتها من القطن ثروة واسعة . وفي منتصف الخمسينات كانت الأسرة المالكة السعودية ، التي حالف مؤسسوها محمد بن عبد الوهاب ونصروه ، تعيش على ما تدفعه لها شركة أرامكو الأمريكية مقابل حق استغلال النفط ، وكان الملك ادريس السنوسي ، حفيد السنوسي الكبير ، يعيش على المعونات الأمريكية والبريطانية مقابل تأجير القواعد الحربية .

الفصل الثاني

دواعي النظام الاقتصادي العربي الجديد

(١)

تميزت فترة السنوات العشر (٥٥ ـ ١٩٦٥) بقيام حركة استقلالية في البلاد العربية تذكر بلا شك بالعقود الأربعة الأولى من القرن الماضي . ومع كل ما تحقق في هذه الفترة من مكاسب وما أحيته من آمال في نفوس العرب ، فإن من الصعب أن يتجاهل المرء ، هنا أيضاً ، أثر تغير الظروف الدولية ، الاستراتيجية والاقتصادية ، الذي جعل قيام هذه الحركات أمراً ممكناً .

فمن ناحية ، تغيرت الظروف الاستراتيجية في العلاقة بين المعسكرين بحيث حل نظام الصواريخ العابرة للقارات والغواصات الحاملة لصواريخ بولاريس في أعالي البحار محل نظام الصواريخ متوسطة المدى باعتباره الرادع الأمريكي الأساسي الجديد ، ولم يعد من الاعتبارات الحيوية ربط دول الشرق الأوسط بتحالف عسكري مع الغرب [١] . وهكذا ، فانه أياً كانت صحة القول بأن مهاجمة مصر لحلف بغداد في ٥٤ـ١٩٥٥ كانت بتأثير من الولايات المتحدة على النظام الجديد في مصر ، لأنه كان حلفاً « بريطانياً أكثر من اللازم » ، فإن من المؤكد أن ربط العراق وتركيا وإيران بحلف الاطلنطي عن طريق منظمة الحلف المركزي [٢] ، سرعان ما فقد أهميته ، ولم تبذل محاولة جدية لربط دولة عربية أخرى به . أما مبدأ ايزنهاور الذي أعلن في أعقاب حرب السويس ، والذي وصف الوضع المترتب على انتهاء الاستعمار البريطاني والفرنسي بأنه « فراغ » يحتاج إلى الولايات المتحدة لملئه ، والذى هاجمه جمال عبد الناصر بعنف مماثل لعنف هجومه على حلف بغداد ، فإنه لم يكن أكثر من

(١) Nadav Safran, «American-Israeli Relations: An Overview,» Middle East Review, Winter 1977-78, p.32.

(٢) CENTO

امتداد بال لسياسة عصر مضى ، وترك ليموت في صمت . وقد كان إعلان هذا المبدأ ونزول القوات الأمريكية على أرض لبنان في صيف ١٩٥٨ وانسحابها السريع ، هما آخر إجراء من هذا النوع تتخذه الولايات المتحدة ضد الحركة الوطنية العربية حتى منتصف الستينات ، ولم تلجأ إلى استخدام اسرائيل لشن هجوم على البلاد العربية حتى ١٩٦٧ .

كذلك حدث تراخ مماثل في أهمية النفط العربي في نظر السياسة الأمريكية آنذاك . فعلى الرغم من استمرار اعتماد أوروبا الغربية على نفط الشرق الأوسط ، فقد تميزت هذه الفترة بتضاؤل أهميّته النسبية بسبب إتمام أوروبا لمرحلة إعادة التعمير ، وثقتها باستمرار تدفقه إليها مع تباعد خطر سيطرة الاتحاد السوفياتي عليه ، ومع تحول سوق النفط من « سوق البائع » إلى « سوق المشتري » ، باكتشاف مصادر جديدة له وصعوبة تسويقه خارج أوروبا الغربية .

في الوقت نفسه تراخت الأهمية الاقتصادية النسبية للعالم الثالث لنمو الاقتصاد الغربي بسبب مجموعة من العوامل الجديدة التي طرأت على الاقتصاد الأمريكي واقتصاديات أوروبا الغربية . فمن ناحية خلقت نهضة الاقتصاد الأوروبي فرصاً مجزية لتصدير السلع الأمريكية إلى أوروبا ولاستثمارات رؤوس الأموال الأمريكية في الصناعات الأوروبية ، وأدى قيام السوق الأوروبية المشتركة في ١٩٥٨ ، التي لعبت الولايات المتحدة نفسها دوراً أساسياً في تكوينها ، إلى خلق سوق واسعة أمام هذه الاستثمارات دون الحاجة إلى إقامة مشروعات متعددة داخل كل دولة أوروبية . وإذا كان الاقتصاد الأمريكي قد عانى فيما بعد من منافسة السوق الأوروبية ، فإن هذا الخطر كان يبدو بعيد الاحتمال في أواخر الخمسينات في ظل هيمنة الاقتصاد الأمريكي ومركز الدولار القوي آنذاك . كذلك أدى انخفاض مستوى الأجور وارتفاع نسبة البطالة في أوروبا الغربية بالنسبة لمستواهما في الولايات المتحدة إلى ارتفاع ربحيّة الاستثمار في أوروبا ارتفاعاً واضحاً عنها في الولايات المتحدة ، حيث قُدّر معدل الربح في ألمانيا الغربية في منتصف الخمسينات بنحو ضعف معدله في الولايات المتحدة [٣] . وهكذا زاد حجم الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول السوق الأوروبية المشتركة بأكثر من الضعف في سنتين (من ٤٠٠ مليون دولار في ١٩٥٩ إلى ٨٥٠ مليون في ١٩٦١) ، وبلغت

(٣) Joyce Kolko, **America and the Crisis of World Capitalism** (Boston: Beacon Press, [1974]), p.86.

الصادرات الأمريكية إلى دول السوق في نهاية الستينات نحو ثلاثة أمثال ما كانت عليه في نهاية الخمسينات [٤] . ومن ناحية أخرى ، صاحب هذه الزيادة في أهمية السوق الأوروبية كمجال للاستثمار والتجارة، انخفاض في أهمية التجارة والاستثمار في المواد الأولية التي تنتجها دول العالم الثالث ، نتيجةً لانتعاش الانتاج الزراعي في الدول الصناعية ، وزيادة درجة الحماية التي تمنحها هذه الدول لانتاجها الزراعي ، وتزايد إحلال المواد الصناعية محل المنتجات الطبيعية . ومن ثم اتجه حجم الاستثمارات الجديدة التي تقوم بها الدول الصناعية في العالم الثالث إلى الانخفاض ، واتجه معدل التبادل الدولي ضد دول العالم الثالث مع ميل أسعار المواد الأولية إلى الانخفاض بالنسبة لأسعار المنتجات الصناعية ، فانخفض هذا المعدل من ١٠٤ في ١٩٥٥ (١٩٥٣ = ١٠٠) إلى ٨٨ في ١٩٦٥ ، وانخفض نصيب صادرات دول العالم الثالث إلى الدول الصناعية في إجمالي التجارة الدولية من ٢٤٪ في ١٩٥٣ إلى ١٨,٥٪ في ١٩٦٥ ، ونصيب صادرات الدول الصناعية إلى دول العالم الثالث من ٢٢٪ إلى ١٩٪ ، بينما زاد نصيب صادرات الدول الصناعية فيما بينها من ٣٣٪ الى ٤٦٪ في الفترة نفسها [٥] .

مرة أخرى نشهد كيف يؤدي تراخي الضعف الخارجي وضعف المصالح الاقتصادية للدول الكبرى في دول العالم الثالث إلى قيام حركات وطنية تحقق درجة ملحوظة من النجاح في الاستقلال السياسي والاقتصادي ، ما كان يُتَصوَّر قيامها أو نجاحها لولا هذا التراخي في الضغط الخارجي . لقد كانت هذه الأعوام العشرة هي « الفترة المجيدة » في تاريخ دول العالم الثالث طوال فترة ما بعد الحرب ، فشهدت هذه الفترة زعماء من نوع جديد مثل نهرو في الهند وسوكارنو في أندونيسيا وعبد الناصر في مصر وبن بيلا في الجزائر ونيكروما في غانا ، يرفعون شعار الحياد الايجابي وينادون بالتضامن الآسيوي الأفريقي . وأصبح عبد الناصر منذ تأميمه لقنال السويس في ١٩٥٦ رمزاً لنضال دول العالم الثالث ضد الاستعمار ، وانتهت تبعية العراق للغرب بقيام ثورة ١٩٥٨ ، وقامت حكومة إبراهيم عبود في السودان في أعقاب انقلاب عسكري في السنة نفسها ، وحكومة فؤاد شهاب في لبنان في أعقاب حرب أهلية في السنة ذاتها أيضاً . وشهدت الفترة نفسها تكوين منظمة الأقطار المصدرة للنفط في ١٩٥٩ لمنع التدهور في أسعاره ، وقيام ثورة اليمن في ١٩٦٢ وقيام

(٤) Ibid., p.115.

(٥) Barret Brown, «New Trends in Trade and Investment,» in **Imperialism in the Modern Phase,** ed. B. Chattopadhyay, vol.1 (New Delhi: People's Publishing House, 1974), vol.1: p.71.

الثورة ضد الاحتلال البريطاني في عدن . واضطرت الحكومات العربية الأخرى إلى القيام بإصلاحات عاجلة في محاولة لصد تيار الحركة الوطنية ، وتهدئة شعوبها المتعاطفة مع الجمهورية العربية المتحدة ، فتولى الأمير فيصل في المملكة العربية السعودية مقاليد الحكم في محاولة لوضع حد للاسراف والقيام ببعض الإصلاحات العاجلة في إدارة الحكم ، وطردت حكومة الأردن القيادة البريطانية للجيش الأردني ، وطلبت حكومة ليبيا من بريطانيا والولايات المتحدة إجلاء القواعد الحربية عن أراضيها .

في هذه الفترة أيضاً رفعت كل من مصر وسوريا والعراق شعار الاشتراكية ، فأممت القطاعات الأساسية في الاقتصاد القومي ، وأصدرت كل من سوريا والعراق قانوناً للاصلاح الزراعي وخفضت مصر الحد الأقصى للملكية الزراعية ، وتبنت كل منها لأول مرة أسلوب التخطيط الشامل للاقتصاد ، وأقامت أسواراً جمركية عالية لحماية الصناعة الوطنية ، وفرضت القيود على حركات رؤوس الأموال وعلى سوق الصرف الأجنبي ، وعلى الأخص فيما يتعلق باستيراد الكماليات ، وخفضت من درجة اعتمادها ، في التصدير والأستيراد ، على دول الكتلة الغربية .

وإذا كانت برامج التصنيع والإصلاح الزراعي في كل من سوريا والعراق لم تحظ خلال هذه الفترة بدرجة عالية من النجاح ، بسبب قلة حظهما من الاستقرار السياسي ، فلم يزد معدل نمو الصناعة التحويلية في العراق على ٤,٦ ٪ سنوياً (٦٠ - ١٩٦٨) وفي سوريا على ٤,٨ ٪ (٥٦ - ١٩٦٨) ، واتسم توزيع الأراضي الخاضعة للإصلاح الزراعي في كل منهما بدرجة شديدة من البطء ، فقد أحرزت مصر نجاحاً أكبر في كلا المجالين فبلغ معدل النمو في الانتاج الصناعي ٩,٣٪ سنوياً (٥٧ - ١٩٦٧) وزاد متوسط الدخل الحقيقي بأكثر من ٣٪ سنوياً (٥٦ - ١٩٦٥) بعد ركود طويل لفترة تقرب من ٥٠ عاماً [٦] . وعلى الرغم من أن قوانين الإصلاح الزراعي المصرية حتى منتصف الستينات لم تؤد إلى إعادة توزيع أكثر من ١٢٪ من إجمالي الأراضي الزراعية فإنها قد أمنت مستأجري الأراضي الزراعة على دخولهم ، ورفعت نصيب الأجور الزراعية إلى إجمالي الدخل الزراعي .

ليس من قبيل المصادفة أن تشهد هذه الفترة أيضاً التجربة الجادة الوحيدة

(٦) Bent Hansen and Girgis A. Marzouk, **Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt)** (Amsterdam: North Holland Pub. Co., 1965), p.4.

للوحدة العربية المتجهة لخدمة الاقتصاد العربي لا الأجنبي . فاتحدت مصر وسوريا في الجمهورية العربية المتحدة في ١٩٥٨ ، وأعفيت التجارة بين إقليمي الجمهورية الجديدة من معظم القيود التجارية والتعريفات الجمركية . وَوُضِعَتْ خطتان خمسيتان للاقليمين جرى التنسيق بينهما تنسيقاً كاملاً ، فزادت واردات سوريا من مصر فيما بين ٥٧ ـ ٥٨ و٦٠ ـ ١٩٦١ بأكثر من خمسة أمثالها (بالمقارنة بزيادة قدرها ٤٧٪ في إجمالي الواردات السورية) ، وزادت صادرات سوريا إلى مصر بمقدار مرتين ونصف مرة في تلك الفترة نفسها بالمقارنة بانخفاض قدره ٣٣ ٪ في إجمالي الصادرات السورية)[٧] . وخلال الفترة نفسها أيضاً أبرمت مصر عدداً كبيراً من اتفاقيات التجارة والدفع مع معظم البلاد العربية قضت بتخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع[٨] . ومن ثم زادت واردات مصر من الدول العربية جميعاً بنسبة ٢٥٦٪ فيما بين ٥٥ ـ ١٩٥٦ و٦٤ ـ ١٩٦٥ ، وارتفع نصيب واردات مصر من الدول العربية إلى إجمالي الواردات المصرية من ٥,٨ ٪ إلى ٧,٩٪ في الفترة نفسها[٩]

شهدت هذه الفترة أيضا إبرام اتفاقات هامة بين عدد من الدول العربية ، منها اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي تهدف الى تحقيق التكامل الاقتصادي العربي . ففي ١٩٦٠ تبنت الجمهورية العربية المتحدة الدعوة الى تحقيق وحدة اقتصادية عربية كاملة ، وفي ١٩٦٢ انشىء مجلس الوحدة الاقتصادية لتحقيق هذا الهدف ، وفي ١٩٦٤ صدر قرار بانشاء « السوق العربية المشتركة » التي قضت بالغاء كل القيود التجارية والرسوم الجمركية فيما بين الدول الأطراف ، وهي مصر وسوريا والعراق والأردن والكويت ، وَوُضِع القرار موضع التنفيذ في الدول الأربع التي صادقت عليه (باستثناء الكويت) في أول كانون الثاني / يناير ١٩٦٥ . وإذا كان

---

(٧) Musrey, **An Arab Common Market; a Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920-67,** pp. 192-193.

(٨) عقدت مصر في هذه الفترة اتفاقين للتجارة والدفع مع سوريا (١٩٥٦، ١٩٥٧) واتفاقاً مع لبنان (١٩٥٦) ومع العراق (١٩٥٨)، وثلاثة اتفاقات مع المملكة السعودية (١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٨) ومع ليبيا (١٩٥٣، ١٩٥٦، ١٩٦٠) ومع تونس (١٩٥٧، ١٩٦٢) ومع المغرب (١٩٥٨، ١٩٥٩) ومع السودان (١٩٥٧، ١٩٥٩) ومع الجزائر (١٩٦٣).
انظر:

Ibid., p.92.

(٩) حسبت من:

Ibid., pp. 194-195.

التطبيق العملي لقرار السوق العربية المشتركة لم يصادفه نجاح كبير ، على الرغم من بعض الزيادة في نصيب التجارة بين الدول الأطراف في إجمالي تجارتها[١٠] سواء من حيث قلة عدد الدول المنضمة اليها ، أو انسحاب بعض الدول التي وقعتها ، أو استمرار الأطراف فيها في تطبيق قيود الحصص واستثناء عدد كبير من السلع من الخضوع لها ، فان الظروف السياسية التي لحقت بالمنطقة العربية بعد ١٩٦٥ قد لعبت دوراً هاماً في هذا الفشل ، وعلينا أن نتذكر أن بداية تطبيق السوق العربية المشتركة قد اقترنت ببداية الانحسار الذي أصاب الاتجاه الذي نتحدث عنه بأكمله .

يقول كاتب أمريكي ، معلقاً على تطورات العالم العربي خلال هذه الفترة : « إن هذه التطورات قد استقبلتها واشنطن بدرجة من الهدوء لم تكن ممكنة في العشر سنوات السابقة » .[١١] ونحن نميل في تفسير ذلك الى تعليق أكبر قدر من الأهمية على مجموعة التغيرات التي المحنا اليها والتي طرأت على نظام الدفاع الغربي ، وعلى الأهمية النسبية للتجارة والاستثمار في المنطقة العربية ، والعالم الثالث بوجه عام ، بالنسبة للإقتصاد الأمريكي ، بالاضافة الى ما كانت تحققه حركة القومية العربية من بعض النفع للولايات المتحدة في تصفية آخر معاقل الإستعمار البريطاني والفرنسي في الجزائر ولبنان والأردن وجنوب الجزيرة العربية . وأهم من كل ذلك سمح استمرار التنافس الحاد بين المعسكرين لدول العالم الثالث أن تستخدم كلا منهما في منع وقوعها فريسة للآخر ، الأمر الذي سمح لدولة كمصر أن تحصل على كميات كبيرة من المعونات الغذائية الأمريكية ومن المعونات السوفياتية لبناء السد العالي ، وتمويل بعض المشروعات الصناعية ، بينما كانت الحكومة المصرية تهاجم كلا المعسكرين .

وقد انعكست حركة الإستقلال السياسي والإقتصادي في المناخ الإجتماعي والثقافي العام لهذه الفترة ، وعلى الأخص في مصر بسبب ما تمتعت به طوال هذه الفترة من استقرار سياسي لم تحظ به سوريا أو العراق ، وبسبب انها قطعت شوطاً

---

(١٠) زاد نصيب التجارة فيما بين الدول الأربع التي صدقت على اتفاقية السوق العربية المشتركة (مصر، سوريا، العراق والأردن) في اجمالي صادرات هذه الدول من ٣,٨٪ في ١٩٦٤ إلى ٦,٢٪ في ١٩٦٩ .

«Etude comparative des cadres institutionnels du commerce intra-M.C.A.,» in **Réunion de groupe d'experts sur la planification du commerce extérieur dans le contexte de la planification en général, Beirut, 7-11 Juin 1971** (Beirut: United Nations Economic and Social Office in Beirut, 1971), (Mimeographed).

(١١) William B. Quandt, **United States Policy in the Middle East; Constraints and Choices** ([Santa Monica] : Rand Corporation, 1970), p.31.

أبعد مما قطعه أي بلد عربي آخر في تحقيق هذا الاستقلال . فاذا كانت الطبقات العليا قد سيطر عليها خلال هذه الفترة الشعور بالإحباط والمذلة ، وإذا كان جانب كبير من المثقفين قد أرهقهم ما فرضته الدولة من قيود على حرية التعبير ، وحرم قادة الحركة اليسارية من المساهمة في دفع هذه الحركة بسبب معارضتهم لبعض جوانب السياسة الحكومية ، رغم تأييدهم بوجه عام لخطها الوطني ، فإن من الخطأ التقليل من أهمية ما حققته الطبقات الوسطى والدنيا من مكاسب إقتصادية ونفسية على السواء . فقد بدأ شعور بالكبرياء الوطني يحل ببطء محل الشعور المتراكم عبر قرن من الزمان بتفوق الأجنبي ، واضطرت الطبقة الوسطى الى استهلاك المصنوعات المصرية حتى بدأ بالتدريج يزول الإعتقاد بضرورة تفوق السلع الأجنبية على السلع الوطنية ، فارتدى أفرادها النسيج المصري بدلاً من الأقمشة البريطانية وأثثوا منازلهم بمنتجات الصناعة المحلية ، ودخنوا السجائر المصرية وشربوا المشروبات الوطنية بدلاً من الكوكاكولا التي اختفت من الأسواق . وزاد اشتراك المرأة المصرية في الحياة السياسية والاجتماعية ، وتكونت طبقة عاملة صناعية كبيرة ذات آمال بعيدة في الاستهلاك والتعليم ، وتطلع أفرادها الى أن يحصل أبناؤهم وبناتهم على شهادات جامعية ، وفتحت لهم أماكن كانت مغلقة عليهم ، فاكتظت بهم شوارع العاصمة التي ما كانوا يرتادونها لأنها لم تكن تقوم على خدمتهم ، وفتحت لهم الشواطىء المغلقة التي تركتها الطبقات العليا هلعاً .

ليس من الغريب أيضاً أن تكون هذه الفترة من أخصب الفترات التي مرت بها مصر من حيث حماية وبعث التراث الثقافي والشعبي ، ومساندة وسائل التعبير عنه وإعادة اكتشافه . فكتب الروائيون والقصصيون المصريون ، الأكثر اتصالاً بالشعب العامل والفلاح المصري ، ما يمكن اعتباره أفضل أعمالهم ، وقامت مدرسة جديدة في الشعر ، ونشطت الدولة في بناء مسارح جديدة ونشر التراث العربي وتشجيع الترجمة ودعم الفنون الشعبية ، ورددت الناس أغاني جديدة أحرزت شعبية عظيمة تحمل كلمات جميلة في الحب والوطنية .

في ١٩٦٦ كتب الدكتور لويس عوض يصف الحركة الثقافية في مصر في هذه الفترة :

« لقد أدى التزام الدولة المصرية بمبدأ الحياد بين القديم والجديد ، وبين مختلف المدارس الأدبية والفنية . . . الى إعطاء دفعة قوية لكل ما هو حيوي وخلاق ، تاركة ما هو آخذ في الإنحلال ليلقى مصيره . ففجرت الثورة المصرية فيضاً صادقاً من وسائل التعبير

والإحساسات الجديدة . . . وقد كان أبرز مظاهر هذا الإنتصار لحركة الابداع الجديدة في ميدان التأليف المسرحي والشعر والفنون الشعبية والتشكيلية . . . ففي ميدان التأليف المسرحي ، انتقلت مصر بعد ١٩٥٢ ، وبفضل ١٩٥٢ ، من مرحلة الترجمة والإقتباس الى مرحلة الخلق ، وكان الإنجاز في هذا الميدان إيجابياً لدرجة أن من الممكن الحديث باطمئنان عن بداية حقيقية لمسرح وطني . . . فبدلاً من الترجمة والإقتباس ، يعتمد كتاب المسرح المصري اليوم اعتماداً يكاد يكون كاملا على أنفسهم في اختيار موضوعات مسرحياتهم ، وفي خلق شخصياتها ، وفي طريقة التعبير عنها ، وهم في معظم الأحوال يستمدون مادة هذه المسرحيات من حياة الناس العاديين . . . »[١٢] ؛ ثم يقول مثل هذا عن الشعر والفنون التشكيلية.

إن النقد الحقيقي للتجربة المصرية في التنمية المستقلة خلال الفترة ٥٥ـ ١٩٦٥ ، ليس هو انها أفرطت في الإعتماد على النفس أو في الإنغلاق عن العالم ، وإنما هو أنها كانت تمثل ما يمكن تسميته « بالإعتماد الحكومي على النفس » ، من حيث أنها اعتمدت في تحقيق التنمية على جهاز الدولة أكثر مما اعتمدت على جهود عامة الناس في تعبئة المدخرات وزيادة الإنتاجية . إن هذا الخطأ هو الذي يفسر معظم نقائص التجربة المصرية في هذه المرحلة ، الإقتصادية وغير الإقتصادية . فهذا هو ما يفسر تقاعس الحكومة عن إتاحة الحريات الفردية ، إذ ما كان هذا التقاعس يمكن أن يستمر لو اعتمد على المشاركة الشعبية الحقيقية في أعباء التنمية ، كما يفسر إغراق الجهاز الحكومي بالامتيازات غير المبررة . بل أن من الممكن القول انه لو كانت الحكومة قد لجأت الى الاعتماد على تعبئة جماهيرية واسعة لقضية التنمية ، لأمكن حماية الثقافة الوطنية ضد حركة التغريب بدرجة أكبر من النجاح والفعالية .

(٢)

مع انتصاف الستينات ، بدأت مظاهر الوهن تظهر على الإقتصاد الأمريكي ، وظهر أن فترة هيمنة الإقتصاد الأمريكي على الاقتصاد الغربي ، والتي استمرت طوال العشرين عاماً التالية للحرب ، قد أوشكت على الانتهاء . فمع استرداد اقتصادات أوروبا الغربية واليابان لقوتها بعد عشرين عاماً من النمو المطرد ، بدأت تلك الإقتصادات التي كان نموها السريع في الخمسينات عاملاً مساعداً بل وشرطاً

---

(١٢) Louis Awad, «Intellectuals and Cultural Development,» in **Egypt Since the Revolution,** ed. P.J. Vatikiotis (London: Allen and Unwin, 1968), pp.157-159.

للنمو السريع في الولايات المتحدة ، تشكل تهديداً حقيقياً للإقتصاد الأمريكي [١٣].

فمع تقدم أوروبا الغربية نحو التكامل الصناعي ، وتحقيق صناعاتها درجة عالية من الإندماج والتركز ، أخذت كثرة من الصناعات الأمريكية تفقد تفوقها الناتج عن ضخامة الحجم . ففي الصناعات الكيماوية والنفطية وصناعة الصلب والآلات ، زال تماماً أو كاد يزول هذا الفارق وتضاءل فارق الحجم بشدة في صناعات أخرى كالسيارات والآلات الحاسبة . ومن ناحية أخرى ، أدى دخول السوق الأوروبية المشتركة في اتفاقات تجارية تفضيلية مع دول البحر المتوسط وافريقيا وأوروبا الشمالية وبعض دول الكومنولث الى الأضرار بالصادرات الأمريكية ، بينما أدى التقدم في تحقيق التكامل الزراعي بين دول السوق الى فقدان الصادرات الزراعية الأمريكية نحو ٤٠٪ من مبيعاتها لأوروبا الغربية خلال أربع سنوات (٦٨ ـ ١٩٧١) . وبدأت حركة معاكسة لاتجاه حركة رؤوس الأموال الأمريكية الى أوروبا ، الذي ساد في الخمسينات وأوائل الستينات ، بزيادة اتجاه رؤوس الأموال الأوروبية الى الاستثمار في الولايات المتحدة ، بحيث فاقت استثمارات بعض الدول الأوروبية ، كهولندا وسويسرا ، في الولايات المتحدة ، الاستثمارات الأمريكية فيها ، كما فاقت مبيعاتهما في الولايات المتحدة مبيعات الأخيرة في أرضها . وبعد أن كانت الولايات المتحدة في ١٩٦٥ هي المصدّر الأول إلى ألمانيا الغربية ، وهي سوقها الرئيسية في أوروبا الغربية ، تراجع ترتيبها الى المصدر الرابع في أوائل السبعينات ، بينما بلغت صادرات ألمانيا الغربية الى الولايات المتحدة في ١٩٧٠ مرتين ونصف قدر ما كانت عليه في ١٩٦٥ ، بالمقارنة بزيادة قدرها ٣٣٪ فقط في السنوات الخمس السابقة (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) .

كذلك بدأت الصناعات اليابانية التي اعتمدت في الخمسينات على استيراد المعرفة الفنية وفنون الإنتاج الأمريكية ، تنتج السلع نفسها بنفقة أقل بكثير من نفقة إنتاجها في الولايات المتحدة ، بفضل انخفاض مستوى الإستهلاك والأجور ، وأخذت تتحدى الشركات الأمريكية ذاتها التي باعتها الفن الإنتاجي في الخمسينات ، وتنافسها في الولايات المتحدة نفسها . وأصبحت أسماء سوني وتويوتا وميتسوبيشي أسماء شائعة لدى المستهلك الأمريكي ، وتحوّلت اليابان من مستورد صاف من الولايات المتحدة الى مصدّر صاف .

(١٣) في النصف الثاني من الستينات كان معدل نمو الانتاج الصناعي في الولايات المتحدة ٤,٨٪ سنوياً بالمقارنة بـ ٦,٥٪ في دول السوق الأوروبية المشتركة و ١٦,٥٪ في اليابان .

وهكذا نجد أنه في النصف الثاني من الستينات لم يتجاوز معدل الزيادة في الصادرات الأمريكية ٥,٥٪ سنوياً بالمقارنة بـ ٩٪ لدول السوق الأوروبية المشتركة و١٥٪ لليابان . وانخفض نصيب الصادرات الأمريكية في إجمالي صادرات العالم من ١٦٪ في ١٩٦٠ الى ١٤,٥٪ في ١٩٦٥ ثم الى ١٣,٨٪ في ١٩٧٠ ، بينما ارتفع نصيب صادرات دول السوق الأوروبية في العشر سنوات ذاتها من ٢٣,٥٪ الى ٢٨٪، ونصيب الصادرات اليابانية من ٣,٢٪ الى ٦٪، وانخفض نصيب الولايات المتحدة من إجمالي احتياطي الكتلة الغربية من الذهب والعملات الأجنبية من ٢٥٪ الى ١٥٪ في الفترة نفسها[١٤] ، وأخذت ندرة الدولار تتحول بالتدريج الى « فائض » وكفّ الاقتصاد الأمريكي عن أن يكون ذلك الإقتصاد المهيمن الذي لا يجد له منافساً .

كان ميزان المدفوعات الأمريكي قد حقق عجزاً منتظماً ابتداء من ١٩٥٨ ، نتيجة تضخم النفقات الحربية والاستثمارات الأمريكية في الخارج ، ولكن هذا العجز ازداد حدة ابتداء من منتصف الستينات بسبب تصعيد حرب فيتنام ، فزاد الانفاق الحربي الأمريكي في الخارج بنسبة ٩٠٪ فيما بين ٦٥ و١٩٦٨ ، وبلغت الزيادة السنوية في عجز ميزان المدفوعات في هذه الفترة ١,٢ ألف مليون دولار . وإذ لم يكن من الممكن الإعتماد في تمويل حرب فيتنام على زيادة الضرائب بسبب المعارضة الداخلية العنيفة لهذه الحرب ، جرى تمويلها أساساً عن طريق عجز الميزانية ، الأمر الذي أدى الى ارتفاع موجة التضخم وزاد من ضعف القدرة التنافسية للصادرات الأمريكية وزاد الطلب على الواردات . والواقع أنه منذ ١٩٦٦ كان الميزان التجاري الأمريكي يحقق عجزاً منتظماً وإن لم يكن معلناً بسبب ما جرت عليه وزارة التجارة الأمريكية من ادراج بعض ما تمنحه الولايات المتحدة من معونات ضمن قيمة صادراتها ، وعدم إدراج نفقات التأمين والشحن ضمن قيمة الواردات . في حين كان استبعاد الأولى من قيمة الصادرات وإضافة الثانية الى قيمة الواردات من شأنه أن يؤدي الى ظهور عجز سنوي في الميزان التجاري منذ ١٩٦٦ تبلغ قيمته الاجمالية المتراكمة حتى نهاية ١٩٧٠ نحو ١٥ ألف مليون دولار[١٥] . ترتب على هذا التدهور في ميزان المدفوعات الأمريكي انخفاض احتياطي الولايات المتحدة من الذهب والعملات الأجنبية من ٩٥٪ من قيمة الواردات في ١٩٦٣ الى ٣١٪ في

(١٤) Brown, «New Trends in Trade and Investment,» in **Imperialism in the Modern Phase,** ed. Chattopadhyay, vol.1: pp. 48, 59.

(١٥) Kolko, **America and the Crisis of World Capitalism,** pp.45-46.

١٩٧٠ ، وحينما بلغ الإحتياطي من الذهب ما لا يزيد على ١٠ آلاف مليون دولار اضطرت الحكومة الأمريكية الى إعلان وقف قابلية الدولار للتحويل الى ذهب في آب / أغسطس ١٩٧١ وزيادة الرسوم الجمركية ، ثم لجأت الى تخفيض قيمة الدولار في كانون الأول / ديسمبر من العام ذاته بنسبة ٨,٥٧٪ بالنسبة للذهب وبنسبة ١٢٪ بالنسبة للعملات الأجنبية الأساسية ، على أمل أن يؤدي هذا الى تخفيض الواردات وزيادة الصادرات . ولكن ظهر في العام التالي أن عجز الميزان التجاري قد زاد الى ٦,٨ آلاف مليون دولار أي الى أكثر من ثلاثة أمثال مقداره في ١٩٧١ ، وبلغ العجز في ميزان المدفوعات ٤٠ بليوناً من الدولارات أو ما يساوي العجز المتراكم في ميزان المدفوعات عبر فترة عشرين عاماً (٥٠ ـ ١٩٧٠) . وكان معظم العجز في الميزان التجاري في ١٩٧٢ في مواجهة كندا والمانيا الغربية واليابان ، وهي الدول الثلاث التي كانت التجارة معها تزوّد الميزان التجاري الأمريكي بنحو ٣٠٪ من فائضه في بداية الستينات(١٦)

من هذا نتبين الأهمية التي اكتسبتها دول العالم الثالث كمجال لتصريف الصادرات الأمريكية . ليس معنى هذا بالطبع أن الصناعة الأمريكية لم تعد قادرة على زيادة مبيعاتها عاماً بعد عام داخل السوق الأمريكية أو الأوروبية أو اليابانية ، وإنما معناه أن معدل النمو في الطلب داخل الدول الصناعية لم يعد كافياً لضمان معدل النمو المطلوب في الانتاج . خاصة مع ارتفاع مستوى الانفاق على بحوث تطوير الانتاج الذي أصبح يتطلب زيادة معدل الانتاج والتصريف بدرجة أكبر من ذي قبل .

في مقال بعنوان « من أجل اقتناص فرص جديدة ، الشعار الآن هو : فلنذهب إلى الخارج » نشرته مجلة U.S. NEWS AND WORLD REPORT في حزيران / يونيه ١٩٦٤ ، جاءت الفقرة الآتية : « أن رجال الأعمال الأمريكيين يتحققون ، يوماً بعد يوم ، من أن الأسواق الخارجية ، وليس السوق الأمريكية ، هي التي تقدم لهم أكبر فرص النمو في المستقبل ، ويزداد الشعور بينهم بأن السوق الأمريكية ، رغم اتساعها قد كادت تصل إلى درجة التشبع » . واقتبست المجلة المذكورة حديثاً لمدير شركة جنرال الكتريك يتنبأ فيه بأنه « بصرف النظر عن التقلبات السياسية والاقتصادية ، سوف تكون الأسواق الخارجية أسرع الأسواق نمواً خلال ربع القرن القادم . . . وكثير من المشروعات تحقق في خارج الولايات المتحدة ضعف

(١٦) Ibid., pp. 71-72.

ما تحققه من عائد في الداخل » ، وحديثاً لأحد المسؤولين في شركة كولجيت - بالموليف الأمريكية يقول فيه :

« إنكم تعملون في سوق تم إشباعها ، ولا يسمح بالنمو إلا عن طريق انتاج منتجات جديدة ، أما في الخارج فإن هناك ملايين من الناس يبلغون كل عام مرحلة من نموهم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي تسمح لهم بشراء الصابون ومعجون الأسنان وأشياء أخرى مما نعرضه للبيع »[١٧] .

وعبر عن الأمل نفسه مدير المبيعات في أكبر شركات السجائر في البرازيل ، التي تمتلك المصالح الأمريكية والبريطانية ٧٠٪ من رأس مالها ، إذ قال أنه يطمح « عن طريق الدعاية التلفزيونية للسجائر في البرازيل (بعد منعها في تلفزيون الولايات المتحدة) أن يفوز بنحو ستة أو سبعة ملايين مدخن برازيلي جديد »[١٨] .

ومن ناحية أخرى ، أدى ارتفاع مستوى الأجور في الولايات المتحدة وزيادة ندرة بعض المواد الأولية الأساسية فيها ، وزيادة حدة الشعور بما يشكله النمو الصناعي من تهديد للبيئة ، إلى زيادة جاذبية الاستثمار الصناعي في دول العالم الثالث ، بما تقدمه من فرص العمل الرخيص ووفرة بعض المواد الأولية غير المستغلة ، وحيث لا زالت الصناعة تعتبر رمزاً للتقدم تهون معه التضحية بنظافة البيئة . ففيما يتعلق بمستوى الأجور ، بلغ عنصر الأجور في نفقة انتاج جهاز واحد للتليفزيون في الولايات المتحدة ٥٦ دولاراً بالمقارنة بما لا يزيد على ٤,٥ دولارات تدفعها الشركة الأمريكية نفسها في مصنعها الجديد في تايوان ، وفي صناعة المنتجات الالكترونية ٢,٣١ دولاراً في الولايات المتحدة بالمقارنة بـ ٠,٥٣ دولار في المكسيك ، وفي صناعة الأحذية ٢,٤٩ دولار في الولايات المتحدة بالمقارنة بـ ٠,٤ دولار في ترينيداد . . . وهكذا[١٩] . وفيما يتعلق بالمواد الأولية ، زادت نسبة واردات الولايات المتحدة من عدد من المواد الأولية الأساسية إلى مجموع استهلاكها زيادة كبيرة فيما بين ١٩٥٠ و١٩٧٠ . ففي البوكسايت زادت هذه النسبة من ٦٤٪ إلى

---

(١٧) اقتطفت العبارات الثلاث في:

Baran and Sweezy, **Monopoly Capital; an Essay on the American Economic and Social Order,** pp.197-198.

(١٨) Richard J.Barnet and Ronald E. Müller, **Global Reach: The Power of the Multinational Corporations** (New York: Simon and Schuster, [1974]), p.144.

(١٩) Ibid., p.127.
Kolko, **America and the Crisis of World Capitalism,** p.39.

٨٥٪ في هذه الفترة ، وفي خام الحديد من ٨٪ إلى ٣١٪ ، وفي المنجنيز من ٨٨٪ إلى ٩٥٪ وفي القصدير من ٧٧٪ إلى ٩٨٪ ، وفي الزنك من ٣٨٪ إلى ٥٩٪ ، وبلغت نسبة واردات الولايات المتحدة من هذه المواد من العالم الثالث إلى مجموع وارداتها : ٩٥٪ للبوكسايت و٣٢٪ للحديد و٥٧٪ للمنجنيز و٢١٪ للزنك [٢٠] . وفيما يتعلق بتلوث البيئة ، فإن زيادة القيود المفروضة على الصناعة بهدف حماية البيئة داخل الولايات المتحدة قد جعلت نقل بعض الصناعات ، خاصة الصناعات البتروكيماوية ، إلى بعض دول العالم الثالث ، إجراء اقتصادياً ، حيث يعفيها غياب هذه القيود من تحمل النفقات التي يتطلبها تخفيض درجة التلوث .

إن الاعتبارات الثلاثة المذكورة ، وهي : ارتفاع مستوى الأجور ، وندرة بعض المواد الأولية ، وزيادة القيود المتعلقة بحماية البيئة ، بدأت تعمل أيضاً على جذب الصناعتين الأوروبية واليابانية في اتجاه العالم الثالث . فمع اقتراب الستينات من نهايتها ، كانت أوروبا الغربية واليابان قد أنهت مرحلة طويلة استطاعت خلالها الصناعتان الأوروبية واليابانية أن تعتمدا على فائض من القوى العاملة الوطنية أو الوافدة ، واستوعبتا أعداداً كبيرة من عمال الدول المجاورة الأقل دخلاً . ومع انخفاض هذا الفائض وارتفاع مستوى الدخل في أوروبا الغربية واليابان زادت مطالب العمال حدة وطموحاً ، وانفجرت سلسلة من الاضرابات العمالية في دولة بعد أخرى ، ادت بصناعة بعد أخرى إلى إغلاق أبوابها ثم الرضوخ إلى مطالب العمال برفع مستوى الأجور . فارتفع متوسط الأجور في اليابان في أواخر الستينات بنحو ١٧٪ سنوياً ، وفي ايطاليا ارتفع متوسط الأجور في أعقاب « خريف ١٩٦٩ السَّاخن » بنسبة ١٨٪ ، وفي المانيا ارتفع متوسط الأجور في بعض الصناعات فيما بين ٦٩ و١٩٧٢ بما لا يقل عن ٥٠٪ .

ووجدت الصناعات الأوروبية واليابانية الحل ، كما وجدته الصناعة الأمريكية ، في نقل جزء متزايد من عملياتها الانتاجية إلى دول العالم الثالث ، وإلى دول أوروبا الشرقية ، وكذلك إلى دول غرب أوروبا الأقل دخلاً كأسبانيا . فعلى سبيل المثال ، عندما وجدت شركة سيارات فولكس فاجن ، وهي أكبر الشركات الالمانية ، بأنّ أرباحها انخفضت خلال ثلاث سنوات إلى أقل من العشر ، بسبب ارتفاع مستوى الأجور ، لجأت إلى نقل جزء كبير من انتاجها إلى البرازيل

---

(٢٠) Barnet and Müller, **Global Reach: The Power of the Multinational Corporations,** p.126.

والمكسيك ، وأقامت صناعات للتجميع في فنزويلا وأندونيسيا . وإذ انخفضت أرباح شركة فيات الايطالية بنحو ٦٠٪ في ١٩٧٠ نقلت الشركة أيضاً جزءاً من انتاجها إلى البرازيل ، ولحقت بها شركة تويوتا اليابانية في ١٩٧٣ . وإذ وجدت شركات الأجهزة الالكترونية الأوروبية واليابانية والأمريكية ، بعد سنوات من الانتاج في تايوان وكوريا الجنوبية أن مستوى الأجور هنا أيضاً قد ارتفع إلى أكثر من دولار في اليوم ، شرعت في نقل انتاجها إلى ماليزيا واندونيسيا حيث لا يزيد متوسط الأجور على ٣٠ سنتاً في اليوم (٢١) .

بهذا يمكن تفسير الزيادة الكبيرة التي طرأت على حركة رؤوس الأموال الخاصة من الدول المتقدمة إلى دول العالم الثالث . فمن الجدول (١) نتبين أنه بينما انخفض معدل تدفق الاستثمارات الأمريكية الخاصة إلى الدول النامية في النصف الأول من الستينات بالمقارنة بالفترة ٥٦ ـ ١٩٥٩ بنحو الثلث ، زاد هذا المعدل إلى أكثر من الضعف فيما بين ٦٠ ـ ١٩٦٤ و٦٥ ـ ١٩٦٩ . كذلك بينما زاد معدل الاستثمارات الخاصة من دول السوق الأوروبية المشتركة إلى الدول النامية فيما بين ٥٦ ـ ١٩٥٩ و٦٠ ـ ١٩٦٤ بنسبة ١٢٪ ، قفز إلى نحو الضعف في الفترة التالية ، بينما زادت الاستثمارات اليابانية إلى نحو أربعة أمثالها فيما بين ٥٦ ـ ١٩٥٩ و٦٠ ـ ١٩٦٤ ، وإلى أكثر من الضعف فيما بين ٦٠ ـ ١٩٦٤ و٦٥ ـ ١٩٦٩ .

جدول رقم (١)

حركة رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية

(المتوسط السنوي للاستثمار الاجمالي بملايين الدولارات الأمريكية)

	٥٦ ـ ١٩٥٩	٦٠ ـ ١٩٦٤	٦٥ ـ ١٩٦٩
من دول السوق الأوروبية المشتركة	٩٧٢	١٠٨٥	٢٠٥٣
من الولايات المتحدة	١٣٣٣	٨٨٩	١٧٢٢
من اليابان	٣١	١١١	٢٤٨

المصدر :

Brown, «New Trends in Trade and Investment,» in **Imperialism in the Modern Phase,** ed. Chattopadhyay, p.90.

---

(٢١) Kolko, **America and the Crisis of World Imperialism,** pp. 95-104, 136-137.

ويذكر هذا المرجع أنه عندما فضلت شركة يابانية أن تقيم مصنعاً للبتروكيماويات في تايلاند، تجنباً لنفقات منع التلوث في اليابان، وبدرت بعض بوادر الاحتجاج في تايلاند، أجاب رئيس أحد مراكز البحوث اليابانية بقوله: «إن الدول النامية التي لا يزيد متوسط الدخل فيها على ١٠٠٠ دولار في العام، هي أفقر من أن تسمح لنفسها بترف القلق على تلوث البيئة.»

Ibid., p. 106.

(٣)

في النصف الثاني من الستينات بدأت تظهر أيضاً أعراض جديدة على الاقتصاد الاسرائيلي . ذلك أن من الممكن التمييز بين ثلاث مراحل متميزة في تطور الاقتصاد الاسرائيلي منذ تأسيس الدولة في ١٩٤٨ ، تمتد الأولى من ١٩٤٨ حتى نهاية الخمسينات ، واستغرقت الثانية معظم الستينات ، وبدأت الثالثة في أعقاب حرب ١٩٦٧ . تميزت المرحلة الأولى بالتركيز على الانتاج الزراعي من أجل مواجهة الزيادة السريعة في عدد المهاجرين اليهود وإشباع طلبهم إلى الغذاء والملبس ، ومن أجل خلق رابطة قوية بين هؤلاء المهاجرين والدولة الجديدة . وقد سمح بتحقيق زيادة كبيرة في الانتاج الزراعي توفر الأراضي الزراعية التي استولى عليها المهاجرون من أصحابها العرب . كذلك تميزت هذه المرحلة بإعطاء أولوية عالية للاستثمار في المرافق الأساسية والمشروعات العامة ، كبناء الطرق والمساكن والتعليم والصحة ، الأمر الذي سمح بخلق فرص كبيرة للعمالة كانت ضرورية أيضاً لاستيعاب الأفواج الكبيرة من المهاجرين .

على أنه مع نهاية الخمسينات ، كانت فرص التوسع الكبير في الإنتاج الزراعي قد أشرفت على النضوب ، على الأخص بسبب ندرة مصادر مياه الري ، وتراخي معدل نمو الطلب على المواد الغذائية وانخفاض مستوى البطالة ، فبدأت مرحلة جديدة من التركيز على النمو الصناعي بالاعتماد على مختلف الإجراءات الحمائية . وهكذا نرى أنه بينما لم ينخفض نصيب الزراعة في إجمالي القوة العاملة فيما بين ١٩٥٥ و ١٩٦٠ انخفاضاً يذكر ، انخفض هذا النصيب من ١٧,٣٪ في ١٩٦٠ إلى ١٢,٣٪ في ١٩٦٦ ، بينما زاد نصيب الصناعة في القوة العاملة من ٢٣,٢٪ إلى ٢٦,١٪ في الفترة نفسها [٢٢] .

وفي أعقاب حرب ١٩٦٧ بدأ يحدث تغير ملحوظ في هيكل الانتاج الصناعي بانخفاض نصيب الصناعات التقليدية كالصناعات الغذائية والجلدية والمنسوجات

(٢٢) انظر:
David Horowitz, **The Enigma of Economic Growth: A Case Study of Israel** (New York: Praeger, [1972]), p. 59.

والأثاث وارتفاع نصيب الصناعات المعدنية [٢٣] ، وعلى الأخص صناعة الآلات ووسائل المواصلات ، وكذلك ارتفاع نصيب المعدات الكهربائية والالكترونية [٢٤] . ففي أوائل السبعينات بلغ مجموع الاستثمار الصافي في الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية نحو ٥٠٪ من إجمالي الاستثمارات الصناعية ، وتضاعفت قيمة انتاجها (بالأسعار الثابتة) ثلاث مرات في عشر سنوات (٦٥ - ١٩٧٥) ، وارتفع نصيبها في إجمالي الناتج الصناعي من نحو ٢٠٪ في ١٩٦٥ إلى نحو ٣٠٪ في ١٩٧٥ [٢٥] . ساعد على هذا التطور عدد من العوامل منها زيادة طلب الصناعات الحربية على هذه المنتجات ، في الوقت الذي تناقص فيه معدل النمو في الطلب المحلي على الصناعات التقليدية وارتفع معدل نمو الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية المعمرة مع النمو السريع في متوسط الدخل .

على أن نمو كلا النوعين من الطلب المحلي ، الحربي والمدني ، كان لا بد أن يصطدم سريعاً بضيق السوق الاسرائيلية الناتج عن ضآلة حجم السكان ، وأصبح من المحتم أن يعتمد تصريف هذه المنتجات اعتماداً أساسياً على التصدير . وأخذ الاقتصاد الاسرائيلي يتحول بسرعة إلى اقتصاد يعتمد نموه لا على نمو السوق المحلي بل على زيادة الطلب الخارجي . فبالمقارنة بسنة ١٩٥٩ مثلاً ، حيث مثلت الصادرات ١٥,٢ ٪ من الناتج القومي الاجمالي ، ارتفعت هذه النسبة الى ٢٠٪ في ١٩٧٠ [٢٦] ، مع ازدياد مطرد في أهمية المنتجات المعدنية والكهربائية والالكترونية في هيكل الصادرات [٢٧] .

---

(٢٣) أهم مصنفات الصناعات المعدنية الاسرائيلية هي : صناعة الالآت الصناعية وآلات الري والمعدات الزراعية والأدوات الصحية والأنابيب وصناعة السفن والطائرات وأجهزتها والأدوات المنزلية .

(٢٤) أهم مصنفات الصناعات الكهربائية والالكترونية الاسرائيلية هي أجهزة الارسال والاستقبال، وأجزاء الأجهزة وأدوات القياس الالكترونية، والمعدات الطبية الالكترونية، والاجهزة العلمية والمهنية، والاجهزة التلفونية والتلغرافية، والأسلاك والكابلات الكهربائية، والالآت الحاسبة وأجهزة اختزان المعلومات، وأجهزة تكييف الهواء وغيرها من سلع الاستهلاك الكهربائية المعمرة.

(٢٥) **Israel Trade and Export Journal,** August 1976, p.7.

(٢٦) Horowitz, **The Enigma of Economic Growth: A Case Study of Israel,** p. 143.

(٢٧) فبينما زادت قيمة صادرات السلع الغذائية فيما بين ١٩٧٢ و١٩٧٥ بنسبة ٤٣٪ زادت قيمة الصادرات الصناعية (باستثناء الماس) بنسبة ١١٣٪ في الفترة نفسها، وكان أكبر معدل للزيادة في الصادرات الصناعية هو للصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية، حتى أصبحت تمثل في ١٩٧٦، نحو ٣٠٪ من اجمالي الصادرات الصناعية (باستثناء الماس) بالمقارنة بنسبة ٢٢٪ في ١٩٧٤.

Israel Trade and Export Journal, June 1976, p.12.
Idem, December 1976, p.7.

على أن من المهم أن نلاحظ أنه على الرغم من النمو السريع في صادرات الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية فإن هذه الصادرات ما زالت عاجزة عن استيعاب نسبة كبيرة من انتاج هذه الصناعات . فعلى الرغم من زيادة صادرات المنتجات المعدنية فيما بين ١٩٦٥ و١٩٧٤ ثماني مرات ، بحيث بلغت ١٥٥ مليون دولار في ١٩٧٤ ، فإن هذه القيمة لم تزد على ٩,٦ ٪ من إجمالي مبيعات هذه الصناعات التي بلغت ١٦٢٠ مليون دولار في السنة نفسها . كذلك بينما زادت صادرات المعدات الكهربائية والالكترونية بأكثر من ثلاث مرات فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٤ ، فإن مجموع إنتاجها قد زاد في الفترة نفسها بمعدل مقارب ، بحيث لم تزد نسبة الصادرات إلى إجمالي الانتاج من هذه الصناعات على ٢,٢ ٪ في ١٩٧٤ بالمقارنة بنسبة ١,٨ ٪ في ١٩٧٠ [٢٨] . بعبارة أخرى يمكن القول بأنه على الرغم من الزيادة السريعة في صادرات اسرائيل من المنتجات المعدنية والكهربائية والالكترونية، فإن معدل هذه الزيادة لا يفوق بدرجة كافية معدل الزيادة في انتاج هذه الصناعات ، في الوقت الذي يتطلب فيه ضيق السوق الاسرائيلية وسرعة تشبعها بهذه المنتجات ، أن يزيد معدل نمو الصادرات بدرجة ملموسة عن معدل نمو الانتاج .

تؤيد ذلك مطالعة أرقام الخطة الخاصة بهذا القطاع من قطاعات الصناعة الاسرائيلية . إذ تستهدف هذه الخطة زيادة قيمة الانتاج من الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية ، بالأسعار الثابتة ، بنسبة ٥٩٪ فيما بين ١٩٧٥ و١٩٨٠ ، وبنسبة ٦١٪ فيما بين ١٩٨٠ و١٩٨٥ ، بينما تستهدف زيادة الصادرات من هذه المنتجات ، بالأسعار الثابتة أيضاً ، بنسبة ١٩٤ ٪ ونسبة ١١١ ٪ في الفترتين على التوالي ، بحيث يصبح نصيب هذه الصناعات في إجمالي الصادرات الاسرائيلية ، باستثناء الماس ، ٤٤ ٪ في سنة ١٩٨٥ ، أي ضعف نصيبها في ١٩٧٤ [٢٩] .

على أن حاجة إسرائيل إلى دفعة قوية جديدة لزيادة الصادرات لا ترجع فقط إلى حاجة صناعاتها الحديثة إلى تصريف منتجاتها ، بل ترجع أيضاً إلى حاجتها لمواجهة الزيادة الكبيرة في الواردات التي صاحبت الارتفاع الكبير في متوسط الدخل وفي الانتاج الصناعي . لقد كان الاقتصاد الاسرائيلي يواجه دائماً مشكلتين أساسيتين : صغر حجم السوق وندرة المواد الأولية ، ولكن خفف من حدة المشكلة الأولى في الخمسينات الزيادة الكبيرة في عدد المهاجرين ، وفي الستينات اعتماد النمو الصناعي

(٢٨) Idem, June 1975, p.5.

(٢٩) Idem, April 1978, p.15.

على سياسة الإحلال محل الواردات . ولم تظهر مشكلة صغر حجم السوق بشدة إلا ابتداء من أواخر الستينات حينا استنفدت امكانيات هذه السياسة وبدأ معدل الهجرة إلى إسرائيل في التضاؤل . أما مشكلة ندرة المواد الأولية فقد ظلت خفيفة الوطأة نسبياً طالما كان التركيز على النمو الزراعي ، أو على الصناعات التقليدية المعتمدة بدورها على الانتاج الزراعي ، كما كان الحال حتى منتصف الستينات ، ولكنها زادت حدة مع تزايد نصيب الصناعات المعدنية والكهربائية والالكترونية في هيكل الانتاج الصناعي . وهكذا نجد أنه ، بينما كانت أسرائيل تعتمد منذ انشائها اعتماداً كبيراً على استيراد رأس المال ، زاد هذا الاعتماد بشدة في النصف الثاني من الستينات[٣٠] فنلاحظ أن نسبة فائض الاستيراد إلى مجموع الموارد (أي فائض الواردات عن الصادرات بالنسبة لإجمالي الناتج القومي مضافاً اليه فائض الواردات عن الصادرات) بعد أن اتجهت إلى الانخفاض المستمر من ٤٠٪ في ١٩٥٠ إلى ٢٣٪ في ١٩٥٦ ، إلى ١٥٪ في ١٩٦٠ ، ثم إلى ١٠٪ في ١٩٦٦ ، أخذت بعد ذلك في الارتفاع فبلغت ٢٠٪ في ١٩٧٠ ، ثم ٣٤٪ في ١٩٧٢ و ٣٩٪ في ١٩٧٣[٣١] .

كان عجز ميزان العمليات الجارية إذن سمة مستديمة من سمات الاقتصاد الاسرائيلي منذ إنشاء الدولة ، ليس فقط بسبب ارتفاع قيمة الواردات من الأسلحة ، بل وأيضاً بسبب اعتماد كل من الاستهلاك المحلي والصادرات بدرجة كبيرة على الاستيراد[٣٢] . وعلى الرغم من ارتفاع معدل الزيادة في الصادرات كان هذا العجز في تزايد مستمر ، واستمرت اسرائيل تعتمد في تمويل هذا العجز على تدفق المعونات والتعويضات والتحويلات الأجنبية ، بحيث قدر ما تلقته اسرائيل من رؤوس الأموال الأجنبية خلال فترة العشرين عاماً ١٩٥٠ - ١٩٧٠ بنحو ٥٠٠ مليون دولار سنوياً في المتوسط . على أنه في ١٩٦٨ ، ولأول مرة منذ قيام دولة اسرائيل ، عجز تدفق رؤوس الأموال من الخارج عن سد العجز في ميزان العمليات الجارية ،

---

(٣٠) Horowitz, **The Enigma of Economic Growth: A Case Study of Israel,** p.121.

(٣١) Ibid., p.128.

وكذلك انظر:

Charles Issawi, «The Economy of the Middle East and North Africa: An Overview,» in **The Middle East: Oil, Conflict and Hope,** ed. A.L.Udovitch (Lexington, Mass.: Lexington Books , 1976) , p.82.

(٣٢) تتراوح نسبة المستخدمات المستوردة في اجمالي قيمة الصادرات الاسرائيلية ما بين ٤٠ و ٥٠٪.

Lee E. Preston and Karim A. Nashashibi, **Trade Patterns in the Middle East** (Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Policy Research, 1970), p.49.

فتحقق لأول مرة عجز في ميزان المدفوعات ، وانخفض الاحتياطي من العمـلات الاجنبية في ٦٨ - ١٩٦٩ بمقدار ٣٣٠ مليون دولار .

مع نهاية الستينات كان الاقتصاد الاسرائيلي اذن قد بلغ مفترق طرق جديد : أما فتح أسواق جديدة للتصدير أو الاختناق . فاطراد الارتفاع في متوسط الدخل يتوقف أكثر فأكثر على نمو مجموعة من الصناعات الحديثة ، وهذه الصناعات يحتاج نموها إلى مستوى عال من الطلب يسمح لها بالوصول إلى حجم من الانتاج تتمكن معه من منافسة الصناعات الأوروبية والأمريكية . ولكن السوق المحلية من الضيق بحيث لا تستطيع أن تستوعب إلا نسبة ضئيلة للغاية ، وبطيئة النمو ، من إجمالي الانتاج . وارتفاع متوسط الدخل وارتفاع نسبة الواردات في الانتاج الصناعي يشكل ضغطاً متزايداً على ميزان العمليات الجارية لم يعد من الممكن الارتكان في تمويله ، كما كان الأمر في الخمسينات وبداية الستينات ، على المعونات والقروض الأجنبية . فما تمتعت به اسرائيل من دعم وعطف من جانب حكومات الولايات المتحدة وأوروبا ومن جانب الجاليات اليهودية فيها طوال العقدين التاليين لانشاء الدولة ، ليس من السهل استمراره بالقوة نفسها لدولة آخذة في التوسع على حساب الدول المجاورة لها .

إن من الممكن العمل على زيادة الصادرات إلى الأسواق التي كانت قد طرقتها اسرائيل بالفعل ، كالسوق الأوروبية المشتركة ، والولايات المتحدة ، وبعض الدول الأفريقية والآسيوية ، كما أن من الممكن العمل على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى اسرائيل كبديل للمعونات والقروض الخارجية . وقد حاولت اسرائيل بالفعل سلوك كلا الطريقين . ففي آب / أغسطس ١٩٧١ لجأت اسرائيل إلى تخفيض قيمة عملتها بنسبة ٢٠٪ بهدف زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ، وعادت فخفضتها بنسبة ٤٣٪ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤ ، ثم مرة ثالثة بنسبة ٣٠٪ في تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ . ولجأت الحكومة الاسرائيلية إلى اتخاذ مختلف اجراءات الدعم وإعانة الصادرات ، كلفتها في سنة واحدة (١٩٧٣) نحو ألف مليون ليرة اسرائيلية . كما لجأت إلى الدخول في عدد من الاتفاقيات التجارية التفضيلية مع السوق الأوروبية المشتركة وبعض الدول الأوروبية الأخرى ، ومع الولايات المتحدة واليابان بهدف زيادة صادراتها [٣٣] . وأعلنت الحكومة الاسرائيلية الحالية

---

(٣٣) أهم هذه الاتفاقيات هي اتفاقية أيار/مايو ١٩٧٥ مع السوق الأوروبية المشتركة تعهدت السوق بمقتضاها بالغاء كل القيود الجمركية التي كانت مفروضة على صادرات اسرائيل الصناعية ، ابتداء من أول =

(حكومة بيغن) بداية « سياسة اقتصادية جديدة » تضمنت عدداً من الاجراءات تستهدف بها تشجيع الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل ، كالغاء القيود على تحويل العملات وإصدار قانون جديد يمنح مختلف التسهيلات لرأس المال الأجنبي . على أن هناك من الأسباب ما يجعلنا نشك في كفاية هذه الأجراءات لحل مشكلة ميزان المدفوعات الاسرائيلي وزيادة الصادرات بالمعدل المطلوب . فتخفيض الليرة الاسرائيلية من شأنه بالطبع أن يخفض الواردات الاسرائيلية من السلع الاستهلاكية ويزيد من الطلب على صادراتها ، ولكنه يؤدي في الوقت نفسه إلى رفع تكاليف وارداتها من المستخدمات التي تعتمد عليها صناعاتها وصادراتها اعتماداً رئيسياً . ودول السوق الأوروبية والولايات المتحدة ، وإن كانت قد استوعبت حتى الآن الجزء الأكبر من الصادرات الاسرائيلية التقليدية (الماس والمواد الغذائية ومنتجات الصناعات الغذائية) ، فإن من الصعب أن نتوقع أن يزيد طلبها بنسبة كبيرة على صادرات اسرائيل من منتجات الصناعات الحديثة بسبب ما تتعرض له هذه المنتجات من منافسة المنتجات المماثلة لدول السوق الأوروبية والولايات المتحدة نفسها ، وبالنظر إلى فارق الحجم بين الصناعات الاسرائيلية والصناعات الأوروبية والأمريكية . يؤيد ذلك تعليق لأحد المسؤولين عن التجارة الخارجية الاسرائيلية على نتائج تسعة أشهر من تطبيق اتفاقية ١٩٧٥ مع السوق الأوروبية المشتركة يقول فيه :

« لقد توقعنا أن يؤدي تطبيق الاتفاقية إلى زيادة كبيرة في صادراتنا للسوق الأوروبية المشتركة ، بالمقارنة بصادراتنا إلى الدول الأخرى . . . ولكن من المؤسف أن الأرقام تدل على أن مجموع صادرات اسرائيل إلى هذه السوق بقي عند مستوى عادي ،

= تموز/يوليو ١٩٧٧ بالنسبة لمعظم هذه الصادرات، وابتداء من ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ بالنسبة لباقي الصادرات الصناعية، وتخفيض الرسوم الجمركية على ٨٥٪ من صادرات اسرائيل الزراعية بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٨٠٪ ابتداء من أول تموز/يوليو ١٩٧٥، بينما تعهدت اسرائيل برفع القيود المفروضة على وارداتها من السلع الصناعية من دول السوق الأوروبية بنسبة ٩٥٪ ابتداء من أول تموز/يوليو ١٩٧٥، على أن ترفع باقي القيود تدريجياً فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٥، وبتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من دول السوق من عدد محدود من السلع الزراعية بنسب تتراوح بين ١٥ و ٢٥٪. كذلك عقدت اسرائيل مع الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٧٦ اتفاقية أعفيت بمقتضاها معظم الصادرات الصناعية الاسرائيلية من الرسوم الجمركية في الولايات المتحدة، إذ أصبح من حق اسرائيل طبقاً لهذه الاتفاقية الافادة من «النظام المعمم للتفضيل التجاري». (Generalized System of Preferences)

وقد أفاد من هذا الاعفاء أكثر من ٢٧٠٠ صنفاً من الصادرات الصناعية الاسرائيلية تشمل السلع المعدنية والالآت والأدوات الكهربائية والالكترونية والمواد الكيماوية والأدوية والالآت الحاسبة والأدوات الدقيقة والمجوهرات والأثاث. . . الخ.

وإن صادراتنا من المواد الغذائية الأولية والمصنعة لا زالت تشكل ٣٦,٥ ٪ من إجمالي صادراتنا لدول السوق ، بل وزاد نصيبها زيادة طفيفة (بنسبة ٣,٤ ٪) ، وإن صادراتنا الصناعية (باستثناء الماس) لم تمثل أكثر من ٣٧٪ من إجمالي صادراتنا إليها ، وهو ما يمثل انخفاضاً عن نصيبها السابق الذي بلغ ٤٠ ٪ . . . إن من الواضح الآن ان تخفيض الرسوم الجمركية لا يكفي وحده ، في ظل ظروف الصناعة الاسرائيلية الحالية ، لاحداث زيادة يعتد بها في الصادرات . إننا نحتاج إلى مزيد من الاستثمارات ومزيد من المعرفة الفنية » [٣٤] .

أما عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة كحل لمشكلة ميزان المدفوعات ، فالأرجح أن نجاح اسرائيل في اجتذابها يتوقف هو نفسه على نجاحها في فتح أسواق جديدة لصادراتها ، وفي تأمين مصادر جديدة للمواد الأولية وقوة العمل الرخيصة . فسوق اسرائيل الضيقة وافتقارها إلى المواد الأولية ، مع استمرار المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل ، فضلاً عن استمرار خطر الحرب مع الدول العربية المجاورة ، لا يشكل إغراء كبيراً لرؤوس الأموال الأجنبية . وفي السنوات الأخيرة لم تعد ظروف سوق العمل مواتية أيضاً للاستثمار الأجنبي . فعلى الرغم من حصول اسرائيل على مصدر للعمل الرخيص في الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ في الضفة الغربية وغزة [٣٥] ، قابل ذلك سحب نحو ٣٠ ٪ من القوة العاملة الاسرائيلية للتعبئة الحربية في ١٩٧٣ ، وانخفاض كبير في معدل الهجرة إلى إسرائيل [٣٦] . وأدت ندرة القوة العاملة إلى ارتفاع في مستوى الأجور ونفقات الانتاج وارتفاع معدل التضخم إلى ما يتراوح بين ٤٠٪ و٥٠٪ سنوياً فيما بين ٧٤ و١٩٧٧ ، الأمر الذي قد يفسر ، جزئياً

---

(٣٤) **Israel Trade and Export Journal,** July 1976, p.5.

بل أنه حتى بالنسبة لصادرات اسرائيل الزراعية ، عبرت المجلة نفسها مؤخراً عما اسمته «بخيبة الأمل فيما يتعلق بصادرات اسرائيل من الموالح إلى دول السوق الأوروبية المشتركة لضآلة ما تحقق من نفع لاسرائيل نتيجة اتفاقية ١٩٧٥ .» وذكرت كأحد أسباب ذلك ما تعرضت له الصادرات الاسرائيلية من منافسة الدول التي حصلت على عضوية كاملة في السوق كاليونان والبرتغال واسبانيا.

Idem, February 1978, p.9.

(٣٥) قدر عدد العمال العرب من سكان غزة والضفة الغربية المشتغلين في اسرائيل بنحو ٥٠٠٠ في ١٩٦٨ زادوا إلى ٥٢٠٠٠ في ١٩٧٢ .

C.S. Greenwald, «Israel's Economic Future,» **Challenge,** July — August 1975, p. 36.

وقدر البعض نسبة هؤلاء العمال إلى اجمالي العمل الماهر في الصناعة الاسرائيلية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢ بنحو ٨٪ في ١٩٦٩ زادت إلى ٣٠٪ في ١٩٧٠ و١٩٧١ .

Jerusalem Post, 4 April 1972.

(٣٦) بينما أدى معدل بالغ الارتفاع للهجرة إلى اسرائيل إلى تضاعف عدد السكان خلال السنوات الثلاث التالية لانشاء الدولة ، لم يتضاعف عدد السكان مرة أخرى إلا بعد عشرين عاماً . ثم انخفض معدل الهجرة بشدة في السبعينات حتى زاد عدد المهاجرين من اسرائيل على عدد المهاجرين إليها في ١٩٧٦ .

على الأقل ، ميل الاستثمارات الأجنبية في اسرائيل إلى التضاؤل في أعقاب ١٩٧٣ (أنظر الجدول ٢) .

جـــدول رقم (٢)
تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اسرائيل
(مليون دولار أمريكي)

	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦
إجمالي الاستثمارات الأجنبية	١٨٧,٥	٢٧١,٩	١٦٥,٥	١١٨,٨	١٠٥,١
صافي الاستثمارات الأجنبية	١٤٣,٠	١٨٥,٢	٩٣,٥	٦٧,٣	٤٣,٩

المصدر : **Israel Export and Trade Journal,** March 1978, p.10.

من كل هذا نتبين سبب الحاح الكتابات الحديثة عن الاقتصاد الاسرائيلي على ضرورة رفع معدل نمو الصادرات باعتباره الشرط الأساسي لاستمرار معدل النمو في الاقتصاد الاسرائيلي ولحل مشكلة ميزان المدفوعات في الوقت نفسه . ففي مقال نشرته مجلة « الصادرات والتجارة الاسرائيلية » في أيلول / سبتمبر ١٩٧٥ ، جاءت العبارة الآتية : « إن على اسرائيل إما أن تزيد صادراتها المتهاوية بمعدل يبلغ مثلي أو ثلاثة أمثال مستواها الحالي أو أن تواجه اقتصاداً محطماً تحت وطأة اتساع العجز في الميزان التجاري » [٣٧] . وفي مقال آخر في المجلة نفسها نشر في كانون الثاني / يناير ١٩٧٥ : « إن اسرائيل تواجه الآن فترة من أصعب الفترات التي مرت بها في تطورها الاقتصادي منذ انشاء الدولة . فعلى الرغم من الاجراءات الجذرية التي تم اتخاذها ، لم يبد الاقتصاد ، وعلى الأخص قطاع التصدير ، إلا استجابة بطيئة للغاية » [٣٨] . وقبل ذلك بثلاثة أعوام كتب دافيد هوروويتز :

« إن الاستثمارات قد تم الآن نضوجها ، وبلغت السوق المحلية درجة التشبع . ومشاكل ميزان المدفوعات تعكس أوجه الضعف في اقتصاد منطو على نفسه . إن الاقتصاد ضيق للغاية ، وإذا كان له أن ينمو فإنه لا مفر من أن يتوجه إلى الخارج ، وهذا يعني التصدير ، والنفاذ إلى أسواق العالم . . . إن إسرائيل تمرّ بتغيرات أساسية في هيكلها الاقتصادي ، وتتحول بيئتها خطوة بخطوة إلى بيئة جديدة هي بيئة البائع والمنتج . إن مصالح المستثمر والمستورد والمستهلك لم تعد الآن هي المصالح التي يجب أن تستأثر بكل

(٣٧) **Israel Trade and Export Journal,** September 1975, p.9.

(٣٨) Idem, January 1975, p.5.

الاهتمام . والسبب واضح بدرجة كافية . لقد استخدم رأس المال الذي سبق استيراده من أجل توسيع الطاقة الانتاجية . والآن بلغت هذه الاستثمارات مرحلة النضج ، ونما الانتاج إلى مستوى مرتفع وبدأت الصادرات تزيد بانتظام . إن هذا النضج الذي حققته الاستثمارات السابقة قد صحبته زيادة درجة التنوع في تجارة الصادرات ، ولهذا فإن تحولاً جذرياً أصبح الآن يمس صميم الحياة الاقتصادية ومشاكلها في اسرائيل » [٣٩] .

□ □ □

في ١٩٧٧ كتب ن. سافران ، وهو أستاذ أمريكي في العلوم السياسية :

« إن الوصول إلى تسوية (النزاع العربي الاسرائيلي) قد أصبح ضرورة حتمية بالنسبة للولايات المتحدة . . . أما اسرائيل فإن حرصها على التسوية يتوقف على مدى تلبية هذه التسوية لشروطها المتعلقة بأمنها القومي وآمالها » [٤٠] .

« والآمال » الاسرائيلية متعددة ، ولكن من أهمها فتح السوق المصرية للصادرات الاسرائيلية . فمصر أوسع البلاد العربية سوقاً ، والوصول إلى السوق المصرية يسمح للصناعات الاسرائيلية بالارتفاع بانتاجها إلى الحجم الذي يمكنها من منافسة الدول الأكثر تقدماً والأوسع سوقاً ، بينما تتلقى مصر المنتجات والخدمات الاسرائيلية التي تعجز عن تصريفها في الأسواق الأكثر ثراء . والوصول إلى السوق المصرية من شأنه أيضاً أن يزيد من جاذبية اسرائيل للاستثمارات الأجنبية التي يمكن الآن أن تعوضها سوق مصر الواسعة عن ضيق السوق الاسرائيلية ، والعمل المصري الرخيص عن ارتفاع أجور العمال الاسرائيليين ، فضلاً عن أن خروج مصر عن المقاطعة العربية لاسرائيل من شأنه أن يسلب هذه المقاطعة معظم فعاليتها . والواقع أن إنهاء المقاطعة العربية ، أو على الأقل المصرية لاسرائيل ، فضلاً عما يحققه من منافع مباشرة للاقتصاد الاسرائيلي ، قد أصبح أيضاً مطلباً ملحاً للمستثمر الأجنبي ، إذ من الخطأ التهوين من حجم المنافع التي ضاعت على الشركات الغربية بسببها [٤١] . فقد قُدّر أن أكثر من ٧٠٠ شركة أمريكية قد قُوطعَتْ من جانب دولة

---

(٣٩) Horowitz, **The Enigma of Economic Growth: A Case Study of Israel**, p. 143.

(٤٠) Safran, «American-Israeli Relations: An Overview,» p.39.

(٤١) منعت أحكام المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل أية دولة عربية من التعامل مع أية شركة صناعية أو تجارية أقامت لها مصنعاً أو فرعاً أو وكالة في اسرائيل، أو تملكت أسهمًا في شركة اسرائيلية، أو باعتها رخصاً أو حقوق انتاج، أو قدمت لها خدمات فنية أو استشارية، أو قامت بأعمال الوكالة لشركات اسرائيلية، أو كانت مستورداً رئيسياً لمنتجات اسرائيلية، ومع أي بنك أجنبي قدم قروضاً لشركة اسرائيلية أو اشترك في تسويق سندات اسرائيلية. . . الخ.

عربية أو أكثر نتيجة تطبيق أحكام المقاطعة ، من بينها شركة كوكاكولا التي خضعت لأحكام المقاطعة في ١٩٦٦ بسبب ترخيصها لشركة اسرائيلية بالانتاج ، واضطرت شركة رينو الفرنسية ، بسبب احكام المقاطعة ، إلى التخلي عن اقامة مصنع لتجميع السيارات في اسرائيل ، ومنعت طائرات شركة الطيران الفرنسية من التحليق فوق الأراضي العربية حتى تخلت عن المساهمة في بعض المشروعات الاستثمارية في اسرائيل . . الخ . وقد أخذت الأهمية النسبية للسوق الاسرائيلية كمجال لتصريف السلع وللاستثمار تتضاءل بالمقارنة بالسوق العربية ، مع نمو الصناعة الاسرائيلية وقدرتها على اشباع جزء متزايد من الطلب الداخلي ، ومع ارتفاع مستوى الأجور فيها . وقد سبق أن أشرنا إلى انخفاض معدل تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى اسرائيل في النصف الأول من السبعينات ، وكذلك انخفض نصيب اسرائيل من مجموع صادرات الولايات المتحدة إلى منطقة الشرق الأوسط من ٣٩,٥٪ في ١٩٧١ إلى ٢٣,١٪ في ١٩٧٤ وإلى ١٨,٤٪ في ١٩٧٥ (٤٢) . وإذا كان تحقيق توسع أكبر في التصدير إلى البلاد العربية والاستثمار فيها يتطلب إنهاء المقاطعة العربية لاسرائيل ، فإن تدفق الاستثمارات بمعدل كبير يتطلب ايضاً إنهاء حالة الحرب مع اسرائيل . فحساسية المستثمر الأجنبي لدرجة الاستقرار السياسي لا تقل عن حساسيته لمستوى الأجور ، ولن يقدم المستثمر الأجنبي إلى المنطقة على نطاق واسع ما لم يطمئن إلى ابتعاد خطر الحرب لفترة كافية في المستقبل .

من هنا نتبين جانباً من الأسباب التي جعلت تسوية النزاع العربي الاسرائيلي « ضرورة حتمية » بالنسبة للولايات المتحدة . ولكن هناك أيضاً أسباباً أخرى . لقد قدمت الولايات المتحدة الى اسرائيل معونات اقتصادية وعسكرية تزيد على ٣ آلاف مليون دولار في الفترة ما بين انشاء الدولة وحرب تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ ، واصبح الحجم السنوي لهذه المعونات نحو ملياري دولار سنوياً بعد هذه الحرب، ومال العجز في الميزان التجاري فيما بين اسرائيل والولايات المتحدة الى التزايد بسرعة. ومع تدهور ميزان المدفوعات الأمريكي أصبحت المعونات الأمريكية لاسرائيل تشكل عبئاً متزايداً على الاقتصاد الأمريكي لم يعد من السهل تبريره مع ما احرزه الاقتصاد الاسرائيلي من تقدم. وكان لا بد من ان يبدو غريباً للمسؤولين الأمريكيين أن يستمر ميزان المدفوعات الأمريكي ، في الوقت الذي يتزايد فيه

---

(٤٢) F. Gottheil, «U.S. Middle East Economic Relations,» **Middle East Review**, Summer 1977, p.59.

عجزه ، في تحمل أعباء دولة لم تعد الدول العربية تشكّل لها تهديداً يذكر ، وبلغت صناعاتها هذه الدرجة من النضج . وبدا كأن الوقت قد حان للتخفيف بشدة من هذا العبء أو التخلص منه ، وإن خير ما يمكن للولايات المتحدة أن تقدمه لاسرائيل لتدشين استقلالها عن الإقتصاد الأمريكي هو تهيئة الظروف الملائمة لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل .

(٤)

في أوائل الستينات طرأ على العلاقات الدولية تغير من نوع آخر كان ذا أثر بالغ على التطور السياسي والإقتصادي لدول العالم الثالث بأسره ، هو بداية عهد الإنفراج بين المعسكرين . فقد أبرزت الأزمة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة حول قواعد الصواريخ السوفياتية في كوبا في ١٩٦٢ ، وتهديد كل من الطرفين للآخر بالحرب ، ضرورة وضع حد لاحتمال نشوء مواجهة أخرى قد تفضي الى حرب نووية . وانتهى الطرفان ، خاصة بعد مقتل كنيدي في أواخر ١٩٦٣ ، وسقوط خروتشوف في ١٩٦٤ الى الاعتراف بحق كل منهما في أن يسعى الى كسب نفوذ له في دولة ما من دول العالم الثالث دون أن يترتب على ذلك تدخل عسكري على الأقل من جانب الطرف الآخر ، وإن كان من الممكن أن تكون مكاسب كلا الطرفين موضع مفاوضة فيما بينهما . ومن الممكن أن يسعى كل منهما الى الظفر بعملاء جدد ، ولكن على كل منهما أن يحذر عميله من الاعتماد على الدولة الحامية في مواجهة عميل للطرف الآخر .

ساعد أيضاً على حدوث الإنفراج في العلاقة بين المعسكرين فضلاً عن اشتداد حدة النزاع بين الاتحاد السوفياتي والصين ، أن تبين كل منهما أن الانفراج يمكن أن يساعده على حل بعض المشكلات الإقتصادية الأساسية . فالولايات المتحدة رأت في أسواق أوروبا الشرقية ، وعلى الأخص في الإتحاد السوفياتي ، بضخامة سكانه وانخفاض مستوى الاستهلاك فيه بالنسبة للولايات المتحدة ، الفرصة نفسها التي رأتها في دول العالم الثالث لزيادة صادراتها وتحسين ميزان مدفوعاتها ، فضلاً عن مزايا إضافية تتمثل في الإستقرار السياسي وانعدام الإضرابات العمالية .

في الوقت نفسه كان الإتحاد السوفياتي قد بدأ ، تحت وطأة بطء النمو في إنتاجه

الزراعي ، وتباطؤ معدل النمو في الناتج القومي بصفة عامة[٤٣] ، يدرك ما يمكن تحقيقه من منافع عن طريق استيراد أنواع معينة من السلع وفنون الإنتاج الغربية يمكن بها تطوير بعض الصناعات السوفياتية ، وتوفير بعض المستخدمات اللازمة لرفع معدل النمو في الزراعة ، واستغلال موارد سيبريا الغنية من النفط والغاز الطبيعي . وهكذا عندما عقد مؤتمر القمة الأمريكي ـ السوفياتي في موسكو في حزيران / يونيه ١٩٧٢ ، عرض بريجنيف على نيكسون خريطة تبين موارد سيبريا الطائلة قائلاً « هذه هي الثروة التي نحن على استعداد لاقتسامها معكم » ، ونشرت البرافدا مقالاً أشارت فيه الى أن « هذا التعاون بين المؤسسات السوفياتية والمشروعات الأمريكية في تطوير . . . مواردنا الطبيعية ، والذي يحقق منافع للطرفين ، يمكن في رأينا ، أن يكون طريقاً من أكثر الطرق اثماراً ومدعاة للأمل . . . وسوف يخلق قاعدة وطيدة وطويلة الأمد لتوسيع وتدعيم العلاقات التجارية والإقتصادية السوفياتية ـ الأمريكية»[٤٤] . وفي تموز/يوليه ١٩٧٢ عقد الإتحاد السوفياتي أكبر صفقة لشراء الحبوب من الولايات المتحدة بلغت قيمتها ٧٥٠ مليون دولار ، وفتح أبوابه لاستيراد الآلات الزراعية ومصانع الكيماويات الأمريكية . وما أن حل منتصف ١٩٧٣ حتى كانت الشركات الأمريكية وشركات أوروبا الغربية قد أبرمت أكثر من ١٢٠٠ اتفاقاً للتعاون الإقتصادي مع أوروبا الشرقية[٤٥] . وصرح نائب وزير الخارجية الأمريكية في نيسان / ابريل ١٩٧٣ بأنه « في الوقت الذي نحقق فيه عجزاً في ميزاننا التجاري مع معظم مناطق العالم يصبح ما نحققه من فائض في تجارتنا مع أوروبا الشرقية أمراً بالغ الأهمية » ، ووصف نائب مدير بنك تشيس مانهاتن الانفراج بأنه « ابن الحاجة » ، وبدأ البعض يتكلم على وجود ما يمكن تسميته

---

(٤٣) انخفض معدل نمو الناتج القومي الاجمالي للاتحاد السوفياتي من ٦٪ سنوياً فيما بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ إلى ٥,٥٪ في الأربع سنوات التالية ثم إلى ٣,٥٪ في ١٩٧١ ثم إلى أقل من ٢٪ في ١٩٧٢ . وبدأ الاقتصاد السوفياتي يعرف في نهاية الستينات ندرة القوة العاملة بعد الزيادة الكبيرة في العمالة خلال الخمسينات والستينات، ومن ثم بدأ يستورد العمال من كوريا الشمالية وبلغاريا وفنلندا. كذلك انخفض معدل النمو في الانتاج الصناعي في الكتلة السوفياتية من ١٢,٥٪ (١٩٥٠ ـ ١٩٥٥) إلى ١١٪ (١٩٥٥ ـ ١٩٦٠) وإلى ٨,٧٪ (١٩٦٠ ـ ١٩٦٥) ثم إلى ٨,٥٪ في (١٩٦٥ ـ ١٩٧٠) . وانخفض معدل النمو في كمية صادرات الكتلة السوفياتية من ١١٪ إلى ١٠٪ إلى ٨,٥٪ إلى ٨٪ في الفترات ذاتها على التوالي.

Brown, «New Trends in Trade and Investment,» in **Imperialism in the Modern Phase**, ed. Chattopadhyay, pp.47-48.

(٤٤) Kolko, **America and the Crisis of World Imperialism**, p.162.
Ibid., p.154.

(٤٥) Barnet and Müller, **Global Reach: The Powers of the Multinational Corporations**, p.89.

« بتوازن الضعف » بدلاً من « توازن القوة »[٤٦] .

وضعت سياسة الانفراج في العلاقة بين المعسكرين حداً لقدرة دول العالم الثالث على التزام الحياد بينهما ، وعلى الإحتفاظ ببعد متساو ، أو شبه متساو ، بينها وبين كل من الدولتين الكبريين ، وعلى تحييد ضغط أي منهما بالحصول على تأييد الأخرى ، وعلى تعويض نقص المعونة التي تحصل عليها من واحدة منهما بزيادة معونة الدولة الأخرى . وسمح الإنفراج لكلا الدولتين بالاطمئنان الى وقوع مناطق أو دول العالم الثالث تحت نفوذها دون خشية تهديد الطرف الآخر ، وبتخفيض مقدار « التبديد » المتضمن فيما تمنحه كل منهما من معونات ، هذا التبديد الناتج عن استعداد الطرف الآخر لتقديم المعونة للدولة نفسها . ومن ثم شهدت السنوات التالية لسقوط كنيدي وخروتشوف نهاية عهد الدولتين بالقادة الذين تتحكم « الأيديولوجية » في سياستهم بدرجة أكبر مما ينبغي ، وبدأت كلا الدولتين تمارس ضغطاً سافراً على دول تمتعت في السنوات السابقة بدرجة عالية من حرية الحركة ، دون أن يزيد رد الفعل من الدولة الأخرى على ترديد بعض عبارات الإحتجاج الإنشائية . وسقطت الحركات الإستقلالية في دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث . ففي فترة لا تزيد على العامين (٦٣ ـ ١٩٦٥) سقط نظام سوكارنو في اندونيسيا ونيكروما في غانا وبن بيللا في الجزائر وجولار في البرازيل ، بينما ترك نهرو يرحل من هذا العالم بسلام ، وبدأ تيتو ، الذي لم يكن قد تبقى له من أقطاب عدم الانحياز غير جمال عبد الناصر ، يبحث لنفسه عن طريق للتعاون مع اقتصادات أوروبا الغربية .

وفي السنوات التالية استعاد الإتحاد السوفياتي سيطرته على أوروبا الشرقية بعد إخضاع تشيكوسلوفاكيا المتمردة في ١٩٦٨ ، وزاد نفوذ الإتحاد السوفياتي في جنوب شرقي آسيا في أعقاب حرب فيتنام ، وكسب مناطق نفوذ جديدة في أنجولا وأثيوبيا ، بينما استبدلت النظم المتحررة أو شبه المتحررة في أمريكا اللاتينية واحداً بعد آخر ، بنظم موالية ولاء كاملاً للولايات المتحدة ، باستثناء كوبا ، التي ترسخت تبعيتها بالتدريج للإتحاد السوفياتي. في دولة بعد أخرى من دول العالم الثالث أصبح من غير الممكن اذن أن يكون الولاء لإحدى الدولتين الكبريين ولاء ناقصاً ، وأصبحت شعارات عدم الإنحياز والحياد الإيجابي من ذكريات الماضي ، وتفرغت كل من

(٤٦) R. Scalaping, «Reflections on East-West Relations,» **Survey**, Summer-Autumn 1976, p.129.

الدولتين الكبريين لإيجاد الظروف المناسبة لها في كل دولة من الدول التي استتب لها النفوذ فيها .

وإذا كان من الطبيعي أن تختلف وسائل اجراء هذا التحول من بلد لآخر من بلاد العالم الثالث ، بما يتلاءم مع ظروف كل دولة ، فقد كان وجود اسرائيل في قلب المشرق العربي يجعل استخدامها لتحقيق التحول المطلوب هو أكثر الوسائل ملاءمة ، بالإضافة الى إمكانية التحكم في المعونات الإقتصادية الأمريكية ، وعلى الأخص المعونات الغذائية ، لإحداث التحول نفسه . وقد بدأ الاعداد لاستخدام كلا الوسيلتين قبل حرب ١٩٦٧ ببضعة أعوام . ففي ١٩٦٣ زودت الولايات المتحدة اسرائيل بصواريخ هوك ، ثم حلت الولايات المتحدة مع تولي جونسون الرئاسة ، محل ألمانيا الغربية في تزويد اسرائيل بالدبابات ، تلتها صفقة الطائرات المقاتلة سكاي هوك . وهاجمت القوات الإسرائيلية بعض المدن الأردنية في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٦ ، واشتبكت في معركة جوية مع سوريا في نيسان / أبريل ١٩٦٧ . وإذ أوشك حلول موعد انتهاء اتفاقية المعونات الغذائية بين الولايات المتحدة ومصر (حزيران / يونيه ١٩٦٥) أبلغ السفير الأمريكي في القاهرة الحكومة المصرية بأن حكومته « ليست على استعداد في الوقت الحاضر للدخول في أي نقاش حول تجديد الاتفاقية لأنها غير راضية على سياسة الحكومة المصرية » [٤٧].

ولم يكف لإرضاء الولايات المتحدة وقف مصر لمساعدتها لثوار الكونغو ، واكتفت الولايات المتحدة بمد الاتفاقية لفترات تتراوح بين ثلاثة وستة أشهر حتى توقفت المساعدات الأمريكية تماماً في شباط/ فبراير ١٩٦٧ . وإذ لم يكن الإتحاد السوفياتي على استعداد للقيام بسد النقص في المعونات الأمريكية إلا بتحول مصر الى دولة موالية تماماً له[٤٨] ، لم يعد من الممكن الإرتكان الى مصادر التمويل الخارجي[٤٩] ، فأصيبت السياسة الإقتصادية المصرية بالشلل بانتهاء الخطة الخمسية الأولى ، وتعرضت خطة الخمس سنوات التالية (٦٥ - ١٩٧٠) لتعديلات متوالية

---

(٤٧) من خطبة جمال عبد الناصر في بور سعيد في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ .

(٤٨) انظر فصلاً شيقاً في تغيير موقف الاتحاد السوفياتي تجاه مصر بعد سقوط خروتشوف، في:

Mohamed Heikal, **The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East** (New York: Harper and Row.[1978]), pp. 148-171.

(٤٩) كان المتوسط السنوي للمعونات التي تلقتها مصر من الدول الغربية والمؤسسات الدولية ٥٠ مليون دولار في ١٩٥٥ - ١٩٦٠، و ٢٠٠ مليون في ١٩٦١ - ١٩٦٦، ثم انخفض إلى ١٦ مليون في ١٩٦٧ - ١٩٦٩ .

حتى طرحت جانباً كلياً ، واقتصرت مهمة المخططين على وضع خطط لاستخدام موارد النقد الأجنبي لا تزيد فترة كل منها على ثلاثة أشهر ، وظلت الخطة الخمسية الأولى هي خطة مصر الوحيدة التي تستحق هذا الاسم حتى أصبح مبدأ التخطيط الإقتصادي الشامل نفسه من ذكريات الماضي في منتصف السبعينات .

على أن الضربة الكبرى جاءت بالطبع في حزيران / يونيه ١٩٦٧ ، حينما هاجمت إسرائيل كلا من مصر وسوريا والأردن . ويصف وليام كوانت ، الذي يشغل الآن عضوية مجلس الأمن القومي الأمريكي ، ما حدث داخل دوائر صنع السياسة الأمريكية خلال الأسابيع الثلاثة التالية لإغلاق جمال عبد الناصر لمضيق تيران في ٢٢ أيار / مايو ١٩٦٧ بأنه « يكاد يكون من المستحيل معرفته على وجه اليقين . . . فقد انتقل مركز اتخاذ القرارات بسرعة من مستوى خبراء وزارة الخارجية الأمريكية ، الى مراكز الدولة العليا ، الى وزارة الدفاع الأمريكية ، الى رئيس الولايات المتحدة ومستشاريه المقربين »[٥٠]

أما الاتحاد السوفياتي فقد شجب العدوان الإسرائيلي ، ولكنه كان قد اتفق مع الولايات المتحدة في ٥ حزيران/ يونيه ١٩٦٧ ، عن طريق استخدام « الخط الساخن » بين الكرملين والبيت الأبيض ، لأول مرة منذ إنشاء هذا الخط ، على ألا يتدخل أي منهما تدخلاً مباشراً في الحرب . وأفاد الاتحاد السوفياتي من قيام حالة « اللاحرب واللاسلم » في السنوات التالية للحرب في تدعيم نفوذه في مصر وسوريا ، واستغل رغبة مصر في شن حرب استنزاف على اسرائيل في ٦٩ - ١٩٧٠ ، في اقامة مراكز حربية جديدة له في مصر ، في محاولة لاتخاذ هذا النفوذ ورقة في مفاوضاته حول مختلف الصفقات السياسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة . واستمرت هذه المحاولة في أعقاب حركة أيار / مايو ١٩٧١ ، التي سقط فيها أنصار الاتحاد السوفياتي من موقع السلطة في مصر ، إذ سارع السوفيات بعدها مباشرة لعقد معاهدة « طويلة المدى » للصداقة والتعاون مع مصر ، لم يكن يراد منها في الواقع أكثر من الإحتفاظ ، لأطول وقت ممكن ، بمصر كورقة في التفاوض مع الولايات المتحدة . ولم تنته هذه اللعبة إلا في مايو ١٩٧٢ ، خلال مؤتمر القمة بين بريجنيف ونيكسون في موسكو حينما « أكد الاتحاد السوفياتي نهائياً أنه يعلق أهمية أكبر بكثير على تدعيم الإنفراج بينه وبين الولايات المتحدة ، مما يعلقه من أهمية على التزاماته

---

(٥٠) Quandt, United States Policy in the Middle East; Constraints and Choices, p.40.

العسكرية والسياسية للدول العربية ، وعلى الأخص لمصر»[٥١] . ولم يجد الاتحاد السوفياتي غضاضة في أن تنسب الحكومة المصرية لنفسها « شرف » طرد الخبراء العسكريين السوفيات من أرضها بعد مؤتمر القمة بشهرين (١٨ تموز / يوليه ١٩٧٢) ثم « شرف » الإلغاء المنفرد لاتفاقية الصداقة والتعاون ، في آذار / مارس ١٩٧٦ . وأتم الاتحادالسوفياتي سحب عشرين ألف من الخبراء قبل الموعد المحدد له ، وأصرّعلى أن يكون الانسحاب كاملاً ، فتم سحب قواعد ومعدات لم يشملها قرار الحكومة المصرية ، وأعلن الاتحادالسوفياتي أن سحب الخبراء من مصر قد تم « بعد أن أتموا المهام الملقاة على عاتقهم »[٥٢] . وتفرغ الإتحادالسوفياتي بعد ذلك لاسترداد ديونه من مصر ، ورفض التساهل بتأجيلها أو تخفيض حجمها ، فعقدت اتفاقيات تجارية متتالية ، في ٧٤ و٧٥ و١٩٧٦ تميزت كلّها بزيادة قيمة صادرات مصر للإتحاد السوفياتي على وارداتها منه[٥٣] . وجاء رئيس الولايات المتحدة في زيارة لمصر في حزيران / يونيه ١٩٧٤ ليتفقد بنفسه معالم تلك الدولة التي ضمت أخيراً الى منطقة النفوذ الأمريكي ، بعد عصيان بدأ قبل ما يقرب من عشرين عاماً عندما تجرأت مصر على شراء السلاح من المعسكر الآخر في ١٩٥٥ .

إن ما طرأ من تحولات خطيرة على السياسات الإقتصادية العربية في الستينات ، والتي رفعت شعاراتها بحذر في البداية ثم بجرأة في أوائل السبعينات ، لم تكن اذن نتيجة مجموعة من الأفكار « الذكية » التي طرأت على أذهان بعض السياسيين أو الإقتصاديين ، ولا كان حدوثها استجابة لتدهور نتج عن فترة سابقة من الإنغلاق الإقتصادي ، بل أن هذه الأفكار « الذكية » نفسها ، وهذا التدهور نفسه ، الذي لم ينتج عن الإنغلاق بل عن الصعوبات الموضوعة في طريقه ، لم تكن إلا نتائج لتلك التطورات الخارجية التي ألمحنا إليها فيما تقدم .

---

(٥١) Robert Stephens, «The Great Powers and the Middle East,» **Journal of Palestine Studies,** v.11 (Summer 1973), no.4, pp.3-12.

(٥٢) Yaacov Ro'i, **The U.S.S.R. and Egypt in the Wake of Sadat's «July Decisions»** ([Tel Aviv] : Russian and East European Research Center, Tel Aviv University, 1975), p.11.

(٥٣) Idem, «Soviet Economic Presence in Egypt,» **The Jerusalem Quarterly,** Spring 1977, pp. 199-120.

الفصل الثالث

معالم النظام الاقتصادي العربي الجديد

(١)

يندر أن يقدم لنا التاريخ العربي مثالاً لتشابه صارخ بين تجربتين تاريخيتين ، كالذي نجده بين سقوط تجربة محمد علي في منتصف القرن الماضي وسقوط تجربة جمال عبد الناصر في نهاية الستينات من هذا القرن ، على الرغم من التفاوت الكبير بين ظروف العصرين . ففي مطلع الستينات كان عبد الناصر في نظر الاتحاد السوفياتي صديقاً يستحق الدعم ، وكان الاتحاد السوفياتي يتحدث عن عبد الناصر على نحو يذكر بما قالته وزارة الخارجية الفرنسية عن محمد علي في ١٨٣٣ : « إننا نشعر بغبطة شديدة إذ نرى أننا ساهمنا في قيام وتطور هذه القوة الدولية الجديدة التي تستحق بجدارة أن تحصل على تأييدنا ومساعدتنا ، من حيث أننا نحرص حرصاً كبيراً على تحقيق الرخاء في بلاد البحر المتوسط . ونحن على استعداد لأن نمنح الباشا في المستقبل الدرجة نفسها من الصداقة والتأييد التي تلقاها في الماضي من الحكومة الفرنسية » [١] .

ولكن عندما هددت بريطانيا محمد علي بالحرب لاجباره على الانسحاب من سوريا وتطبيق معاهدة ١٨٣٨ ، اكتفت فرنسا بأن تنصح محمد علي بالمقاومة دون أن تقدم له المساعدة ، وهددت بالحرب دفاعاً عنه دون أن تحارب . وإذ هاجمت اسرائيل مصر وسوريا والأردن في ١٩٦٧ اكتفى الاتحاد السوفياتي بشجب العدوان والتأييد الأدبي لمصر في الأمم المتحدة ، دون أن يحارب في صفه ، واعتذر الاتحاد السوفياتي عن تعويض السلاح العربي المفقود ، بالسرعة المطلوبة ، بأن الأسلحة المطلوبة غير متوفرة بالدرجة الكافية [٢] . وبينما جرى تعويض هذا السلاح تدريجياً بعد ١٩٦٧ بأسلحة

(١) **Kirk, Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times**, p.78.

(٢) في موقف الاتحاد السوفياتي من أزمة ١٩٦٧، انظر:

Heikal, The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East, pp.172-189.

سوفياتية ، روعي على الدوام ألا يكون السلاح الجديد كافياً لتحرير الأرض ، وكان من المفهوم دائماً أن حرب الاستنزاف يجب أن تجري في حدود لا ينبغي تجاوزها . وبينما كان محمد علي يدرك أنه « كما أن السمكة الكبيرة تبتلع السمكة الصغيرة . . . فإن انجلترا سوف تلتهم مصر يوماً ما باعتبارها نصيب انجلترا في ميراث الأمبراطورية التركية » [٣] ، كان عبد الناصر يدرك منذ بداية الانفراج الدولي وتساقط زعيم بعد آخر من زعماء العالم الثالث أن دوره لا شك آتٍ عن قريب .

وقد انقضت فترة ما بين إجبار محمد علي في ١٨٤٠ على قبول معاهدة لندن وعلى تطبيق اتفاقية ١٨٣٨ التجارية ، وبين وفاته في ١٨٤٩ ، لم يفقد فيها محمد علي حكم مصر ، ولكنه كان قد فقد أي أمل في تحقيق الاستقلال الاقتصادي لمصر ، وأصيبت ارادته بالشلل وموارده بالنضوب بحيث لم يعد من الممكن الاستمرار في محاولة بناء اقتصاد صناعي حديث ، وتوحيد البلاد العربية في دولة واحدة . وبالمثل ، مرت مصر منذ ١٩٦٥ ، وعلى الأخص بعد هزيمة ١٩٦٧ ، بفترة ، وإن استمر فيها جمال عبد الناصر حاكماً لمصر ، فإن إرادته أيضاً كانت قد أصيبت بالشلل ، وموارده بالنضوب ، بحيث لم يكن من الممكن الاستمرار في تطبيق سياسة الاستقلال الاقتصادي . وظلت الارادة المصرية مشلولة تماماً عن تحقيق أية خطوة هامة في دفع التنمية الاقتصادية أو في دعم حركات التحرر في الدول العربية الأخرى أو في دول أخرى من دول العالم الثالث أو في قيادة حركة التوحيد العربي . وتراخى معدل النمو في مصر ابتداء من منتصف الستينات ، كما تراخى في الأردن وسوريا في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، إلى ما يقارب أو يقل عن معدل النمو في السكان ، واستنفذ الانفاق العسكري نسبة بالغة الارتفاع من موارد الدول الثلاث ، ولجأت كل منها إلى الاعتماد على المعونة التي تقدمها دول النفط العربية . وتحولت القضية العربية بعد ١٩٦٧ من قضية تحقيق التقدم الاقتصادي أو الاشتراكية أو الوحدة ، إلى ذلك المطلب المتواضع وهو مجرد تحرير الأراضي العربية من الاحتلال الاسرائيلي . وانشغل العرب بمحاولة البحث عن أسباب الهزيمة في أسباب القصور الداخلية ، لمجرد أنها أقرب إلى العين وأسهل على الفهم ، فضلاً عن أن إلحاح وسائل الإعلام الأجنبية على « التفوق الاسرائيلي » و« عدم كفاءة العربي » كان قد أصبح أقرب إلى التصديق في ظل الانهيار النفسي الذي ترتب على الهزيمة ، وإنه كان من الصعب على كثير من اليساريين العرب أن يصدقوا أن كبرى

---

(٣) قوله للرحالة السويسري بوركهارت في ١٨١٥ . انظر: Ibid., p. 76.

الدول الاشتراكية التي تعلقت بها آمال اليسار لعشرات من السنين ، يمكن أن تتحكم في سياستها اعتبارات لا صلة لها بمبادىء الاشتراكية إذا تعارضت مع مصالح الدولة السوفياتية . لم يعد إذن من الممكن تحميل الشعب أعباء جديدة أو حتى التركيز على شعارات التنمية أو الاشتراكية ، بل أصبح من المطلوب سياسياً استرضاء الشعب في الداخل ولو على حساب التنمية ، واسترضاء الحكومات العربية المانحة للمعونة ، بل ومحاولة استرضاء الولايات المتحدة التي بدا أن في يدها سلطة انهاء الاحتلال الاسرائيلي أو استمراره .

وكما أعقب انتهاء حكم محمد علي سير حثيث من جانب خلفائه إلى فتح باب الاقتصاد على مصراعيه للسلع والاستثمارات الأجنبية ، وتخلت الدولة عن سيطرتها على الصناعة والزراعة الوطنية ، أعقب انتهاء عهد جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ سير حثيث في الاتجاه نفسه . فصدرت قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية وإقامة المناطق الحرة ، ومنحت الاستثمارات الأجنبية الاعفاءات من ضرائب الدخل ، ووارداتها من الرسوم الجمركية ، وأرباحها من قيود التحويل إلى الخارج ، وملكيتها من المصادرة أو التأميم ، وإدارتها من مشاركة العمال . وبدأ بالتدريج اتجاه نحو التخلي عن الملكية العامة في الصناعة وعن تدخل الدولة في الاقتصاد وعن الحماية الممنوحة للصناعة المحلية . وبدأت دول عربية أخرى السير في الاتجاه نفسه .

وكما تدفقت السلع الصناعية البريطانية على البلاد العربية ابتداء من منتصف القرن الماضي لتحل محل منتجات الصناعة المحلية ، تدفقت السلع الأمريكية على البلاد العربية مع بداية السبعينات ، وعلى الاخص ابتداء من ١٩٧٣ ، فزادت الصادرات الأمريكية لمصر بنسبة ٧٨٪ في سنتين (٧٤ ـ ١٩٧٦) ، وإلى السودان بنسبة ٦٦٪ ، وإلى الأردن بنسبة ١٢٢٪ ، وإلى اليمن الشمالي بنسبة ١٥٠٪ ، وإلى سوريا بنسبة ٥٩٧٪ (٤)

وكما تحولت البلاد العربية في النصف الثاني من القرن الماضي ، من الاتجاه لإشباع السوق المحلية إلى الانتاج من أجل التصدير ، واتجه الاستثمار إلى تنمية انتاج المواد الأولية التي تحتاجها المصانع الأوروبية ، وإلى إقامة المشروعات العامة التي تخدم تجارة التصدير والاستيراد ، بدأ البنيان الاقتصادي في مصر وسوريا والسودان والأردن

---

(٤) «Arab American Commerce,» **Middle East Economic Digest**, November 1977, special report.

واليمن الشمالي مع بداية السبعينات يتجه أيضاً اتجاهاً متزايداً نحو انتاج سلع وخدمات التصدير ، وبدأت الاستثمارات بتحول من الانتاج الزراعي والصناعي المتجه لاشباع السوق المحلية الى فروع الانتاج المتجهة إلى الأسواق الخارجية وإلى مشروعات البنية الأساسية التي تقوم على خدمة هذه الفروع .

وعلى الرغم من أن هذا التغير في البنيان الاقتصادي ما زال في سنواته الأولى ، فقد بدأت معالمه تتضح ، على الأخص في الاقتصاد المصري الذي تظهر فيه أكثر من غيره شدة المفارقة بين سياسة الانغلاق وسياسة الانفتاح الاقتصادي [٥] . فبينما مال نصيب قطاع الخدمات في إجمالي الاستثمارات في مصر إلى الزيادة في الفترة (٧١/ ٧٢ ـ ١٩٧٥) بالمقارنة بفترة الخطة الخمسية الأولى (٥٩/ ٦٠ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) ، مال نصيب القطاع الزراعي فيها إلى الانخفاض (أنظر الجدول ٣) . وبينما اتسمت الفترة

جـدول رقم (٣)

التوزيع النسبي لأجمالي الاستثمارات في مصر

(بأسعار السوق الجارية)

	٥٩/ ٦٠ـ٦٤/ ١٩٦٥	٧١/ ٧٢ـ١٩٧٥
	(٪)	(٪)
الزراعة (بما في ذلك السد العالي)	٢٣,٤	٩,٥
الصناعة والتعدين والكهرباء	٣٤,١	٣٩,٥
التشييد	٠,٩	١,٦
النقل والمواصلات والتخزين	١٩,٦	٢٧,٢
التجارة والمال	١,٣	١,٠
الإسكان	١٠,٧	١٠,٧
المرافق العامة	٣,٣	٤,٠
خدمات أخرى (بما في ذلك الحكومة)	٦,٨	٦,٥
المجموع	١٠٠	١٠٠

المصدر :

Bret Hansen, «Planning and Economic Growth in Egypt, 1960-65,» in **Egypt Since the Revolution**, ed. Vatikiotis, p.35,

Central Bank of Egypt, **Annual Report** (Cairo: The Bank, 1976).

(٥) جلال احمد امين، «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر،» في المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، الثالث، القاهرة، اذار (مارس) ١٩٧٨ ، **أعمال المؤتمر** (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٧٩).

(٥٩/ ١٩٦٠ - ٦٤/ ١٩٦٥) بدرجة ملحوظة من الثبات في نصيب القطاعات السلعية من الناتج المحلي الاجمالي ، أظهر هذا النصيب في السبعينات ميلاً إلى التدهور لصالح الخدمات (أنظر الجدولين ٤ و٥) .

جـدول رقم (٤)

المتوسط السنوي لمعدلات النمو في قطاعات الاقتصاد المصري

	٥٩/ ٦٠-٦٤/ ١٩٦٥	٧٠/ ١٩٧١ - ١٩٧٥
	(بالأسعار الثابتة لسنة ٥٩/ ٦٠) ٪ (مركبة)	(بالأسعار الثابتة لسنة ١٩٧٠) ٪ (مركبة)
الزراعة	٣,٣	٢,٤
الصناعة	٨,٥	٤,٣
الكهرباء	١٩,١	١٤,٩
التشييد	١٠,٤	٢,٩
النقل والمواصلات والتخزين	١١,١	١٣,٣
التجارة والمال	٣,٣	٩,٥
الإسكان	١,٩	٢,٠
المرافق العامة	٢,٨	٨,٩
خدمات أخرى (بما في ذلك الحكومة)	٤,١	٢,٧
مجموع الناتج المحلي الإجمالي	٥,٥	٤,٥

المصدر :

١٩٥٩/ ١٩٦٠ - ١٩٦٤/ ١٩٦٥:

Hansen, «Planning and Economic Growth in Egypt, 1960-65,» in **Egypt Since the Revolution,** ed. Vatikiotis, p. 37.

١٩٧٠/ ١٩٧١ - ١٩٧٥:

International Bank for Reconstruction and Development, «The Arab Republic of Egypt: Economic Prospects and External Capital Requirements,» (Washington, D.C.: IBRD, 1977), statistical appendix (Mimeographed).

ولكننا عدلنا نسبة الزيادة في « الخدمات الأخرى بما في ذلك الحكومة » للفترة ٧٠/٧١ - ١٩٧٥ على أساس أن الرقم الوارد بتقرير البنك الدولي المشار إليه يعكس الزيادة بالأسعار الجارية ، وقد فضلنا استخدام نسبة الزيادة في العمالة في هذا القطاع للدلالة على معدل النمو الحقيقي في هذا القطاع ، ولإمكان مقارنته بمعدل النمو الحقيقي في القطاع نفسه للفترة ٥٩/٦٠ - ٦٤/١٩٦٥ . وكذلك عدلنا نسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي لتتفق مع التعديل السابق.

جـدول رقم (٥)

التوزيع النسبي للناتج المحلي الاجمالي المصري
للقطاعات السلعية وقطاعات الخدمات

	٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٧١/٧٠	٧٢/٧١	٧٣	٧٤	٧٥
القطاعات السلعية	٥٥,٩	٥٤,٧	٥٤,٨	٥٥,٨	٥٦,١	٥٥,٤	٥٥,٦	٥٤,٨	٥٣,٠	٥١,٥	٥١,٣
قطاعات الخدمات	٤٤,١	٤٥,٣	٤٥,٢	٤٤,٢	٤٣,٩	٤٤,٦	٤٤,٤	٤٥,٢	٤٧,٠	٤٨,٥	٤٨,٧
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : Ibid.

ولا يمكن فصل تراخي النمو في القطاعات السلعية عن سياسة الانفتاح الاقتصادي . فقد أدى فتح باب الاستيراد إلى السماح للسلع المستوردة بمنافسة الصناعات الوطنية في القطاعين العام والخاص ، كالصناعات الغذائية والأقمشة والورق ، وصرف المستثمر الفردي عن القطاعات الانتاجية لصالح الاستثمار في التجارة وأعمال الوساطة بمختلف أنواعها ، بينما لم تعوض استثمارات القطاع العام هذا النقص ، الأمر الذي أدى إلى أن كان معدل النمو في السنوات الأخيرة في كثير من هذه الصناعات الأساسية منخفضاً للغاية أو سالباً (أنظر الجدول ٦) .

كذلك أدى تراخي الاستثمار في القطاع الزراعي (أنظر الجدول ٣) إلى انخفاض معدل النمو في الناتج الزراعي في الفترة (٧٠ - ٧٥) بنسبة ٢٣٪ بالمقارنة بمعدل النمو في سنوات الخطة الأولى (٦٠ - ١٩٦٥) . (أنظر الجدول ٤) . فقد انخفض معدل التوسع الأفقي في الأراضي الزراعية منذ منتصف الستينات ، فأضيفت إلى الرقعة الزراعية خلال الخمس سنوات (٦٥ - ٧٠) ٢٦٩ ألف فدان بالمقارنة بـ ٥٣٦ ألف فدان في الخمس سنوات السابقة [٦] ، ثم « توقفت الحكومة » ، على حد تعبير وزير الري في ١٩٧٨ ، « عن تمويل مشروعات جديدة للتوسع الأفقي باعتبار أنها مشروعات لا تدر عائداً بل تشكل عبئاً على الدولة . وبلغت المساحة المقتطعة من الأراضي الزراعية (خلال العشر سنوات السابقة) حوالي ٧٠٠ ألف فدان بسبب التوسع الصناعي والعمران » [٧] .

(٦) Robert Mabro, **The Egyptian Economy, 1952-1972** (Oxford: Clarendon Press, 1974), p.99.

(٧) من حديث لوزير الري نشر **بالاهرام**، ٧ اذار (مارس) ١٩٧٨ . وتجدر بالملاحظة هنا ان شعار «تخفيف العبء على الدولة» قد بدأ يحل بالتدريج محل شعار تخفيف العبء عن المستهلكين.

جـــدول رقم (٦)

معدل الزيادة السنوية (أو النقص) في انتاج بعض المنتجات الصناعية المصرية (٪)

(٧٢ - ١٩٧٥)

غزل القطن	٠,٦٦	الورق	(-٢,٢)	حديد التسليح	(-٢,٨)
المنسوجات	٢,٠	نترات الأمونيا	٠,٦٧	ألواح الصلب	٦
السكر	(-٤,٧)	الاطارات	(-٠,٢)	الاسمنت	(-٢,٥)
الجبن	٤,٤	السيارات	٢٩,٧	طوب البناء	٤,٥
زيت بذرة القطن	٣,٧	الجرارات	٣,٨	الفوسفات	(-٨)
السجائر	(-٢,٩)	الأتوبيسات	(-٦,١)	خام الحديد	١٥,٦

المصدر : حسبت من : International Bank for Reconstruction and Development, «The Arab Republic of Egypt: Economic Prospects and External Capital Requirements.»

ترتب على هذا التراخي في نمو بعض الصناعات الأساسية وفي الانتاج الزراعي بوجه عام أن تراخى أيضاً معدل النمو في الصادرات التقليدية وزاد الميل إلى الاستيراد [٨] ، الأمر الذي انعكس بدوره في زيادة العجز في الميزان التجاري بمعدل لم يعهد من قبل . ولم تكف لتعويض هذا العجز زيادة الدخل من السياحة أو زيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج ، أو الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، فاعتمدت مصر اعتماداً متزايداً على القروض والمعونات الخارجية . وقد كان سد العجز يجري بعد ١٩٦٨ بالاعتماد أساساً على التحويلات الرسمية من الدول العربية ، ولكن زاد منذ ١٩٧٢ الالتجاء إلى القروض المصرفية قصيرة الأجل ، حتى بلغت نسبتها إلى أجمالي العجز في ميزان العمليات الجارية ٣٦٪ في سنة ١٩٧٤ [٩] . وقد بلغ اجمالي ديون مصر

---

(٨) انخفضت كمية الصادرات من القطن في سنتين (١٩٧٣ - ١٩٧٥) بنسبة ٣٦٪ كما انخفضت كمية صادرات الارز والبصل والثوم والبطاطس والفول السوداني، بينما زادت كمية الواردات من القمح في الفترة نفسها بنسبة ٢٣٪ والدقيق ٦٣٪ والذرة ٢١٥٪ والسماد ٢٣٪.

Ibid., p.8.

(٩) Ibid., p. 11.

من هذا النوع من القروض في نهاية ١٩٧٦ مبلغ ٢٢٩٧ مليون دولار كان قد سحب منها حتى هذا التاريخ ١٤٤٧ مليون دولار (٥٦٥ مليون جنيه) وذلك من أجمالي ما كانت مصر مدينة به في هذا التاريخ من ديون مدنية وقدره ٤٦٢٠ مليون جنيه ، أي كان نحو ١٢٪ من إجمالي الديون المدنية ، من القروض المصرفية قصيرة الأجل . وقد حمّل هذا النوع من القروض ميزان المدفوعات أعباء ثقيلة تتمثل في الفوائد الباهظة المستحقة عليها وعلى التأخر في سدادها (١٠) .

وهكذا نجد أنه كما حلت القروض الأجنبية في النصف الثاني من القرن الماضي محل المدخرات المحلية في تمويل الانفاق الحكومي ، تميزت أيضاً سنوات السبعينات باتجاه نسبة المدخرات المحلية في مصر نحو الانخفاض لتحل محلها القروض العربية والأجنبية . فبالمقارنة بمعدل إدخار قدره ١٢,٧ ٪ خلال فترة الخطة الخمسية الأولى (٦٠ ـ ١٩٦٥) انخفض هذا المعدل خلال السبعينات (٧٠ ـ ١٩٧٥) الى ٤,٥ ٪ من إجمالي الناتج المحلي . وبينما لم يتجاوز مجموع العجز في ميزان المدفوعات المصري خلال سنوات الخطة الخمسية الأولى مجتمعة ٤١٣ مليون جنيه ، أي ما يقرب في المتوسط من ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (١١) ، بلغ العجز في ميزان المعاملات الجارية في ١٩٧٥ وحدها ١٩٦٩ مليون جنيه ، أو ٢١٪ من الناتج المحلي (١٢) . فإذا أضفنا إلى عجز ميزان المعاملات الجارية ما كان على مصر سداده من التزامات أجنبية ، نجد أن هذا العجز قد زاد من ١٥,٨٪ من الناتج القومي في ١٩٧٢ إلى ١٧,٧٪ في ١٩٧٣ إلى ٢٧,٣٪ في ١٩٧٤ حتى بلغ ٣٩,٣٪ في ١٩٧٥ (١٣) .

إن هذه الزيادة الكبيرة في عجز ميزان المعاملات الجارية في النصف الأول من السبعينات بالمقارنة بالفترة (٦٠ ـ ١٩٦٥) لا يمكن رد الجزء الأكبر منها لا إلى زيادة الطموح في معدل الاستثمار ولا إلى الارتفاع في الأسعار العالمية . فمعدل الاستثمار الاجمالي خلال الفترة (٧٠ ـ ٧٥) كان أقل منه في فترة الخطة الأولى (١٦,٢٪

(١٠) بلغ اجمالي خدمة الدين العام الخارجي في ١٩٧٤ نحو ٣٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات السلعية وغير المنظورة، بالمقارنة بـ ١٥,٣٪ في ١٩٦٥.

International Bank for Reconstruction and Development, **World Tables 1977** (Baltimore; London: Johns Hopkins University Press for The World Bank, 1977).

(١١) Hansen, «Planning and Economic Growth in Egypt, 1960-65,» in **Egypt Since the Revolution,** ed. Vatikiotis, p.36.

(١٢) Central Bank of Egypt. **Annual Report.**

(١٣) مصر، وزارة التخطيط، التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ١٩٧٥ (القاهرة: الوزارة، ١٩٧٦)، ص ٣.

و١٦,٦٪ على التوالي) . أما عن ارتفاع الأسعار العالمية فيلاحظ أنه على الرغم من زيادة حجم العجز في ميزان المعاملات الجارية فيما بين ٧٤ و١٩٧٥ بنسبة ٥٢٪ كانت أسعار الواردات في ١٩٧٥ أقل بصفة عامة منها في ١٩٧٤ ، فيما عدا الواردات من السلع الاستهلاكية التي ارتفعت أسعارها بما لا يزيد على ٤٪ ، وانخفضت قيمة واردات القمح ، وهو أهم الواردات المصرية إطلاقاً ، في السنة نفسها من ٣٠٢ مليون جنيه إلى ٢٥٢ مليون . وهكذا بينما زادت قيمة الواردات السلعية من ٥٠٠ مليون جنيه إلى ٦١٢,٥ مليون فيما بين ٧٤ و١٩٧٥ ، أي بمقدار ١١٢,٥ مليون جنيه ، لا يرجع من هذه الزيادة إلى أثر زيادة الأسعار إلا ١٩ مليون جنيه ، بينما يرجع نحو ٩٣ مليون جنيه إلى أثر الزيادة في الكميات المستوردة . ولم تتوفر لدينا بيانات عن التغير في أسعار الواردات المصرية خلال السنوات ٧٠ ـ ١٩٧٤ لتقدير مدى مسؤولية ارتفاع الأسعار العالمية ، خاصة في ١٩٧٤ ، عن زيادة العجز . ولكن قد يكون من المفيد أن نذكر أنه بينما زادت قيمة الواردات السلعية المصرية بين ٧٣ و١٩٧٤ بنسبة ١٠١٪ زادت الأسعار العالمية للحبوب ، وهي أهم الواردات المصرية ، بنسبة ٥٧٪ ، وإن الصادرات المصرية قد أفادت هي أيضاً من ارتفاع الأسعار العالمية . كما تجدر الاشارة أيضاً إلى أنه ، خلال الفترة ٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٤ ، بينما ارتفعت قيمة إجمالي الواردات المصرية بنسبة ١٨٩٪ ، لم تزد قيمة الواردات من الدول الاشتراكية ، التي تميزت بثبات نسبي في الأسعار إلا بنسبة ٤,٨٪ (أنظر : د. كريمة كريم : أثر العوامل الخارجية على ارتفاع الأسعار في مصر ، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي السنوي للاقتصاديين المصريين ، ٢٥ـ٢٧ آذار/ مارس ١٩٧٦ ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ٦٦٩) .

وفي ١٩٧٥ حينما بلغت نسبة العجز إلى ميزان المعاملات الجارية أكثر من خمس الناتج المحلي الاجمالي بدأت الحكومة في محاولة تدارك الأمر ، فنجحت في ١٩٧٦ في تخفيض العجز بنسبة ٣٩٪ ، بسبب زيادة الايرادات غير المنظورة وخاصة من ايرادات قناة السويس ، التي اعيد فتحها في حزيران / يونيه ١٩٧٥ ، واستعادة بترول سيناء في تشرين ثاني / نوفمبر من السنة نفسها ، وازدهار السياحة ، وزيادة تحويلات المصريين العاملين في الخارج . وعلى الرغم من استمرار عجز قدره ٥٩٣ مليون جنيه في سنة ١٩٧٦ ، عبرت تقارير البنك الدولي والحكومة المصرية عن تفاؤلها بإمكانية القضاء على هذا العجز في أوائل الثمانينات بفضل مزيد من هذه المصادر الأربعة : قناة السويس والبترول والسياحة وتحويلات العاملين في الخارج ، فضلاً عن الزيادة المتوقعة في الاستثمارات الأجنبية الخاصة . ولكن كلا من أسباب النجاح في تخفيض العجز في

١٩٧٦ وأسباب التفاؤل بالقضاء عليه بعد بضع سنوات يشير إلى ما يجري في الاقتصاد المصري من تحول نحو أن يصبح اقتصاداً تابعاً : يعتمد على تصدير الخدمات والمواد الأولية بدلاً من السلع الزراعية والصناعية (١٤) ، وعلى رؤوس الأموال الأجنبية بدلاً من الاعتماد على المدخرات المحلية (١٥) .

إن اتجاهاً مماثلاً لتطور البنيان الاقتصادي نشهده أيضاً في كل من سوريا والسودان والأردن واليمن الشمالي ، رغم اختلاف هذه الدول في سرعته ، ومع ملاحظة أن هذا الاتجاه في بعضها ، وعلى الأخص في الأردن ، لا يمثل اتجاهاً مضاداً لسياسة اقتصادية سابقة ، كما هو الحال في مصر وسوريا ، وبدرجة أقل من السودان واليمن الشمالي ، بل يمثل استمراراً ، ولكن بسرعة أكبر ، في الاتجاه القديم نفسه . ففي سوريا نلاحظ زيادة التركيز على انتاج النفط والفوسفات ، وفي الأردن على انتاج الفوسفات والبوتاس ، وفي السودان واليمن الشمالي على زيادة الانتاج الزراعي المعد للتصدير . وفيها كلها ، كما في مصر ، تُعطى أولوية عالية لزيادة إيرادات السياحة وتحويلات العاملين في الخارج ، وتزايد الاعتماد في تمويل الاستثمارات في هذه الفروع ، لا على زيادة المدخرات المحلية بل على القروض والمعونات الأجنبية .

وهكذا نلاحظ أخيراً وجهاً آخر للشبه بين ما يحدث في البلاد العربية الآن ، وبين ما حدث في منتصف القرن الماضي . فكما اتخذ تزايد أعباء القروض الخارجية وتوالي العجز عن سدادها ذريعة لفرض الوصاية الأجنبية على السياسة الاقتصادية المصرية في الربع الأخير من القرن الماضي ، اتخذت القروض والمعونات الأجنبية للبلاد العربية ذات الاقتصاد « المغلق » وسيلة لإجبارها على اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي . ولكن بينما كان التدخل في القرن الماضي تدخلاً سافراً بإخضاع المالية المصرية لرقابة الدولتين العظميين إخضاعاً مباشراً ، تم هذا التدخل في السنوات العشر الماضية في صورة تقديم « النصح » من جانب الهيئات الدولية ، وعلى الأخص صندوق النقد الدولي ، بزعم أن هذا النصح لا يستهدف إلا ترشيد السياسة الاقتصادية وتقويم

---

(١٤) لم يقترن انخفاض العجز في ١٩٧٦ بانخفاض يذكر في قيمة الواردات السلعية او بزيادة الصادرات السلعية ، فالواردات السلعية لم تنخفض الا بنسبة ٢,٥ ٪ ولم تزد الصادرات السلعية بأكثر من ٢,٧ ٪ .

(١٥) في بداية ١٩٧٧ اعلنت الحكومة المصرية أن حجم الاستثمارات المقدرة لذلك العام يبلغ ١٢٨٥ مليون جنيه ، بينما قدرت المدخرات المحلية بمبلغ ٦٢٧ مليون جنيه ، اي ان اكثر من ٥٠ ٪ من استثمارات ذلك العام كان من المقرر ان يأتي من موارد اجنبية .

اعوجاجها . فقد استخدمت الولايات المتحدة ما يتمتع به صندوق النقد الدولي من مكانة وترفع ظاهري عن خدمة المصالح الاقتصادية لدولة بعينها أو مجموعة من الدول ، وسيلة لتطبيق إجراءات تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف والغاء المعوقات التي تقف في طريق « قوى السوق الحرة » وفي وجه الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، إذ أصبح قبول ارشادات صندوق النقدالدولي هو شرط استمرار المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى والبنك الدولي وغيره من المؤسسات الدولية ، بل وأكثر من ذلك :

« كان مبعوثو الحكومات العربية إلى واشنطن ، طوال فترة اللاسلم واللاحرب ، يعودون برسائل إلى حكوماتهم مؤداها أن فتح الأبواب لرؤوس الأموال الغربية والاستماع إلى نصائح صندوق النقد الدولي التقليدية من شأنه أن يسهل على الولايات المتحدة أن تستخدم نفوذها من أجل إحلال السلام في المنطقة » [١٦] .

(٢)

لم يكن التغير في ظروف الاقتصاد الأمريكي والغربي بوجه عام يتطلب إجراء أية تغييرات جذرية في السياسة الاقتصادية المطبقة في دول الخليج العربي المنتجة للنفط . فاعتماد هذه الدول منذ إنشائها إعتماداً شبه كامل على ما تحصل عليه من دخل من شركات النفط ، وافتقار معظمها إلى مقومات الدولة المستقلة اقتصادياً ، ومن ثم اعتماد حكوماتها على الدعم العسكري والسياسي الذي تقدمه بريطانيا ثم الولايات المتحدة ، ضمن منذ البداية تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي على الغرب واستمرارها . ولكن هذه التبعية التقليدية نفسها أتاحت للولايات المتحدة في أوائل السبعينات فرصة لم يكن من السهل إهمالها لاستغلال نفوذها السياسي والقوة الاقتصادية لشركات النفط الأمريكية ، على نحو يساهم في حل مشكلة ميزان المدفوعات الأمريكي ويسدد في الوقت نفسه ضربة عنيفة للاقتصادات المنافسة في أوروبا الغربية واليابان . فإطلاق حرية تلك الدولة في مضاعفة أسعار نفطها عدة مرات عبر فترة قصيرة ، بعد أن اقتصرت قدرتها طوال الستينات على مجرد منع التدهور في سعره ، من شأنه أن يضاعف نفقات استيراد النفط من الشرق الأوسط الذي تعتمد عليه أوروبا الغربية واليابان بنسبة لا تقل عن ٨٥٪ من احتياجاتها ، في حين يمكن أن تعوض زيادة أرباح شركات النفط

(١٦) John Waterbury, «Egypt: The Wages of Dependency,» in **The Middle East; Oil, Conflict and Hope**, ed. Udovitch, p.324

الامريكية جزءاً كبيراً من الزيادة في نفقات استيراد النفط من جانب الولايات المتحدة . وحيث أن من السهل العمل على ألا تقبل دول النفط العربية عملة غير الدولار في الوفاء بقيمة صادراتها منه ، فإن دول غرب أوروبا واليابان يمكن أن تصبح فجأة وقد تحولت وفرة الدولارات في أيديها إلى ندرة . كذلك فإنه ليس من الصعب العمل على أن يعود ما يتدفق إلى أيدي الدول المنتجة للنفط من دولارات ، أو جزء كبير منه ، إلى الولايات المتحدة نفسها في صورة طلب على مختلف السلع أو في صورة استثمارات أو قروض أو ودائع .

وقد حققت الفكرة بالفعل نجاحاً ملحوظاً في تحسين موقف الولايات المتحدة الاقتصادي والسياسي على السواء . فإذ ضاعفت دول النفط أسعاره أربع مرات خلال فترة لا تزيد على أربعة شهور (تشرين أول / أكتوبر ٧٣ ـ كانون الثاني / يناير ١٩٧٤) سددت الولايات المتحدة ضربة شديدة لمحاولة أوروبا الغربية واليابان التخلص من زعامتها السياسية ، وقوّت من قدرة الولايات المتحدة على الضغط على السوق الأوروبية واليابان في الحرب التجارية الدائرة بين الكتل الاقتصادية الثلاث . ففي ١٧ تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٣ ألقى الرئيس نيكسون خطاباً ذكّر فيه الأوروبيين بأنهم إذا انقطع عنهم النفط العربي « سوف يتجمدون حتى الموت » ، وكتب وليام كيتز ، نائب وزير الخزانة الأمريكية في ٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ يقول : « إن الأوروبيين واليابانيين هم الآن الذين يواجهون شبح الإفلاس . لقد حان الآن الوقت أن نقول للأوروبيين أن ينخلوا عن سياستهم الزراعية المشتركة ونظام المعاملة التفضيلية الاقليمية ، وأن نقول لليابانيين أن يكفوا عن غزو أسواقنا وأن ينصرفوا بسلعهم إلى الأوروبيين بدلاً منا » (١٧) .

وقد حقق ميزان المدفوعات الأمريكي بالفعل ، في أعقاب رفع أسعار النفط في تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ ، تحسناً مفاجئاً على حساب الاقتصاد الأوروبي والياباني ، وقفزت قيمة الدولار فجأة فيما بين تشرين ثاني / نوفمبر ٧٣ وكانون ثاني / يناير ١٩٧٤ ، وانخفض حجم الدين الخارجي الأمريكي . وبعد أن كانت شركات النفط الأمريكية الخمس العملاقة قد عجزت خلال ١٩٧٢ عن زيادة أرباحها بما يعادل نسبة الزيادة في مبيعاتها ، قفزت أرباحها خلال ١٩٧٣ بنسبة تقرب من الثلثين ، في حين لم تزد مبيعاتها خلال هذه السنة بأكثر من ٥٪ عن مبيعاتها سنة

(١٧) New York Times, 2 November 1974, in M. Landsberg, «Black Gold and Reemergence of the Dollar Standard,» **The Review of Radical Political Economiy**, Spring 1974, p.74.

١٩٧٢ ، وبالمقارنة بزيادة في الأرباح لا تتجاوز ١٠٪ خلال الأربع سنوات ٦٨-١٩٧٢ . وبينما زاد انفاق الولايات المتحدة على استيراد النفط في ١٩٧٤ بالمقارنة بسنة ١٩٧٣ بمقدار ١٧,٨ ألف مليون دولار نتيجة ارتفاع أسعار النفط، عادت الولايات المتحدة فاستردت منها في العام نفسه. و ١١ ألف مليون دولار في صورة ودائع وقروض واستثمارات من الدول الأعضاء في منظمة الأقطار المصدرة للنفط . وفي الوقت نفسه زادت نفقات استيراد النفط في المانيا الغربية وفرنسا وايطاليا واليابان بمقدار ٣٣,٤ ألف مليون دولار لم يعد منها إلى هذه الدول الأربع في صورة ودائع وقروض واستثمارات من دول الأوبك إلا ٣,٧ ألف مليون دولار [١٨] .

على أن مبلغ ١١ ألف مليون دولار سابق الذكر ، لا يشمل ما أنفقته دول النفط على استيراد سلع أمريكية . ففي ١٩٧٤ صدرت الولايات المتحدة إلى الدول العربية التسع المصدرة للنفط [١٩] ما قيمته ٢,١ ألف مليون دولار ، وفي ١٩٧٦ ارتفعت قيمة هذه الصادرات الى ٥,٢ ألف مليون دولار ، أي بزيادة قدرها ١٤٨٪ خلال سنتين ، بالمقارنة بزيادة قدرها ١٦,٤٪ في مجموع الصادرات الأمريكية إلى العالم ككل خلال الفترة نفسها [٢٠] . وقد احتلت المملكة العربية السعودية مكان الصدارة من بين دول النفط العربية ، كمستقبل للصادرات الأمريكية ، فقد استوردت وحدها في ١٩٧٤ سلعاً أمريكية قيمتها ٨٢٨ مليون دولار زادت في ١٩٧٦ إلى ٢٧٣٤ مليون ، بزيادة قدرها ٢٣٠٪ خلال هذين العامين .

وهكذا شهدت السنوات التالية « لأزمة النفط » ، رواجاً لم يسبق له مثيل لتجارة الاستيراد في دول الخليج ، واكتظت موانئها بالسفن التي تنتظر التفريغ ، وتدفق على فنادقها ممثلو الشركات والبنوك ومكاتب الخبراء والاستشارات الأجنبية ، واشترك رجال السفارات الغربية ، الذين تحولوا في الواقع إلى وكلاء أعمال للشركات والبنوك ، في التسابق على اكتساب أكبر قدر من الغنائم قبل أن يقتنصها ممثلو دول أخرى منافسة . وتلقوا تعليمات من دولهم تخطرهم فيها بأن تقويم كفاءة كل منهم سوف يكون أساسه مدى نجاحه في تسهيل مهمة ممثلي شركاتها ، وأصدرت كبرى الصحف الغربية أعداداً وملاحق خاصة تحمل المقالات التي تكيل الثناء لأمراء

---

(١٨) Idem, «Oil and the Eurocurrency Market,» **The Review of Radical Political Economy,** Winter 1976, p.44.

(١٩) السعودية والامارات العربية والكويت والبحرين وقطر والعراق وعمان وليبيا والجزائر.

(٢٠) «Arab American Commerce.»

النفط ، وإلى جوارها مختلف المعلومات النافعة عن فرص الاستثمار وعناوين المؤسسات المالية العربية التي يجري من خلالها « تدوير » عوائد النفط . وكتبت صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية أنه « من المستحيل على أي فرد يمتلك قدراً يسيراً من الذكاء والتجربة أن يفشل في ظل ظروف نمو وازدهار كهذه » (٢١)، وكتبت مجلة بيزنيس ويك الأمريكية « إن منطقة الشرق الأوسط هي إحدى المناطق القليلة من العالم التي عاد فيها النشاط الفردي إلى سابق ازدهاره » (٢٢) . وفي أثناء زيارة الرئيس نيكسون للمنطقة في حزيران/ يونيه ١٩٧٤ ، ألقى وزير التجارة الأمريكي حديثاً أشار فيه إلى أن إيرادات النفط « تمثل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي فرصاً مذهلة لزيادة التسويق ؛ وتمتد هذه الفرص لتشمل كل شيء ، من السلع الاستهلاكية ، إلى المصانع الكاملة ، إلى مشروعات البنية الأساسية الضخمة » . ثم اعترف وزير التجارة بالمنافسة الحادة التي تواجه الصادرات الأمريكية في هذا المجال من جانب الدول الصناعية الأخرى ، ولكنه طمأن رجال الأعمال الأمريكيين بقوله : « إنكم تتمتعون بميزة لا يمكن التغلب عليها ، فقد قام رئيس الولايات المتحدة بفتح الأبواب المؤدية إلى هذه الأسواق ، وعمل على خلق مناخ ملائم للغاية للسلع الأمريكية . . . دعني إذن أؤكد لكم أن حكومتكم لن تترككم منتظرين على الأبواب . إننا سوف نجتاز هذه الأبواب معكم ، وسنبقى دائماً على استعداد لدعم جهودكم التجارية بقدر استطاعتنا » (٢٣) .

وكما أشار وزير التجارة الأمريكي ، لم تقتصر الولايات المتحدة على مجرد تصدير سلع الاستهلاك إلى دول النفط ، بل تعدتها إلى « المصانع الكاملة ومشروعات البنية الأساسية الضخمة » . فقد عهدت المملكة السعودية إلى عدد من الخبراء بمعهد ستانفورد للبحوث بمهمة إعداد خطة تنمية خمسية (٧٥ ـ ١٩٨٠) قدرت إجمالي استثماراتها بمبلغ ١٤٢ بليون دولار ،على أن يستمر هؤلاء الخبراء في القيام بالبحوث وتقديم الخدمات الاستشارية اللازمة إلى مجلس التخطيط السعودي مقابل ٤ , ٦ مليون دولار خلال فترة الخطة . وقامت شركة بيكتل بالتخطيط للمدينة الصناعية الجديدة في « الجبيل » التي حصلت شركتا ماركونا وأرامكو على نصيب الأسد في مشروعاتها . ولم يمنع هؤلاء « الخبراء » من وضع خطة للتصنيع بهذه

---

(٢١) اقتطفت في:
Fred Halliday, **Arabia Without Sultans** (Harmondsworth: Penguin, 1974).

(٢٢) **Business Week**, 26 May 1975.

(٢٣) **Journal of Commerce**, 17 June 1974.

الدرجة من الطموح ، ندرة القوة العاملة ولا ضيق السوق المحلية ولا الافتقار إلى أبسط مشروعات البنية الأساسية . فوُضِعَتْ مشروعات الخطة على أساس استيراد ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف عامل من الخارج [٢٤] ، وعلى أساس استيراد معظم المواد الأولية ، وعلى أساس تصريف منتجاتها في الخارج أيضاً ، بحيث تصبح المملكة السعودية ، على حد تعبير بعض الكتاب « محطة للانتاج فحسب » ، وتصبح صناعتها مجرد « صناعة عابرة » على غرار التجارة العابرة [٢٥] ، تستورد أغلب عناصرها لتعيد تصديرها دون أن تترك أثراً يذكر في تدريب قوة العمل الوطنية ، أو في دفع صناعات أخرى للوجود ، وبحيث يظل المركز المحرك للصناعة خارج حدودها ، سواء تمثل في مركز اتخاذ القرارات الأساسية المتعلقة بسياسة المشروع وتطوير الفن الانتاجي ، أو في مصدر المادة الأولية ، أو في أسواق تصريف المنتجات ، وبحيث يصبح انتساب الصناعة إلى الدولة التي تقام فيها انتساباً بالمعنى الجغرافي وحده لا بالمعنى الاقتصادي .

ولعل أوضح مثال على ذلك مشروع صناعة الصلب الذي تتقاسم ملكيته مناصفة شركة بترومين السعودية مع مجموعة من الشركات الدولية أهمها شركة ماركونا الأمريكية ، ويقوم على نقل الحديد الخام من البرازيل إلى السعودية ، واستخدام الغاز الطبيعي المتوفر محلياً والذي تقدمه السعودية كمساهمة منها في المشروع ، وصناعة الألمونيوم بالبحرين (البا) الذي تمتلك حكومة البحرين ١٩٪ من رأس ماله ، وتمتلك الباقي شركات أمريكية وبريطانية وألمانية وسويدية ، ويعتمد على استيراد مادة الألمونيوم الخام من استراليا ، وتصنيعها بالبحرين باستخدام الغاز الطبيعي ، ثم تصدير الناتج .

وإذا كان هذا النوع من استخدام عوائد النفط ، لا بد أن يصطدم عاجلاً أو آجلاً ، بالمشكلات الناجمة عن ازدياد نسبة العمال الوافدين من الخارج إلى حجم السكان الوطنيين ، وبحدود القدرة على التصدير ، ويتطلب على أي حال تنفيذ بعض المشروعات الأساسية ، كإقامة الموانىء والمطارات والطرق الجديدة ومشروعات إزالة ملوحة المياه ، وتوفير المساكن ومختلف الخدمات الاجتماعية للعمال الوافدين ،

---

(٢٤) John Waterbury and Ragaei El-Mallakh, **The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well—Being?** (New York: McGraw-Hill, 1978), p.187.

(٢٥) فؤاد مرسي، **نحو استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية العربية** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨)، ص ٢٣.

فإن هناك نوعاً فريداً من السلع لا تتوقف القدرة على استيعابه ، بالدرجة نفسها ، على حجم السكان أو درجة نمو الهيكل الانتاجي ،ولكنه في الوقت نفسه يحقق معدلاً للربح بالغ الارتفاع . فاستيعاب كمية كبيرة من الأسلحة الحديثة ، وإن كان يتطلب بعض المهارات وبعض المشروعات الأساسية ، فإن من الممكن توفير كل منها بسهولة وسرعة أكبر ، ودون التعرض للدرجة نفسها من المشكلات الاجتماعية التي تنجم عن استيراد عدد كبير من العمل غير الماهر . فالمهم هو توفر الولاء الأساسي من جانب الدولة المستوردة للسلاح ، ووجود تهديد حقيقي أو مزعوم من دولة مجاورة . فإذا صدر السلاح في نفس الوقت للدولة المجاورة ، أصبح التهديد وخطر الحرب أمراً واقعاً لكل منهما .

وهكذا بينما لم يكف اقتصاديو الغرب ، بمجرد رفع أسعار النفط في تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ ، عن الحديث عن انخفاض الطاقة الاستيعابية لدول النفط ، كسبب يحتم « إعادة تدوير » الجزء الأكبر من إيرادات النفط إلى الاقتصاد الغربي ، لم يجد أحد سبباً يمنع هذه الدول من استيراد كمية كبيرة من الأسلحة . ففي ١٩٧٤ ، استطاعت دول الشرق الأوسط أن « تستوعب » ٧٩,٤٪ من إجمالي مبيعات الولايات المتحدة من الأسلحة [٢٦] ، وأنفقت المملكة السعودية على السلاح أكثر مما أنفقته على أي بند آخر منذ ارتفاع أسعار النفط . وبينما تراخى الانفاق الفعلي لكثير من الوزارات السعودية عن المبالغ المخصصة لها ، فاق الإنفاق الفعلي لوزارة الدفاع ما خصص لها في الميزانية . فقد أنفقت المملكة السعودية على السلاح خلال السنتين ٧٥/ ٧٦ و٧٦/ ١٦٧٧ نصف إجمالي الانفاق الحكومي بدلاً من نسبة الثلث المخصصة له. وزاد انفاقها على السلاح من ٢٧٤ مليون دولار في ١٩٧٣ إلى ٥٣٤ مليون في ١٩٧٤ إلى ١,٢ ألف مليون في ١٩٧٥ إلى ٧,٥ ألف مليون في ١٩٧٦ ثم إلى ٩,٣ ألف مليون في ١٩٧٧ . وقدرت التكاليف المتوقعة لانشاء مدينة الملك خالد العسكرية بين ٩ و١٢ ألف مليون دولار ، وهو التقدير الرسمي ، وتقديرات غير رسمية تبلغ ضعف هذا القدر . وقدر نصيب الولايات المتحدة من الانفاق السعودي على التسليح بما لا يقل عن ٨٠٪ [٢٧] . ولم يتساءل أحد عن جدوى هذا القدر من الانفاق على السلاح في دولة تتمتع بعلاقات طيبة للغاية مع جيرانها ، ولا يزيد عدد أفراد جيشها على ١٠٣ ألف شخص ، بما في ذلك

---

(٢٦) Gottheil, «U.S. — Middle East Economic Relations » p.57
(٢٧) Ibid.

سلاح الطيران والبحرية والحرس الوطني وقوة الحدود، ولا تكاد تعادلها دولة أخرى في درجة التجانس بين أفراد شعبها ، وفي وقت حلت فيه لغة السلام مع إسرائيل محل لغة الحرب ، بعد أيام قليلة من نشوب حرب تشرين أول/أكتوبر ١٩٧٣ ، التي لم تكن المملكة السعودية على أية حال طرفاً فيها.

وكما أن السلاح الذي أنفقت عليه دول النفط العربية هذا القدر من الانفاق ، لم يستخدم في تحرير فلسطين ، فإن رفع أسعار النفط لم يستخدم بدوره « كسلاح سياسي » كما جرت العادة على تسميته . لقد أصرت الدول العربية بالفعل على إدراج النزاع العربي ـ الاسرائيلي كبند أساسي من بنود المفاوضات مع دول أوروبا الغربية أثناء ما يسمى « بالجوار العربي الأوروبي » ، وهو إحدى الصيغ التي حاولت بها دول أوروبا الغربية ألا تُستَبْعَد تماماً من تدوير عوائد النفط ، مثله كمثل « التعاون مثلث الأطراف » [٢٨] الذي رفعت شعاره هذه الدول أيضاً . ولكن لا يبدو أن النزاع العربي ـ الاسرائيلي قد أثّر على أي نحو جدي في العلاقة بين دول النفط العربية والولايات المتحدة . فالحظر الذي أُعلِنَ فرضه على تصدير النفط إلى الولايات المتحدة في تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ أُعلِنَ رفعه في آذار/ مارس ١٩٧٤ قبل أن تستعيد البلاد العربية أي جزء من الأراضي المحتلة ، بل ويشكك البعض فيما إذا كانت الكمية المشحونة فعلاً إلى الولايات المتحدة قد انخفضت انخفاضاً كبيراً حتى خلال شهور الحظر [٢٩] . ولم تزد فعالية « سلاح النفط » في تحقيق الأهداف العربية على فعالية الأسلحة المستوردة في « حماية قيم الإسلام الدينية والأخلاقية » التي ذكرت كواحد من الأهداف الأساسية للخطة الخمسية السعودية . وإنما حقق كلا السلاحين نفعاً لا يمكن إنكاره لميزان المدفوعات الأمريكي . إذ قُدِّرَ ما تدفق من المملكة السعودية إلى الولايات المتحدة خلال الأربع سنوات (٧٤ ـ ١٩٧٧) في مختلف الصور (استيراد سلع مدنية وحربية ، وودائع وقروض واستثمارات) بنحو ٤٠ ألف مليون دولار [٣٠] وهو مبلغ يزيد على ضعف إجمالي ما دفعته جميع الدول العربية المصدرة للنفط خلال الفترة نفسها لجميع الدول النامية في صورة معونات ثنائية ميسرة ، ويقدر بنحو ١٩ ألف مليون دولار [٣١] .

---

(٢٨) «Trilateral Co-operation.»

(٢٩) Halliday, **Arabia Without Sultans**, p.19.

(٣٠) **Financial Times**, 20 March 1978.

(٣١) Chase World Information Corporation, **Arab Aid: Who Gets it, for What and How**.(New York: The Corporation, 1978), p.xii.

وهكذا يظهر لنا أن النظام الاقتصادي الجديد في دول النفط العربية لا يتسم بدرجة أقل من التبعية للنظام الاقتصادي الغربي ، مما يجري تطبيقه في الدول العربية ذات العجز . فبينما تتحول الدول الأخيرة ، كما رأينا ، إلى الاعتماد على تصدير الخدمات والمواد الأولية ثم إلى صناعات التجميع بغرض التصدير أيضاً ، بدلاً من تنمية إنتاجها الزراعي والصناعي المتجه إلى إشباع السوق المحلي ، وإلى الاعتماد على القروض والاستثمارات الأجنبية بدلاً من تعبئة المدخرات المحلية ، تتحول دول النفط العربية إلى محطات لانتاج سلع التصدير التي تعتمد على المواد الأولية المستوردة والعمل المستورد . بل وحتى فيما يتعلق برؤوس الأموال ، تقوم دول النفط في واقع الأمر بمهمة وكيل الأعمال للولايات المتحدة ، إذ تقوم بتحديد أسعار النفط بما يتلاءم مع المصالح الأمريكية وعلاقاتها الاقتصادية بالدول الصناعية المنافسة ، وتتلقى الدولارات من هذه الدول الأخيرة لتعيدها إلى الولايات المتحدة في صورة ودائع أو استثمارات أو طلب لاستيراد مختلف السلع ، وعلى الأخص الأسلحة .

(٣)

في ١٩٧٤ كتب أستاذ أمريكي في العلوم السياسية يصف ما وصل إليه هدف الوحدة السياسية العربية بعد وفاة جمال عبد الناصر في ١٩٧٠ بقوله :

« إنه لم يعد هناك مفر أمام أكثر الرومانسيين إمعاناً في الوهم من أن يطرحوا جانباً لأجل غير محدود ، آمالهم في تحقيق أو بعث الوحدة العربية . وبكلمة واحدة : لقد تبددت اسطورة بروسيا العربية ، إذ بينت حرب الأيام الستة بوضوح أن مصر ليست بروسيا ، وجاءت وفاة عبد الناصر فأزالت بدورها « بسمارك الغرب »[٣٢]

وكتب الفرد موسري يصف الوضع الذي وصل إليه التكامل الاقتصادي العربي في أعقاب حرب ١٩٦٧ بقوله :

« على الرغم من تطبيق المرحلتين الثالثة والرابعة من التخفيضات والاعفاءات الجمركية التي نص عليها قرار انشاء السوق العربية المشتركة في ١٩٦٤ ، في أول كانون ثاني / يناير ١٩٦٧ وأول كانون ثاني / يناير ١٩٦٨ ، فقد بدا في بداية ١٩٦٨ أن تكوين سوق عربية مشتركة ما زال هدفاً بعيداً للغاية . . . إذ لم يكن قد تمّ الاتفاق بعد ، ناهيك عن التطبيق ، على طريقة تحديد التعريفة الجمركية الموحدة ، أو السياسات المشتركة للتصدير

---

(٣٢) Malcolm H. Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» in **The Economics and Politics of the Middle East,** ed. Abraham Samuel Becker, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr (New York: American Elsevier Pub. Co., [1975]), p.55.

والاستيراد وقواعدها ، أو تنسيق السياسات الزراعية أو الصناعية أو المالية أو النقدية ، أو على نظام المدفوعات متعدد الأطراف ، أو بنك التنمية ، وغيرها من المسائل التي نصت عليها اتفاقية الوحدة الاقتصادية المبرمة في ١٩٦٢ . بل بدت الأبعاد النهائية للسوق العربية المشتركة محل كثير من الشك . فالكويت لم تكن قد صدّقت على قرار إقامة السوق بعد ، ولم يُبدِ معظم أعضاء الجامعة العربية الآخرين ، الذين كان عليهم طبقاً لهذا القرار التصديق أو الانضمام لاتفاقية الوحدة الاقتصادية ليصبح لهم حق الانضمام للسوق المشتركة ، الرغبة في القيام بذلك » [٣٣] .

ففي مجال العلاقات الاقتصادية والسياسية العربية انتهى أيضاً النظام القديم ، ليحل محله نظام جديد بدأت تظهر ملامحه في أعقاب زيادة أسعار النفط في تشرين أول / أكتوبر ١٩٧٣ . ذلك أنه على الرغم مما أصاب السوق العربية المشتركة من تعثر ، وتراجع الأمل في تحقيق الوحدة السياسية العربية ، بدأ الحديث في داخل البلاد العربية وخارجها عن نوع جديد من التكامل الاقتصادي والتضامن العربي ، يشير على الأخص إلى تدفق المعونات الاقتصادية بكميات غير معهودة من دول النفط إلى دول العجز ، وإلى تدفق الأيدي العاملة والمهنيين من دول العجز إلى دول النفط ، وإلى إنشاء عدد كبير من المشروعات العربية المشتركة ، وإلى بداية تدفق رؤوس الأموال الخاصة فيما بين الدول العربية .

ففي أعقاب زيادة أسعار النفط زادت زيادة كبيرة المعونات التي تقدمها دول النفط إلى الدول العربية الأخرى وعلى الأخص إلى دول المواجهة : مصر وسوريا والأردن ، وأنشئت مؤسسات عربية جديدة لتحقيق هذا الغرض . فبالاضافة إلى الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية الذي كان قائماً منذ ١٩٦١ ، وصندوق أبو ظبي الذي أنشيء في ١٩٧١ ، والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي الذي انشيء في ١٩٦٨ ولكن لم يبدأ نشاطه إلا في ١٩٧٣ ، أنشأت المملكة العربية السعودية الصندوق السعودي للتنمية وبنك التنمية الإسلامي في ١٩٧٤ ، وأنشأت كل من العراق وليبيا في السنة نفسها صندوقها الخاص . وضاعفت حكومات دول النفط حجم المعونات التي تقدمها مباشرة إلى الدول العربية الأخرى كدعم لموازين مدفوعاتها ، فزادت فيما بين ٧٣ و١٩٧٤ بنحو الضعف ثم زادت في السنة التالية بنسبة ٦٩٪ . وبلغ ما دفعته دول النفط العربية إلى الدول العربية الأخرى في صورة معونات ثنائية ميسرة (ويشمل ذلك ما تدفعه الحكومات

---

(٣٣) Musrey, An Arab Common Market; a Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920—67, pp. 14—15.

مباشرة أو عن طريق صناديقها الوطنية) في الأربع سنوات ٧٣ ـ ١٩٧٦ نحو ١٠ آلاف مليون دولار ، ذهب منها نحو ٧٢٪ إلى الدول الثلاث : مصر وسوريا والأردن (أنظر الجدولين ٧ و٨) .

جدول رقم (٧)

المدفوعات (أ) الثنائية الميسرة (ب) من الدول العربية المصدرة للنفط (ج) إلى الدول العربية الأخرى (د) (٧٣ ـ ١٩٧٦)

(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	(١) المبلغ	(٢) إجمالي المدفوع إلى كافة الدول النامية	(٣) النسبة (٪) (١ : ٢)
١٩٧٣	١١٧٢	١٢٠٣	٩٧,٤
١٩٧٤	٢٢٢١	٢٦٠٢	٨٥,٤
١٩٧٥	٣٧٦٤	٤٣٥٥	٨٦,٤
١٩٧٦	٢٧٦٧	٣٧٨٤	٧٣,١
المجموع (٧٣-١٩٧٦)	٩٩٢٤	١١٩٤٤	٨٣,١

(أ) تمييزاً لها عن مجرد التعهدات .

(ب) نشير المدفوعات الميسرة إلى المنح ، والقروض التي يبلغ عنصر المنحة فيها ٢٥٪ على الأقل .

(ج) وتشمل المملكة السعودية والكويت واتحاد الامارات العربية وقطر وليبيا والعراق والجزائر .

(د) وتشمل كل الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية .

المصدر : حسبت من :

Organization for Economic Cooperation and Development, «Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries: Statistical Tables,» (Paris: OECD, 1977), (Mimeographed).

جـدول رقم (٨)

إجمالي المدفوعات الثنائية الميسرة
من الدول العربية المصدرة للنفط إلى دول المشرق العربي ذات العجز (*)
(٧٣ - ١٩٧٦)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	مصر	سوريا	الأردن	السودان	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	المجموع
١٩٧٣	٦٥٢,١	٢٨١,٢	٩٢,٣	٣,٣	٨,٨	١,٧	١٠٣٩,٤
١٩٧٤	٨٥٩,٢	٥٦٥,٧	١٨٨,٠	٤٢,٦	٧٩,٦	٢٣,٥	١٧٥٨,٦
١٩٧٥	١٨٧٢,٨	٥٣٥,٤	٢٤٣,١	١٧٤,١	١٣٩,٤	٣٤,٢	٢٩٩٩,٠
١٩٧٦	١٠٢٨,٢	٤٤٨,٧	٣٥١,١	١٩٣,٣	١٩٠,٥	١٣٥,١	٢٣٤٦,٩
المجموع (٧٣- ١٩٧٦)	٤٤١٢,٣	١٨٣١,٠	٨٧٤,٥	٤١٣,٣	٤١٨,٣	١٩٤,٥	٨١٤٣,٩

(*) أنظر ملاحظات الجدول السابق .

المصدر : Ibid.

جـدول رقم (٩)

المدفوعات الثنائية غير الميسرة
من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول العربية الأخرى (*)
(٧٣ - ١٩٧٦)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	(١) المبلغ	(٢) إجمالي المدفوع إلى كافة الدول النامية	(٣) النسبة (٪) (١ : ٢)
١٩٧٣	١١٩,٧	١٤٤,١	٨٣,١
١٩٧٤	٥٣٩,٤	٨١٩,٢	٦٥,٨
١٩٧٥	٩٠٠,٨	١٠٧٦,٩	٨٣,٦
١٩٧٦	١٠٠٨,٣	١٣٩٨,٢	٧٢,١
المجموع (٧٣-١٩٧٦)	٢٥٦٨,٢	٣٤٣٨,٤	٧٤,٦

(*) أنظر ملاحظات الجـدول (٧)، ولـكن تشـير المدفوعـات غـير الميسرة إلى شراء الأسهـم والسندات ، والودائع في البنوك المركزية والقروض التي يقل فيها عنصر المنحة عن ٢٥٪ .

المصدر : Ibid.

جـدول رقم (١٠)

المدفوعات الثنائية غير الميسرة

من الدول العربية المصدرة للنفط إلى دول المشرق العربي ذات العجز (*)

(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	مصر	سوريا	الأردن	السودان	اليمن الشمالي	اليمن الجنوبي	المجموع
١٩٧٣	٠,١	-	-	٣١,٧	-	١,٣	٣٣,١
١٩٧٤	١٩٧,٣	١,٦	١,٤	١٧٥,٦	-	-	٣٧٥,٩
١٩٧٥	٦٦٨,٠	٢٢,٢	-	٥٧,٨	-	١٥,٠	٧٦٣,٠
١٩٧٦	٢٣٥,١	١٠,١	٢٦,٢	٧٦,٨	-	-	٣٤٨,٢
المجموع (٧٣ - ١٩٧٦)	١١٠٠,٥	٣٣,٩	٢٧,٦	٣٤١,٩	-	١٦,٣	١٥٢٠,٢

(*) أنظر ملاحظات الجدولين (٧ ، ٩) .

المصدر : Ibid.

شهدت أيضاً سنوات السبعينات ، وعلى الأخص بعد ارتفاع أسعار النفط ، نشاطاً ملحوظاً في مجال إنشاء « المشروعات العربية المشتركة » ، في إطار الجامعة العربية ، أو مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، أو منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط ، أو بمقتضى اتفاقيات ثنائية بين دولتين عربيتين ، حتى بلغ عدد الاتفاقات المبرمة لانشاء هذه المشروعات فيا بين ٧٠ ـ ١٩٧٥ ما لا يقل عن ٣٣ اتفاقاً . كما قامت في بعض الدول المصدرة للنفط شركات خاصة أو مختلطة يتركز نشاطها في القيام باستثمارات في الدول العربية الأخرى . وزاد تدفق الاستثمارات الخاصة والقروض التجارية من الدول العربية المصدرة للنفط إلى الدول العربية الأخرى نحو عشر مرات فيما بين ٧٣ و١٩٧٦ (أنظر الجدولين ٩ ، ١٠) . كذلك أدت زيادة إيرادات النفط وما ترتب عليها من توسع عمراني واستثماري ، إلى تدفق عدد كبير من الأيدي العاملة والمهنيين من الدول العربية الفقيرة ، وعلى الأخص من مصر والأردن وسوريا واليمنين ، للعمل في دول النفط .

والذي نريد تأكيده ونحن بصدد تقييم هذا التطور في العلاقات الاقتصادية العربية ، هو أنه كما أن هناك أنماطاً متعددة للتنمية ، هناك أيضاً أنماط متعددة للتكامل الاقتصادي بين عدد من الدول . وكما أنه لا تجوز القناعة بتحقيق معدل مرتفع للنمو دون التساؤل عن مصدر هذا النمو والمستفيد منه ، فإنه لا تجوز أيضاً القناعة بزيادة معدل تدفق رؤوس الأموال العربية أو معدل تدفق القوى العاملة فيما بينها دون التساؤل عما إذا كان هذا أو ذاك قد ساهم في زيادة درجة الاستقلال الاقتصادي والسياسي للبلاد العربية مجتمعة أو منفردة . بعبارة أخرى لا بدّ لنا من التساؤل عما إذا كان القول القديم بأن تحقيق الوحدة السياسية بين البلاد العربية لا يختلف عن جمع عدد من الأصفار طالما لم يتحقق لكل منها الاستقلال السياسي ، قد أصبح ينطبق على الصورة الراهنة للتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية طالما أنه يكرس التبعية الاقتصادية في كل منها .

لقد تدفقت بالفعل على البلاد العربية ذات العجز المستديم في ميزان المدفوعات كمية كبيرة من المعونات الحكومية من دول النفط ، لا نريد انتقادها على أساس ضآلة حجمها ولا على أساس شروط سدادها أو سعر فائدتها . ففي هذا الصدد تظهر المعونات العربية بصورة مشرقة إذا قورنت بالمعونات المقدمة من الدول الصناعية . وإنما يحق لنا التساؤل عن درجة مساهمة هذه المعونات في تمكين البلاد العربية ذات العجز من الصمود أمام ما تعرضت له من ضغوط لتغيير سياساتها الاقتصادية ، أو سياساتها الخارجية ، أو مواقفها الأساسية من القضايا القومية . لقد كان من أسهل الأمور ، من الوجهة الاقتصادية البحت ، كما يظهر من مقارنة بسيطة بين الأرقام التي سبق ذكرها ، والدالة على حجم ما تدفق من أموال من دول النفط إلى الدول الصناعية ، والأرقام الدالة على حجم الديون المصرية ، تمكين الحكومة المصرية من الاستغناء التام عن المعونات والقروض غير العربية ، دون تحميل دول النفط العربية أي عبء اقتصادي . ولكن المعونات العربية التي قُدّمت لمصر ، كتلك التي قُدّمت إلى سوريا أو السودان أو الأردن أو اليمن الشمالي ، كانت دائماً تُقدّم بالقدر الذي يرغم كلا من هذه الدول على العودة إلى الدولة مانحة المعونة لطلب المزيد ، مما يسمح للاخيرة بفرض ما تراه من شروط لاستمرار معوناتها . وإذا كانت صناديق التنمية العربية قد طبقت بالفعل درجة عالية من الحياد السياسي فيما تقدمه من قروض لتمويل مشروعات التنمية ، ولم تعلق معوناتها على تطبيق سياسة اقتصادية أو خارجية معينة ، فإن ضآلة نسبة ما قدمته هذه الصناديق إلى إجمالي ما قدمته حكوماتها من دعم مباشر لموازين المدفوعات ، قد قلل بدرجة كبيرة من أهمية

هذا الحياد . فعلى سبيل المثال ، بلغ إجمالي ما دفعه الصندوق الكويتي للتنمية من قروض في ١٩٧٦ مبلغ ١٧٠ مليون دولار بالمقارنة بنحو ألف مليون دولار دفعته الحكومة الكويتية في صورة منح ومعونات اقتصادية في السنة نفسها . كذلك كان إجمالي ما دفعه الصندوق السعودي للتنمية حتى نهاية ١٩٧٦ أقل من ١٠٠ مليون دولار بالمقارنة بما دفعته الحكومة السعودية من معونات ، وقدره نحو ألفي مليون دولار في ١٩٧٦ وحدها .

وهكذا اضطر جمال عبد الناصر في أعقاب ١٩٦٧ ، مقيداً بمعونات اتفاقية الخرطوم المبرمة في السنة نفسها ، إلى مهادنة نظم تتعارض اتجاهاتها تعارضاً تاماً مع سياساته الاجتماعية والعربية . وإذ بدت لعبد الناصر في أعقاب الثورة الليبية في ١٩٦٩ فرصة لتحرير إراداته السياسية عن طريق الاعتماد على مساعدة ليبيا ، التي تبنت اتجاهاً سياسياً واجتماعياً مماثلاً ، عادت المعونات العربية من دول الخليج تستخدم لوضع حد لارتباط مصر بليبيا . ثم استخدمت المعونات العربية في الضغط على الحكومة المصرية لقبول مطالب صندوق النقد الدولي بتحرير الاقتصاد المصري من القيود المفروضة على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية . وجلس ممثلو حكومات دول النفط العربية إلى جانب ممثلي المؤسسات الدولية في مؤتمرات سنوية تعقد في باريس ، يستمعون إلى تقارير دورية يلقيها وزراء الاقتصاد المصريون عن مدى الشوط الذي قطعته الحكومة المصرية في تنفيذ مطالب صندوق النقد الدولي ، وعن الشوط المزمع قطعه في العام التالي ، قبل أن يصدر هؤلاء حكمهم على حجم المعونة التي تقدم لمصر في الشهور التالية . ولم تعلن المملكة السعودية قبولها للدخول كمساهمة بنسبة ٤٠٪ في أموال « هيئة الخليج لتنمية مصر » ، التي أسستها مع الكويت وقطر ودولة الإمارات العربية ، برأس مال قدره الفا مليون دولار ، إلا بعد أن أعلنت مصر قبولها للخطة التي وضعها صندوق النقد الدولي ، « لترشيد » السياسة الاقتصادية المصرية في ١٩٧٦ [٣٤] . وسلكت المملكة العربية السعودية المنهج نفسه في تحديد وتوقيت معوناتها الاقتصادية لسوريا لتدعيم سياسة الانفتاح الاقتصادي ، وللصومال للتحكم في علاقتها بالاتحاد السوفياتي ثم في تمويل حربها ضد أثيوبيا ، ولليمن الشمالي للتحكم في علاقته باليمن الجنوبي ، الذي يتبنى سياسة اقتصادية وخارجية معاكسة ، ولليمن الجنوبي للتأثير في علاقته بثورة ظفار ضد دولة عمان .

---

(٣٤) Waterbury and El-Mallakh, **The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well—Being?** , p.81.

وقد ساعد أيضاً على استخدام عوائد النفط كأداة في التأثير في السياسة الاقتصادية والخارجية للدول المتلقية للمعونات العربية ، إن جزءاً لا يستهان به من هذه المعونات كان يوجه عن طريق مؤسسات المعونة الدولية أو بالتعاون الوثيق معها . لقد بلغ إجمالي التدفقات المالية (ميسرةوغير ميسرة) من الدول العربية السبع المصدرة للنفط ، إلى الدول النامية ، خلال الأربع سنوات (٧٣ - ١٩٧٦) ، بما في ذلك إجمالي ما دفعته تلك الدول إلى المؤسسات الدولية متعددة الأطراف ، نحو ٢٣ ألف مليون دولار (أنظر الجدول ١٣) ، ذهب منها إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية ٥ , ٥ آلاف مليون دولار ، أي نحو ربع إجمالي هذه التدفقات ، أو ما يساوي ٣٦٪ من إجمالي ما دفعته تلك الدول مباشرة إلى الدول النامية في صورة مدفوعات ثنائية ميسرة أو غير ميسرة . أو فلنقارن ما دفعته الدول العربية المصدرة للنفط إلى مختلف المؤسسات الدولية متعددة الأطراف غير العربية ، ويبلغ ٩ , ٥ آلاف مليون دولار في الفترة نفسها (٧٣ - ١٩٧٦) ، وبين ما دفعته للمؤسسات العربية متعددة الأطراف ، ويبلغ ١ , ٧ ألف مليون دولار ، أي ما لا يزيد على ٢٩٪ مما تلقته المؤسسات غير العربية ، أو ٣١٪ مما تلقاه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ووكالة التنمية الدولية . (أنظر الجدولين ١١ ، ١٢) . وفي ٣٠ حزيران / يونيه ١٩٧٧ كانت البلاد العربية المصدرة للنفط تحوز من سندات البنك الدولي ما قيمته ٢ , ٣ ألف مليون دولار أو ما يمثل ١٢.٥٪ من إجمالي التزامات هذا البنك ، وتعهدت المملكة السعودية بالمساهمة بمبلغ ٢ , ٥ ألف مليون دولار فيما يعرف « تسهيلات فيتفين » (٣٥) ، لزيادة قدرة صندوق النقد الدولي على الاقراض بمقدار ١٠ آلاف مليون دولار ، وكان هذا التعهد من جانب المملكة العربية السعودية أكبر من أي التزام قدمته أية دولة أخرى بما في ذلك الولايات المتحدة (٣٦) .

---

(٣٥) Witteveen Facility.

(٣٦) Chase World Information Corporation, **Arab Aid : Who Gets it, for What and How,** p.xiii.

جدول رقم (١١)

صافي المدفوعات الميسرة[١] من الدول العربية المصدرة للنفط إلى المؤسسات متعددة الأطراف (٧٣ ـ ١٩٧٦) (ملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة المعطية	١٩٧٣ مؤسسات غير عربية: البنك الدولي	١٩٧٣ مؤسسات غير عربية: تسهيلات صندوق النقد الدولي الخاصة بالنفط	١٩٧٣ مؤسسات غير عربية: بنك التنمية الآسيوي	١٩٧٣ مؤسسات عربية[٣]	١٩٧٤ مؤسسات غير عربية: البنك الدولي	١٩٧٤ مؤسسات غير عربية: تسهيلات صندوق النقد الدولي الخاصة بالنفط	١٩٧٤ مؤسسات غير عربية: بنك التنمية الآسيوي	١٩٧٤ مؤسسات عربية[٣]	١٩٧٥ مؤسسات غير عربية: البنك الدولي	١٩٧٥ مؤسسات غير عربية: تسهيلات صندوق النقد الدولي الخاصة بالنفط	١٩٧٥ مؤسسات غير عربية: بنك التنمية الآسيوي	١٩٧٥ مؤسسات عربية[٣]	١٩٧٦ مؤسسات غير عربية: البنك الدولي	١٩٧٦ مؤسسات غير عربية: تسهيلات صندوق النقد الدولي الخاصة بالنفط	١٩٧٦ مؤسسات غير عربية: بنك التنمية الآسيوي	١٩٧٦ مؤسسات عربية[٣]	المجموع (٧٣-١٩٧٦)
الجزائر	٢,٠	-	-	-	-	-	-	٠,٥	-	-	-	١٧,١	٣,٠	-	-	٨,٥	٣١,١
العراق	-	-	-	-	-	-	-	٢,٣	-	-	-	٦,٠	-	-	-	٢٣,٠	٣١,٣
الكويت	١٦٦,٨	-	-	-	(١١,٨-)	٢٧٠,٦	١٧,١	١٥,٩	(١١,٠-)	٣٦٢,٨	-	٣,٠	١٤٥,٦	١٨٦,٠	-	١٢٥,٤	١٢٧٠,٤
ليبيا	١٠٦,٣	-	-	-	١,٥	-	-	٢٨,١	٢٣,١	-	٢,٠	٤,٠	١٨,٥	-	-	٣٢,٨	٢١٦,٣
قطر	-	-	-	-	-	-	-	٨,٨	-	-	-	-	(٠,٢-)	-	-	٤٧,٩	٥٦,٥
المملكة السعودية	١٥,٠	-	-	-	٥٣٨,٣	٦٧٥,٦	-	٦,٠	٤٠٣,٤	١١٥٧,٢	١٤,٦	٣,٠	٢٩١,٠	٨٤٨,٣	٣٢,٠	١٣٧,٩	٤١٢٢,٣
دولة الامارات العربية	-	-	-	-	٧٦,٠	٧٦,٧	-	٢٩,٣	٤,٥	٤٣,٩	-	٣,٢	-	-	١٠,٠	٨٢,٣	٣٢٥,٨
المجموع	٢٩٠,١	-	-	-	٦٠٤,٠	١٠٢٢,٩	١٧,١	٩٠,٨	٤٢٠,٠	١٥٦٣,٩	١٦,٦	٣٦,٣	٤٥٧,٩	١٠٣٤,٣	٤٢,٠	٤٥٧,٨	٦٠٥٣,٧

المصدر: Organization for Economic Cooperation and Development, «Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries: Statistical Tables.»

(١) تشمل المنح والقروض التي يبلغ عنصر المنحة فيها ٢٥٪ على الأقل، المدفوعة بالفعل (تمييزاً لها عن مجرد التعهدات) بعد طرح المسدد في العام نفسه من القروض السابق تقديمها.

(٢) تشمل بنك التنمية الافريقي والصندوق الخاص لمنظمة الأقطار المصدرة للنفط.

(٣) تشمل الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي، والحساب الخاص لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، والصندوق الخاص لمعونة افريقيا، والمصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا وبنك التنمية الإسلامي وصندوق التضامن الإسلامي، والصندوق العربي للمعونة الفنية للبلاد العربية والأفريقية.

جدول رقم (١٢)

المدفوعات غير الميسرة[١] من الدول العربية المصدرة للنفط الى المؤسسات المتعددة الأطراف (٧٣ - ١٩٧٦) (ملايين الدولارات الأمريكية)

الدولة المعطية	١٩٧٣					١٩٧٤					١٩٧٥					١٩٧٦					المجموع (٧٣-١٩٧٦)
	مؤسسات غير عربية					مؤسسات غير عربية					مؤسسات غير عربية					مؤسسات غير عربية					
	وكالات الأمم المتحدة	البنك الدولي	وكالة التنمية الدولية	مؤسسات أخرى[٢]	مؤسسات عربية[٢]	وكالات الأمم المتحدة	البنك الدولي	وكالة التنمية الدولية	مؤسسات أخرى[٢]	مؤسسات عربية[٢]	وكالات الأمم المتحدة	البنك الدولي	وكالة التنمية الدولية	مؤسسات أخرى[٢]	مؤسسات عربية[٢]	وكالات الأمم المتحدة	البنك الدولي	وكالة التنمية الدولية	مؤسسات أخرى[٢]	مؤسسات عربية[٢]	
الجزائر	٠,٤	-	-	-	٣,٤	١٠,٥	٣,٧	-	٢٣,٠	٦,١	٠,١	-	-	٢,٥	١٣,٣	٠,٦	-	-	٨,٤	-	٧٢,٠
العراق	٠,٣	٠,٧	-	-	٧,١	٠,٩	-	-	-	٤٨,١	٠,٩	-	-	-	١٩,١	١,١	-	-	-	٤٦,٣	١٢٤,٥
الكويت	٠,٦	-	٤,٤	-	٢٨,٥	١,٠	-	٩,٠	-	٥٥,٢	٣,٦	-	٩,٠	-	٥٢,٤	٦,٥	٢٠,٠	٩,٠	١٨,٧	٩٦,٤	٣١٤,٣
ليبيا	١,٣	-	-	١٥,٥	١١,٣	١,٠	-	-	-	١٣,٤	١,٣	-	-	٢,٤	٩١,٥	١,٦	-	-	١٥,٨	٥٨,٦	٢١٣,٧
قطر	٠,٢	-	-	-	٠,٩	٠,٥	-	-	-	١٥,٣	٠,٤	-	-	-	٣٥,٨	١,٨	٢,٠	-	٤,٩	٢٢,٤	٨٤,٢
المملكة السعودية	٠,٥	-	-	-	-	٥١,٥	-	-	-	٧٨,١	٤٩,٩	٢٥,٠	-	١٠,٠	١٣٢,٥	٤٧,١	-	-	٦٠,٠	١٢٢,٦	٥٧٧,٢
دولة الامارات العربية	٠,٢	-	-	-	٤,٧	١٠,٣	-	-	-	٣٢,٩	٧,٢	٥,٠	-	-	٦٢,٥	٣,٣	-	-	٨,٥	٤١,٦	١٧٦,٢
المجموع	٣,٥	٠,٧	٤,٤	١٥,٥	٥٥,٩	٧٥,٧	٣,٧	٩,٠	٢٣,٠	٢٤٩,١	٦٣,٤	٣٠,٠	٩,٠	١٤,٩	٤٠٧,١	٦٢,٠	٢٢,٠	٩,٠	١١٦,٣	٣٨٧,٩	١٥٦٢,١

المصدر:

(١) تشمل المبالغ المدفوعة بالفعل (تمييزاً لها عن مجرد التعهدات) والمستخدمة في شراء الاسهم أو السندات أوفي تقديم قروض يقل عنصر المنحة فيها عن ٢٥٪.

(٢) تشمل البنك العربي الافريقي ، والبنك العربي الدولي للتجارة الخارجية والتنمية ، وشركة الاستثمارات العربية ، والشركة العربية للاستثمارات البترولية ، وهيئة الخليج لتنمية مصر.

جدول رقم (١٣)

التدفقات المالية من الدول العربية المصدرة للنفط
إلى الدول النامية (٧٣ - ١٩٧٦)
(ملايين الدولارات الأمريكية)

السنة	مدفوعات ثنائية ميسرة	مدفوعات ثنائية غير ميسرة	مدفوعات ميسرة إلى المؤسسات متعددة الأطراف	مدفوعات غير ميسرة إلى المؤسسات متعددة الأطراف	المجموع
١٩٧٣	١٢٠٣	١٤٤	٨٠	٢٩٠	١٧١٧
١٩٧٤	٢٦٠٢	٨١٩	٣٦١	١٧٣٥	٥٥١٧
١٩٧٥	٤٣٥٥	١٠٧٧	٥٢٤	٢٠٣٧	٧٩٩٣
١٩٧٦	٣٧٨٤	١٣٩٨	٥٩٧	١٩٩٢	٧٧٧١
المجموع	١١٩٤٤	٣٤٣٨	١٥٦٢	٦٠٥٤	٢٢٩٩٨

المصدر : الجداول (٧ ، ٩ ، ١١ ، ١٢) .

على أن نفوذ المؤسسات الدولية في توجيه عوائد النفط لا يقتصر بأي حال على مقدار ما يصب فيها مباشرة من أموال ، إذ أن هذه المؤسسات تتمتع بنفوذ أدبي لدى الحكومات العربية ، لا يجوز التقليل من أهميته . فكثير من المسؤولين عن السياسة الاقتصادية في الحكومات العربية ، النفطية وغير النفطية ، هم خبراء سابقون في هذه المؤسسات الدولية ، تشربوا بفلسفتها ، وارتبطت مكانتهم المهنية ، في نظر أنفسهم ، بمدى احترامهم لمبادئها ، ويعتبرون رضى هذه المؤسسات عن قراراتهم دليلاً على ارتفاع قدراتهم الفنية ، فضلاً عن كونه نوعاً من الضمان بإمكانية العودة إلى العمل فيها لو اضطرتهم ظروفهم الشخصية إلى ذلك . وقد شاع الاعتقاد على أي حال بأن المعايير التي تتطلبها هذه المؤسسات هي معايير فنية بحتة لا شأن لها بالاعتبارات السياسية أو المصالح الاقتصادية لدولة أو لمجموعة من الدول أو الشركات . وساعد على رسوخ هذا الاعتقاد الصبغة الدولية التي تتمتع بها هذه المؤسسات ، وقدرتها ، بفضل ما تمنحه من مزايا مادية ، على أن تضم إلى صفوفها كثيراً من الاشخاص الذين يتمتعون بقدرات فنية عالية . وهكذا تسربت إلى

السياسة الاقتصادية العربية مبادىء المؤسسات الدولية التقليدية من حيث اعطاء الأولوية لمشروعات البنية الأساسية التي لا يطرقها المستثمر الأجنبي ولكنها تخدمه، كإنشاء الطرق والسكك الحديدية وتوسيع الموانىء والمطارات ومشروعات الكهرباء، وتفضيل المشروعات الكبيرة كثيفة الاستخدام لرأس المال والمهارات الأجنبية وقليلة الاستخدام للعمل الوطني، وإهمال المشروعات التي تخدم أكثر من بلد عربي واحد وتساهم في زيادة التبادل التجاري فيما بينها، وغض النظر عما إذا كانت المشروعات الاستثمارية تؤدي إلى تنافس الاقتصادات العربية بدلا من تكاملها، وما إذا كانت تتضمن تكراراً لامبرر له لمشروعات سبق القيام بها في بلد عربي آخر، بل وفي كثير من الأحيان غض النظر عما إذا كان المستفيد من المشروع شركات أجنبية أم مشروعات وطنية. وتركت مكاتب الاستشارات الأجنبية، التي عهد إليها بإعداد دراسات الجدوى، تصمم مشروعات التنمية على النحو الذي يخلق سوقاً لصناعات الدول التي تنتسب إليها، بل أحياناً للصناعات التي تقوم هذه المكاتب نفسها لخدمتها، وتحكمها المبادىء نفسها التي حكمت مؤسسات التنمية الدولية منذ انشائها، ومنها أن كل ما كان للتصدير هو بالضرورة أفضل مما كان لاشباع السوق المحلية، وكل ما كان متقدماً فنياً هو بالضرورة أفضل اقتصادياً، وكل ما يولّد دخلاً للفئات القادرة على الادخار والاستثمار هو أفضل مما يولد دخلاً « يبدد » في الاستهلاك، وإن الآثار التي يمكن قياسها، كزيادة العملات الأجنبية، أهم من تلك التي يصعب إخضاعها للقياس كرفع مستوى التغذية أو السكن أو الصحة أو التعليم [٣٧]. ولم يلتفت المسؤولون عن السياسة الاقتصادية في الحكومات العربية إلى أن الخلاف حول ما إذا كان من الواجب الالتزام بهذه المبادىء أو عدم الالتزام بها ليس إلا اختلافاً بين نوع المصالح التي يُستهدف خدمتها، وظنوا أن الالتزام بها يستوجبه مجرد الحرص على رفع مستوى الاداء والكفاءة الفنية. فكل مشروع تم إجراء دراسة جدوى له تثبت معدل عائد مرتفع، اعتبر بالضرورة أنه أولى بالتمويل من أي مشروع آخر لم تجر له هذه الدراسة، والشروط القاسية التي يتطلبها صندوق النقد الدولي أو البنك الدولي اعتبرت مجرد نتيجة لحرصها على « مستوى عال من الاداء الاقتصادي ». وعندما انشىء صندوق النقد العربي في ١٩٧٦، ظن البعض خطأ أن هذا الصندوق الجديد، وإن كان نظامه الأساسي يكاد يكون صورة

---

(٣٧) انظر في نقد معايير تقييم المشروعات التي تطبقها هيئات المعونة الدولية:

Galal Ahmad Amin, «Project Appraisal and Income Distribution,» **World Development,** February 1978.

طبق الأصل من نظام صندوق النقد الدولي ، يمكن أن يكون أقل تشدداً من الآخر ، من حيث كونه أسس بأموال عربية ويديره خبراء عرب . ولكن يبدو أن الصندوق الجديد يعتزم إتباع نفس قواعد صندوق النقد الدولي فيما يقدمه من مساعدات[٣٨] . وهكذا لم يترتب على دخول الدول العربية ميدان المعونة الدولية أي تغير في نمط المعونات المقدمة وسياستها وأهدافها عما كان عليه الحال عندما كان هذا الميدان مقصوراً على الدول الصناعية ، وقبلت دول النفط العربية ، مرة أخرى ، أن تقوم بدور التابع ، بالرغم من أنها هي صاحبة الأموال ، ورغم غنى الدول الغربية بالكفاءات الفنية والإدارية التي تزخر بها المؤسسات الدولية نفسها.

إن النمط نفسه يلاحظ أيضاً في حركة الاستثمارات العربية الخاصة والمشروعات العربية المشتركة . فبدلاً من أن تتجه هذه الاستثمارات والمشروعات إلى زيادة درجة التكامل بين الاقتصادات العربية ، اتجهت أساساً إلى زيادة درجة التكامل بين كل بلد عربي على حدة وبين الاقتصاد الغربي. فالجزء الاكبر من حركة الاستثمارات الخاصة بين دول الفائض في رأس المال وبين دول العجز، لم يتجه الى التصنيع أو إلى زيادة الانتاج الزراعي ، بل إلى الاستثمارات العقارية ، أو إلى القطاع المصرفي أو السياحة أو المقاولات أو مواد البناء . ومن بين ٣٣ اتفاقية تم إبرامها لانشاء مشروعات عربية مشتركة فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٥ ، تعلقت ١٤ اتفاقية منها بانشاء مشروعات مشتركة في القطاع المصرفي ، و٣ في قطاع السياحة والاستثمار العقاري ، و٣ في قطاع المواصلات ، بالمقارنة بثماني مشروعات في قطاع الصناعة (منها ٣ في الصناعة النفطية) و٥ في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والتعدين[٣٩] . وتركزت المشروعات الصناعية والتعدينية والزراعية في مشروعات تتجه أساساً إلى الانتاج من أجل التصدير ، مثل الشركة العربية للتعدين التي انشئت لاستغلال بوتاس الأردن ، والشركة العربية للصناعة والتعدين التي انشئت لاستغلال حديد ونحاس موريتانيا ، والشركة العربية للنقل البحري ، والشركة العربية للخدمات النفطية وشركة حوض السفن بالبحرين . . . الخ .

بل إن هناك من المشروعات العربية المشتركة ما يشك المرء فيما إذا كان يحقق

---

(٣٨) **Financial Times,** 26 September 1977.

(٣٩) United Nations Conference on Trade and Development, «Joint Ventures Among Arab Countries,» (Geneva: UNCTAD, 1975), Appendix 2, (Mimeographed).

هدفاً آخر غير خلق طلب على صادرات الدول الغربية من الأسلحة ، كما يتضح من استعراض ما قامت به « الهيئة العربية للتصنيع » من نشاط منذ انشائها في ١٩٧٥ ، برأس مال قدره ١٠٤٣ مليون دولاراً ساهمت فيه المملكة السعودية وقطر ودولة الامارات ومصر . ففي سبيل تحقيق الهدف المعلن وهو استخدام عوائد النفط في الانتاج الحربي لتخفيض درجة الاعتماد على المصادر الخارجية للاسلحة ، وتجنب الخضوع للشروط السياسية المرتبطة بشراء السلاح من الخارج ، قامت الهيئة بعقد صفقات ضخمة لشراء السلاح من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة ، لا تزيد المساهمة العربية في « انتاجها » في أحسن الأحوال على مجرد التجميع . وعندما حاولت بعض الجهات المسؤولة في مصر أن تغير الهيئة سياستها بحيث يجري التركيز في هذه المرحلة على تطوير وتوفير قطع الغيار للأسلحة المتوفرة بالفعل ، خشية إضعاف القدرة العسكرية لمصر في المستقبل المنظور ، أصرّت الهيئة على شراء أنواع جديدة من الأسلحة .

من الممكن إذن أن تنتقل رؤوس الأموال بمعدل كبير بين دولة عربية وأخرى دون أن يعني ذلك مزيداً من التكامل الاقتصادي بينهما ، إذ يتوقف الأمر على طبيعة المشروعات التي تُستَخدَم هذه الأموال في تمويلها . كذلك فإن من الممكن أن يزيد تدفق الأيدي العاملة بين بلدين عربيين دون أن يحقق ذلك درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي لأي منهما في مواجهة العالم الخارجي ، إذ يتوقف الأمر هنا على نوع المشروعات التي ينتقل العمل العربي للاشتغال فيها ، ومدى حاجة البلد المهاجر منه إلى الكفاءات المهاجرة نفسها ، ومدى إفادته من الدخول التي يحققها العمل المهاجر . إن هجرة العمل من اقتصاد تابع إلى اقتصاد تابع اخر لا يمكن أن يفيد منها إلاّ الاقتصاد المتبوع . فالأمر هنا لا يتعلق بما إذا كان العامل المهاجر قد حقق تحسناً في مستوى معيشته بمجرد الانتقال ، بل يتعلق بما إذا كانت هذه الهجرة قد أضافت إلى عناصر القوة الذاتية في أي من الاقتصادين . فنحن نجد مثلاً فارقاً شاسعاً بين هجرة العمل غير الماهر من بلد كمصر ، يتوفر لديه فعلاً فائض في الأيدي العاملة غير الماهرة ، إلى بلد كالعراق أو السودان ، على نحو يخفف من مشكلة الضغط السكاني على الموارد الزراعية المصرية ، ويزيد في الوقت نفسه من قدرة العراق أو السودان على زيادة انتاجهما الزراعي والصناعي ، الأمر الذي يمكن أن ينعكس في زيادة التبادل التجاري بين مصر والعراق أو السودان ، وبين هجرة المهندسين المصريين للعمل في شركة أمريكية أو المانية في قطر أو المملكة السعودية ، ليس لأن مصر لا

تحتاج إليهم ولكن لأن حجم الاستثمار الصناعي في مصر لا ينمو بالمعدل الكافي لاستيعابهم ، وينفقون فائض دخولهم على استيراد سلع استهلاكية أو يودعونه في فرع من فروع المصارف الأجنبية في مصر أو خارجها أو يستثمرونه في إقامة فندق سياحي في مصر ، لا لأن الصناعة المصرية لا تحتاج لمدخراتهم ولكن لأن السياسة الاقتصادية المتبعة لا توفر القنوات الكافية لتعبئة هذه المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار المنتج في صناعات وطنية . وهناك أيضاً فارق شاسع بين هجرة الأيدي العاملة من اليمن الشمالي للعمل في الخدمة المنزلية في السعودية ، لمجرد أن المشروعات الاستثمارية في اليمن لا تخلق فرصاً كافية للعمالة ، وبين هجرة مهندس أردني أو لبناني إلى اليمن الشمالي لإدارة مشروع صناعي يموله قرض سعودي أو مستثمر كويتي ويتملكه يمنيون .

ليس من الغريب إذن أن نجد أنه ، على الرغم من أن « النظام الاقتصادي العربي الجديد » ما زال يمر بسنواته الأولى ، بدأت أرقام التبادل التجاري فيما بين الدول العربية تفصح عن اتجاه الاقتصادات العربية نحو التباعد بعضها عن البعض الآخر ، كما سبق أن حدث في فترة ما بين الحرب العالميتين ، كما تدل على ذلك أرقام الجدول (١٤) . ونحن نتوقع أن تزيد قوة هذا الاتجاه الذي تشير إليه أرقام هذا الجدول ، نحو انخفاض نصيب التجارة فيما بين الدول العربية في إجمالي تجارتها ، طالما استمرت السياسات الاقتصادية الحالية ، وأن تصبح التجارة فيما بين الدول العربية أكثر فأكثر ، تجارة فيما بين الشركات الدولية العاملة في أراضيها ، كما حدث بالفعل في دول أمريكا اللاتينية التي سبقت الدول العربية في فتح أبوابها للاستثمارات الأجنبية .

كان من الطبيعي أيضاً أن يصحب هذا التغير في طبيعة العلاقات الاقتصادية العربية ، من محاولة تحقيق تكامل بين الاقتصادات العربية في مواجهة العالم الخارجي ، كما كان الاتجاه في الفترة ٥٥ ـ ١٩٦٥ ، إلى ما يمكن تسميته « بالتكامل الاقتصادي في خدمة الأجنبي » ، كما بدأ يحدث في أعقاب حرب ١٩٦٧ ، تغير مماثل في الشعارات المرفوعة . فلم يعد أحد الآن يتكلم على الوحدة الاقتصادية العربية الشاملة ، أو يطالب بإقامة تعريفة جمركية موحدة في مواجهة العالم الخارجي ، أو بتنسيق خطط التنمية . بل احتل مكان الصدارة شعار « الاستثمارات ثلاثية الأطراف » ، الذي يقصد به تعاون رأس المال العربي الذي يأتي من دول النفط ، مع التكنولوجيا والإدارة المتقدمة ، الآتيين من الدول الغربية ، مع المواد

الأولية والعمل المتوفرين في الدول العربية الأخرى . كما شاعت الاشادة « بالمشروعات العربية المشتركة » ، بصرف النظر عن طبيعة هذه المشروعات ، وعما إذا كانت تؤدي إلى سد حاجة بعض الدول العربية من انتاج دولة عربية أخرى ، أم تتضمن تكراراً لا تبرره حاجة الاقتصاد العربي نفسه للمشروع نفسه في أكثر من دولة . وأصبح ينظر بالامتعاض والشك إلى أية دعوة لها صبغة أيديولوجية أو قومية ، واصبح الحديث عن الاستقلال الاقتصادي ومحاولة التمييز بين الشركات الأجنبية والمشروعات الوطنية يعتبر من باب التعصب القومي الضيق ، وكجزء من مخلفات تركة ثقيلة . وعادت الجامعة العربية تعتبر أكثر الصيغ ملاءمة للتضامن العربي في صورته الجديدة ، ولحل الخلافات بين الدول العربية ، التي تسمح هذه الصيغة لكل منها بالتصرف كدولة مستقلة لا تربطها بالدول الأخرى إلا مشاعر الصداقة وبعض العلاقات التاريخية .

جدول رقم (١٤)

قيمة التجارة فيما بين الدول العربية بالنسبة للتجارة العربية مع العالم ككل

	نسبة التجارة فيما بين جميع الدول العربية إلى تجارتها مع العالم ككل (٪)		نسبة التجارة فيما بين الدول الأعضاء في السوق العربية المشتركة[١] إلى تجارتها مع العالم ككل (٪)	
	١٩٧٠	١٩٧٣	١٩٧٠	١٩٧٣
قيمة الصادرات الاجمالية	٨,٣	٨,٣	٢,٣	٢,٠
قيمة الواردات الاجمالية	١٠,٢	٦,٨	٣,٥	٢,٣
قيمة الصادرات الزراعية	٣٥,٥	٣٢,٨	١٣,٨	٩,٤
قيمة الواردات الزراعية	٢٠,٣	١١,٦	٥,٦	٥,٥
قيمة الصادرات من المنسوجات والأحذية والأثاث	٤٧,٨	٢٦,٧	٣,٤	٢,١
قيمة الواردات من المنسوجات والأحذية والأثاث	١٨,٣	١٥,٧	٣,٠	٦,٨

المصدر : مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

(١) تشير فقط الى الدول الاربع الموقعة على اتفاقية انشاء السوق العربية المشتركة في ١٩٦٤ ، وهي مصر وسوريا والعراق والاردن .

وكان من الطبيعي أيضاً أن يشيد الكتاب في الغرب وفي الهيئات الدولية بهذه الصورة الجديدة للتضامن العربي ، وبما بدأ يظهره العرب أخيراً من « تعقل » في هذا المجال ، ونبذ الرومانسية التي اتسمت بها دعوات التكامل في الخمسينات والستينات . ففي تقرير صدر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) في ١٩٧٥ ، عن « المشروعات المشتركة بين الدول العربية » أشير إلى « واقعية » هذا الاتجاه الجديد بقوله :

« إن وصول مجموعة من الدول إلى اتفاق على إنشاء مشروع مشترك يمكن تقدير نفقاته ومنافعه سلفاً بدرجة معقولة من الدقة ، هو قطعاً أسهل بكثير من وصولها الى الاتفاق على إجراءات مشحونة بالاعتبارات السياسية ، كتوحيد السياسات التجارية ، أو التنسيق بين الخطط الاقتصادية . فليس من الواقعي إذن أن يعلق انشاء مشروعات مشتركة عربية جديدة على نجاح الدول العربية في الاتفاق على اتباع سياسات تجارية موحدة أو منسقة »[(٤٠)] .

وكتب أستاذ بريطاني في العلوم السياسية في ١٩٧٧ :

« لقد نجحت مصر والمملكة العربية السعودية في أن يطرحا جانباً ذلك الأسلوب البالي والمليء بالادعاء للدعوة إلى القومية العربية ذات الطراز الثوري . وبدآ الدعوة ، بدلاً من ذلك ، إلى التضامن بين دول عربية مستقلة تستطيع بما يتوفر لديها من موارد السير نحو سياسات معقولة وعملية . وأهم من ذلك ، أبرز محور القاهرة - الرياض ، أن الحكومات العربية الأقل ثورية ، بل المحافظة ، تستطيع أن تعمل بنجاح على دعم وحماية المصالح العربية ، بما في ذلك تلك الحكومات المرتبطة بسياسة الولايات المتحدة المسماة بالاستعمارية »[(٤١)]

وكتب أستاذ أمريكي في العلوم السياسية أيضاً في ١٩٧٤ :

« إننا نأمل أن يؤدي زوال تلك الخرافة الناصرية عن الوحدة العربية ، إلى أن تتبنى كل من الحكومات العربية أفكاراً أكثر تواضعاً وواقعية وأقل اندفاعاً عما يمكن أن تلعبه من دور . فلا يقتصر الأمر على أن تكف الحكومة المصرية عن الطموح إلى السيطرة على دولة عربية عظمى ، بل يؤمل أيضاً أن تعمد النظم العربية الأخرى ذات الاتجاه اليساري إلى تأمل ما حدث وأن تصل من ذلك إلى الاقتناع بأن من الأفضل لها ألاّ نعيد محاولة ما فشل عبدالناصر في تحقيقه ، وأن تشعر النظم المحافظة ، كالسعودية والأردن ، التي دأبت في الماضي على

(٤٠) United Nations Conference on Trade and Development, «Joint Ventures Among Arab Countries,» p.19.

(٤١) P.J. Vatikiotis, «Inter-Arab Relations,» in **The Middle East: Oil, Conflict and Hope**, ed. Udovitch, p.159.

الشعور بالخوف من عبد الناصر وشركائه وعلى معارضته ، والتي زادت الوضع سوءاً في بعض الأحيان بالقيام ببعض الأعمال الاستفزازية ، أن تشعر بالراحة والاطمئنان . وإن أحداث خريف ١٩٧٣ من شأنها أن تزيد قوة هذا الأمل . فاهتمام الناس بقضية الوحدة العربية الذي استهلك الكثير من قواهم دون جدوى بالنظر إلى ضآلة ما تحقق في هذا المجال ، سوف يذهب دون أن يأسف عليه أحد ، وسيجعل ذلك من الأسهل على كل دولة عربية أن تمارس سياساتها الداخلية والاقتصادية الخاصة ، وأن تتخذ الموقف الذي يلائمها اتجاه اسرائيل »[٤٢] .

(٤)

كانت أهم وسائل الضغط على مصر لابرام صلح مع اسرائيل هي بالطبع هزيمة ١٩٦٧ . فقد كان من الواضح أن الولايات المتحدة قد عقدت العزم ، منذ وقوع الهزيمة ، على ألا تسمح بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي احتلتها دون أن تظفر بتسوية نهائية للنزاع ، وباتفاقية سلام تضمن لاسرائيل الاعتراف نهائياً بالوجود الشرعي ، والخروج من الحصار الاقتصادي ، وذلك على العكس تماماً من موقف الولايات المتحدة من احتلال اسرائيل لسيناء في ١٩٥٦ ، حينما استخدمت نفوذها لاجبار اسرائيل على الانسحاب دون مقابل . وقد نشطت الولايات المتحدة لتهيئة الظروف الملائمة للوصول إلى هذه التسوية ، وهي ظروف لم يكن من السهل قط تهيئتها إذ تطلبت اتخاذ خطوات بالغة التعقيد في مجالات متعددة . فقد تطلب ذلك ضمان استحالة استرداد العرب لأراضيهم بالقوة وشل حركة المقاومة الفلسطينية ، وإخماد الأصوات المعارضة للصلح مع اسرائيل في الدول العربية ، فضلاً عن اعداد العرب نفسياً لقبول هذا الصلح .

أما ضمان استحالة استرداد العرب لأراضيهم بالقوة فقد كان يتطلب بدوره من ناحية ، استمرار تدفق الأسلحة الحديثة إلى اسرائيل ، الأمر الذي كان من السهل على الولايات المتحدة توفيره ، وضمان عدم معارضة الاتحاد السوفياتي له ، ولو كان ذلك على حساب بعض التنازلات الأمريكية في مجالات أخرى أو في مناطق أخرى من العالم ، الأمر الذي سمحت به ظروف الانفراج الدولي [٤٣]. أما شل

(٤٢) Kerr, «The Political Outlook in the Local Arena,» in **The Economics and Politics of the Middle East,** ed. Becker, Hansen and Kerr, pp.55-56.

(٤٣) يقول روبرت ستيفنس «ان عبد الناصر لم يقبل ايقاف القتال الدائر على قناة السويس (في ١٩٧٠)، هذا الايقاف الذي رتبته الولايات المتحدة، ولم يقبل مبادرة روجرز بإجراء مفاوضات مع اسرائيل من خلال وسيط دولي، هو الدكتور يارنج، الا بعد زيارة سرية قام بها عبد الناصر لموسكو في تموز/يوليو ١٩٧٠ . وبينما بقي الاتحاد السوفياتي بعيدا عن الخطوات الامريكية لاحلال السلام، فانه لم يعمل شيئا لاحباطها . » Stephens, «The Great Powers and the Middle East,» p.5.

حركة المقاومة الفلسطينية فقد تحقق بضرب الفلسطينيين في الأردن وفي لبنان . وأما إخماد الأصوات المعارضة للتصالح مع اسرائيل والتي تصرعلى استرداد الأرض بالقوة أو على الأقل على الاسترداد الكامل لها بما في ذلك القدس ، فقد تكفل به بعض من الحكومات العربية نفسها ، كما ساعد على إخمادها أيضاً مقتل الملك فيصل في ١٩٧٥ ، وهو الذي كان قد أبدى في أيامه الأخيرة عاطفة قوية نحو استعادة القدس .

أما إعداد العرب نفسياً لقبول الصلح فلعله كان أكثر الترتيبات صعوبة وأقلها نجاحاً . يقول محمد سيد أحمد في تحليله لحرب تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ ، أن هنري كيسينجر :

« كان يحبّذ فكرة وقوع « صدمة » في النزاع العربي الاسرائيلي قبل نشوب حرب تشرين الأول / أكتوبر بستة أشهر. « صدمة » تحدث آثارها المطلوبة ، وتهيء الظروف المواتية للانتقال فجأة من معادلة استراتيجية الى معادلة أخرى . وكان النشاط الكثيف الذي تولاه كيسينجر بمجرد اندلاع الحرب ، وحساباته الدقيقة للحيلولة دون اختلال التوازن نهائياً بين الأطراف المحاربة ، ثم إنجازه السريع لعملية فك الاشتباك في الجبهتين المصرية والسورية ، كلها عمليات تستثيرعند مراقب الأحداث الاحساس بأن مصمم الدبلوماسية الأمريكية كان يتحرك وكأنما يضع موضع التنفيذ « سيناريو » سبق أن تصور حلقاته »[٤٤] .

ويقول ن. سافران :

« إن وزير الخارجية كيسينجر . . . كان قد وصل إلى الاقتناع بأن من الضروري للولايات المتحدة ان تستخدم الحرب (حرب تشرين أول/ اكتوبر ١٩٧٣) لتسهيل الوصول إلى تسوية للنزاع ، وحاول أن يهيء ما أعتبره ظروفاً ملائمة للوصول الى هذه التسوية . فقد ساعد اسرائيل على وضع نفسها في حالة تمكنها من صدّ تقدم العرب عسكرياً ، وتمكن من الحصول على موافقة الاتحاد السوفياتي والعرب على إجراء مفاوضات للسلام كشرط لوقف القتال ، ومنع اسرائيل من تحقيق النصر العسكري الحاسم الذي كان قد أصبح في متناول يدها ، وكان حريصاً على التأكد من أن مصر سوف تنسب للولايات المتحدة الفضل كاملاً في انقاذ قواتها العسكرية من الهلاك . . . »[٤٥] .

وبينما ساهمت حرب ١٩٧٣ في تصوير قبول الصلح مع اسرائيل في أذهان كثير من العرب ، على أنه من قبيل « العفو عند المقدرة » ، فقد ساهمت ظروف

---

(٤٤) محمد سيد احمد، بعد ان تسكت المدافع ([بيروت]: دار القضايا، [١٩٧٥])، ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

(٤٥) Safran, «American-Israeli Relations: An Overview,» p.38.

الزيارة التي قام بها رئيس الجمهورية المصرية للقدس في تشرين ثاني / نوفمبر ١٩٧٧ في تسهيل هذا القبول لدى كثيرين منهم ، بما اقترنت به من عناصر المفاجأة المذهلة ، إذ تتم في أيام عيد الأضحى ، وتذاع تفصيلاتها عدة مرات من خلال كافة وسائل الإعلام المكتوبة والمصوّرة . فرأى المواطن العربي في بيته صور الزعماء الاسرائيليين وهم يحتضنون الرئيس المصري ، ورأى الرئيس المصري يضع إكليل الزهور على قبر الجندي الاسرائيلي المجهول ، وسمع السلام الجمهوري المصري يعزفه إسرائيليون ، ورأى رئيسة الوزراء الاسرائيلية السابقة تعامل ، لا بصفتها زعيمة سياسية ، ولكن بصفتها جدة عجوزاً .

وهكذا فإنه عندما تمّ التوقيع على اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في واشنطن في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩ ، كان قد مضى على تناول المواطن العربي لجرعة السلام الأولى نحو سنة ونصف ، وكانت الصحف المعارضة قد تمّ إغلاقها أو تكبيلها ، وكانت البرلمانات العربية القليلة التي تتمتع بقدر من الحرية قد عُطّلت ، وكانت قوات الأمم المتحدة تقوم بالفصل بين جيش اسرائيل وبين من نجا من الفلسطينيين في جنوب لبنان .

وبتوقيع الاتفاقية أنهت مصر حالة الحرب مع اسرائيل (المادة الأولى) واعترفت بها دولة شرعية ذات سيادة ، وبأن حدودها لا تنتهك (المادتان الثانية والثالثة) ، وتعهدت بعدم تهديد اسرائيل بالحرب وبتسوية كافة المنازعات بينهما بالطرق السليمة ، وبألاّ تسمح لأحد بأن يستخدم أرضها لتهديد أمن اسرائيل أو مواطنيها أو أملاكها ، وبألاّ تحرّض أحداً في أي مكان ، على ذلك ، وبأن تعاقب من يقوم به (المادة الثالثة) ، وبأن تمتنع عن القيام بأية دعاية ضد اسرائيل (المادة ٥ من الملحق رقم ٣) ، وبأن تسمح للسفن الاسرائيلية والبضائع الآتية منها والذاهبة إليها بالمرور الحر في قناة السويس ومداخلها ، وفي مضيق تيران وخليج العقبة (المادة الخامسة) وألاّ تدخل في أي اتفاق أو تتعهد بأي التزام يتعارض مع ما تقدم ، وأنه في حالة وجود تعارض بين التزامات مصر طبقاً لهذه الاتفاقية والتزاماتها في مواجهة أي بلد عربي آخر يكون لهذه الاتفاقية الأولوية (المادة السادسة) . وقبلت مصر كذلك أن يكون تسليح شبه جزيرة سيناء كلها تسليحاً محدوداً نصّت الاتفاقية على حدوده تفصيلاً (المواد ٢ ـ ٦ من الملحق رقم ١) وأن تسمح بوجود قوات الأمم المتحدة في سيناء وتنقلها من مكان لآخر فيها . وألاّ تقام في سيناء موانىء حربية ، وألاّ تستخدم المطارات التي اقامتها اسرائيل فيها إلاّ للأغراض المدنية ، وإمكان

السماح باستخدام هذه المطارات من جانب أية دولة في الأغراض التجارية (المادة السادسة من الملحق رقم ٣) . كما تعهدت مصر ، بعد أن تنسحب اسرائيل من نحو ثلثي أراضي سيناء ، ولكن في ظل الاحتلال الاسرائيلي للثلث الباقي ، أن تقيم علاقات دبلوماسية وقنصلية مع اسرائيل (المادة الثالثة من الاتفاقية والمادة الأولى من الملحق رقم ٣) وأن تلغي كل القيود التي تحول دون وجود علاقات اقتصادية طبيعية مع اسرائيل ، مما قد يميز اسرائيل عن غيرها ، وأن تنهي المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل ، وأن تدخل مع اسرائيل خلال مدة لا تتجاوز ستة أشهر من انسحاب اسرائيل الأول (إلى خط العريش ـ رأس محمد) في مفاوضات لعقد اتفاقية تجارية تستهدف تدعيم العلاقات الاقتصادية النافعة للبلدين (المادة الثالثة من الاتفاقية والمادة الثانية من الملحق رقم ٣) ، ولعقد اتفاقية ثقافية بالنظر إلى « اتفاق وجهة نظر الطرفين على النفع الناتج عن التبادل الثقافي بينهما في جميع الميادين » (المادة الثالثة من الملحق رقم ٣) .

كذلك قبلت مصر أن تسمح ، وقبل أن يبدأ الانسحاب الاسرائيلي من الثلث الشرقي لسيناء ، بحرية مرور الاشخاص والمركبات من اسرائيل إلى مصر وفي داخل الأراضي المصرية طبقاً للقواعد العامة المطبقة على الأجانب في مصر ، دون أي تمييز لا تخضع له دولة أجنبية أخرى ، وكذلك حرية زيارة الأماكن الدينية والتاريخية دون تمييز (المادة الرابعة من الملحق رقم ٣) . واتفق الطرفان على التعاون من أجل تدعيم السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة (المادة الخامسة من الملحق رقم ٣) ، وعلى صيانة الطرق والسكك الحديدية القائمة بينهما ، وبحث انشاء طرق وسكك حديدية جديدة ، وعلى إنشاء طريق يربط بين مصر واسرائيل والأردن يسمح فيه بحرية تنقل الأشخاص والمركبات والسلع ، وعلى إقامة خطوط الاتصال بالبريد والهاتف والبرق والاذاعة والتليفزيون طبقاً للقواعد والاتفاقات الدولية (المادة السادسة من الملحق رقم ٣) . كما اتفق الطرفان على حق اسرائيل في شراء النفط من مصر فيما يزيد على حاجة مصر في الاستهلاك الداخلي دون تمييز بين اسرائيل وغيرها من الدول (مذكرة ملحقة بالملحق رقم ٣) ، وإنه إذا لم يصل الطرفان إلى اتفاق فيما يتعلق بتحديد الدول التي تشترك في تكوين « قوات » الأمم المتحدة التي سوف ترابط في سيناء ، و « مراقبي » الأمم المتحدة الذين سيرابطون في اسرائيل ، فإن الطرفين سوف يقبلان ويؤيدان ما تقترحه الولايات المتحدة فيما يتعلق بتكوين هذه القوات وهؤلاء المراقبين (مذكرة مرفقة بالملحق رقم ١) .

وفي مقابل ذلك قبلت اسرائيل الانسحاب من سيناء خلال ثلاث سنوات . أما فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين واحتلال الضفة الغربية للاردن وغزة ، فقد جاء ذكرها في خطاب موقّع من الطرفين وموجه إلى رئيس الولايات المتحدة ويحيل الى اتفاقية كامب دافيد المنعقدة بين الطرفين في واشنطن في ١٧ أيلول / سبتمبر ١٩٧٨ . والخطاب والاتفاقية لا يلزمان اسرائيل بأكثر من « التفاوض » حول هذه المسائل . ولم يأت في اتفاقية آذار / مارس أو ملحقاتها أو في اتفاقية كامب دافيد أي ذكر للأراضي السورية المحتلة أو للقدس .

وقد تعهّد رئيس الولايات المتحدة في خطاب مؤرخ بتاريخ الاتفاقية بالذات وجهه إلى كلا الطرفين بأنه إذا فشل مجلس الأمن الدولي في عمل الترتيبات اللازمة لتكوين القوات الدولية المتفق عليها في الاتفاقية فإن رئيس الولايات المتحدة « يكون على استعداد لاتخاذ الخطوات اللازمة لتكوين قوة أخرى ملائمة ومقبولة يتكون أفرادها من عدة جنسيات » . كما تقدم إلى الكونجرس الأمريكي بطلب للموافقة على تقديم منح لاسرائيل بمبلغ ٨٠٠ مليون دولار لتغطية نفقات انشاء مطارين جديدين يحلان محل القواعد التي سوف تنسحب منها في سيناء طبقا للاتفاقية ، وبتقديم مبلغ ٢٢٠ مليون دولار أخرى لضمان قرض لاسرائيل قدره ٢,٢ ألف مليون دولار يستخدم في شراء أسلحة ومعدات حربية ، وتقديم مبلغ ٣٠٠ مليون دولار كمعونة اقتصادية لمصر ، و٥٠ مليون دولار أخرى لضمان قرض لمصر قدره ١,٥ الف مليون دولار يستخدم في شراء معدات حربية وأسلحة .

□ □ □

ليس من الصعب أن نتصور طبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بين الاقتصاد الاسرائيلي والاقتصاد العربي نتيجة لانفتاح كل منهما على الآخر ، على النحو الذي تضمنته اتفاقية السلام بين مصر واسرائيل . إذ يتبين من ملاحظة العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسرائيل أن هناك نمطين أساسيين لهذه العلاقات ، يسود أحدهما في علاقة اسرائيل بالدول الصناعية ، والآخر في علاقتها بالدول الأفريقية والآسيوية . ففي الأولى تقوم اسرائيل بدور المصدِّر للمواد الاولية والزراعية ، أما في شكلها الخام أو بعد مرورها بعملية تصنيع بسيطة ، كالموالح والماس وخام الفوسفات والمنسوجات ، وتستورد منها السلع الصناعية المتقدمة والأكثر تعقيداً كبعض أنواع الآلات والكيماويات والأسلحة المتطورة . وفي الثانية تقوم اسرائيل بدور المصدِّر للسلع الصناعية البسيطة والمتقدمة وتستورد المواد الأولية كالأخشاب

والماس غير المصنع والبُن والكاكاو وغيرها من السلع الزراعية[٤٦] :

وقد حققت معظم صناعات التصدير الاسرائيلية مستوى من التقدم ، بسبب ما تَوَفَّر لها من مهارات المهاجرين اليها من الدول الصناعية ، وبسبب ما فرض لها من حماية خلال الستينات ، يسمح لها بالنفاذ إلى الأسواق العربية ، إما بسبب عدم وجود معظم هذه الصناعات أصلاً فيها ، أو بسبب اتجاه معظم الصناعات المصرية التي قامت حتى منتصف الستينات إلى إشباع طلب فئات ذات دخل محدود نسبياً . لا بد أن نتوقع إذن أن تجد اسرائيل في البلاد العربية بمجرد إنهاء المقاطعة ، سوقاً رائجة لصادراتها من السلع المعدنية والكهربائية والالكترونية ومن السماد والمواد الكيماوية ، ومن الأسلحة ، بل ومن بعض الأنواع المتقدمة من المنسوجات والأزياء ، فضلاً عن بعض أنواع الخبرة والمهارات الصناعية ، في مقابل استيراد اسرائيل للمواد الخام والوقود والسلع الغذائية والأيدي العاملة وبعض المنتجات كالصناعات البسيطة التي تتميز بارتفاع نسبة العمل فيها كالأنواع الأقل جودة من المنسوجات وبعض الصناعات الغذائية ، كالذي نراه بالفعل في علاقة اسرائيل بالاراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة منذ ١٩٦٧ .

في ١٩٥٧ كتب أباإيبان ، وزير خارجية اسرائيل السابق ، أن نوع العلاقة التي تريد اسرائيل إقامتها مع الدول العربية « ليست هي كالعلاقة القائمة بين لبنان وسوريا مثلاً ، بل هي أقرب إلى العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية » . وأضاف « إن اسرائيل سوف تقدم سوقاً للمنتجات الزراعية القابلة للتلف التي تنتجها سوريا والأردن ولبنان ، واللحوم التي تنتجها العراق ، والقطن الذي تنتجه مصر» في حين انه « ليس هناك مجال للشك في أن صناعاتنا قادرة على أن تجعل في متناول يد البلاد العربية منتجات من مختلف الأنواع » [٤٧] .

وفي ١٩٧٧ كتب اقتصادي اسرائيلي يصف نوع العلاقات الاقتصادية التي يتصور قيامها بين اسرائيل وسوريا في حالة حلول السلام بينهما ، على النحو التالي :

« إن سوريا سوف تجد في اسرائيل سوقاً لبعض المنتجات التي تحقق فيها فائضاً في السنوات جيدة المحصول ، كالحبوب . كما أن من المحتمل أيضاً أن توجد سوق في اسرائيل لمنتجات زراعية سورية أخرى كالحيوانات الحية وبعض أنواع الفواكه والخضروات .

---

(٤٦) Z.Y. Hershlag, ed., **Israel-Africa Cooperation; Research Project Progress Report** ([Tel Aviv]: Research Project on Israel-African Cooperation, [1970]), pp.57-72.

(٤٧) Abba Solomon Eban, **Voice of Israel** (New York: Horizon Press, 1957), pp.63,93.

ومن ناحية أخرى ، قد تجد سوريا من مصلحتها أن تشتري بعضاً من السلع المتعددة التي تنتجها الصناعة الاسرائيلية ، بما في ذلك الاسمدة ، والمبيدات الحشرية ، والأدوية والمعدات الكهربائية وغيرها من الآلات والمعدات ومختلف السلع الاستهلاكية . . . إن هذا النوع من التجارة الخارجية ، ربما كان يعني أن تركز سوريا بدرجة أكبر على انتاج السلع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، مستخدمة المياه التي أصبحت متوفرة لديها نتيجة لمشروع سد الفرات ، فتركز على سلع مثل الفواكه والخضروات للتصدير الى اسرائيل وغيرها من البلاد . بينما تؤدي ندرة المياه في اسرائيل وارتفاع اجور العمال بالنسبة لسوريا ، إلى درجة أكبر من اعادة توزيع الموارد في اسرائيل في اتجاه السلع كثيفة الاستخدام لعنصر رأس المال . . . ولعل تطوراً مماثلاً يطرأ أيضاً ، مع الزمن ، على القطاع الصناعي ، حيث تركز سوريا على المنتجات كثيفة الاستخدام للعمل كالمنسوجات وتصنيع المواد الغذائية ومواد البناء وغيرها ، بينما تتجه اسرائيل اتجاهاً متزايد السرعة نحو انتاج السلع ذات التكنولوجيا المتقدمة . إن كل هذا لا يستبعد أن يتجه الاقتصاد السوري بالتدريج نحو انتاج السلع التي تحتاج إلى مستوى متقدم من المعرفة الفنية ، ولكن هذا التطور لا بد بالضرورة ، إذا واجه عوامل مساعدة ، أن يتم عبر فترة أطول بكثير . إن المحاولات التي قامت بها بعض البلاد لاختصار هذا الطريق ، كما حدث في مصر خلال خطة التنمية الخمسية ٦٠ ـ ١٩٦٥ ، يثبت عادة انها عالية التكلفة وتنتج آثاراً عكسية تماماً . بينما نجد أن لبنان والأردن قد ركزا بصفة عامة على تنمية الصناعات الخفيفة ، وحققا نجاحاً في ذلك ، على الرغم من أن مستوى التعليم الذي حققته القوة العاملة في كلا البلدين ، أعلى منه في سوريا . . . إن سوريا لا زالت بلداً زراعياً في الأساس ، وسوف يدعم مشروع سد الفرات إمكانياتها الزراعية . وحيث أن نصف سكانها يشتغلون بالزراعة ، وإن القطاعات الأخرى تعتمد أيضاً على القطاع الزراعي ، فإن من الأهمية بمكان كبير أن تقوم سوريا باستغلال هذه الامكانيات إلى أكبر حد ممكن »[٤٨]

وكتب الكاتب نفسه يصف نوع العلاقات الاقتصادية التي يتصور قيامها بين اسرائيل والأردن :

« إن هناك إمكانيات لعقد اتفاقات تجارية بين اسرائيل والأردن ، يسمح الأردن بمقتضاها باستيراد أنواع متعددة من المنتجات الصناعية الاسرائيلية ، التي لا يقوم الأردن بانتاجها الآن ولا يعتزم انتاجها في المستقبل القريب ، كما يمكن أن تسمح اسرائيل باستيراد بعض السلع الزراعية والصناعية . . . فيمكن مثلاً لسلع كالاسمنت والمنتجات الفخارية وبعض المواد الأولية أن تجد لها سوقاً في اسرائيل . وتجربة الضفة الغربية بعد ١٩٦٧ يمكن أن تبين أن هناك امكانيات كثيرة لتصدير السلع الصناعية الاسرائيلية ، كبعض أنواع المعدات والمبيدات الحشرية اللازمة للصناعة الأردنية ، والمنتجات المعدنية والمعدات

(٤٨) Eliyahu Kanovsky, The Economic Development of Syria: The Economy of Syria (Tel-Aviv: University Pub. Projects, 1977), pp.167-169.

الالكترونية ، ومختلف السلع الاستهلاكية المعمرة وغير المعمرة . . . إن من غير المحتمل أن ينتقل العمال من الأردن لاسرائيل على النحو الذي تحقق منذ ١٩٦٨ من الضفة الغربية وقطاع غزة . . . ولكن قد يكون أكثر احتمالاً ، وأقل إثارة للمشكلات السياسية والاجتماعية ، أن يتم عقد اتفاقات مقاولة بين الصناعات الاسرائيلية والصناعات المقابلة لها في الأردن ، مثلما تمّ عقده بين المشروعات الاسرائيلية الكبيرة ، وبين المنتجين الأصغر في الضفة الغربية وقطاع غزة ، خاصة في صناعة المنسوجات والأحذية ومواد البناء والأثاث . إن مثل هذه الاتفاقيات من شأنها أن تزيد فرص العمالة في الضفة الشرقية للأردن ، خاصة للعمال غير المهرة وشبه المهرة ، وقد تزيد نسبة مساهمة النساء في القوة العاملة »[٤٩] .

أما بالنسبة لمصر فيذهب بعض الاقتصاديين ، مثل بينت هانسن ، إلى أن من الخطأ المبالغة في قدرة الصناعات الاسرائيلية على التفوق على الصناعات المصرية . فيقول « أولاً : أن الصناعات الاسرائيلية ليست بصفة عامة ، عالية الكفاءة في استخدامها للموارد . ففي الماضي اعتمدت الصناعات الاسرائيلية اعتماداً كبيراً على توفر كميات ، تكاد تكون غير محدودة ، من رأس المال الذي ورد إليها بمقابل زهيد أو حتى بدون مقابل . وبالاضافة إلى ذلك تواجه هذه الصناعات الآن المشاكل الناجمة عن التضخم في النفقات بسبب ارتفاع الأجور . إن بعض أوجه النجاح الظاهري الذي حققته هذه الصناعات في التصدير إلى البلاد المتقدمة كان يرجع جزئياً إلى ما قدمته لها الجاليات اليهودية في هذه البلاد من دعم . أما من الناحية الاقتصادية فإن اسرائيل ليست بصفة عامة ذلك المنافس القوي . وتدل بعض الدراسات الحديثة على أنه ، حتى في ظل أسعار الصرف الرسمية الحالية ، لن تواجه بعض الصناعات المصرية الأكثر كفاءة أية مشاكل في منافسة الصناعات الاسرائيلية المقابلة لها . كذلك فإنه يجب أن نتذكر أن القدرة على المنافسة تتأثر بأسعار الصرف ، فإذا حدث وترتب على فتح ابواب التجارة أن حققت الدول العربية الفقيرة عجزاً كبيراً في ميزان التجارة ، فإن الحل سوف يكمن في تخفيض عملاتها (مع افتراض بالطبع ، أنها تطبق سياسات نقدية ومالية ملائمة) ، وهو ما تحتاج هذه الدول إلى عمله من الآن . وثانياً : أن اسرائيل ليس لديها فائض من رأس المال ، وبعد أن تراكمت أرصدة ضخمة لدول النفط العربية الغنية ، فإن من المشكوك فيه ما إذا كانت الولايات المتحدة نفسها ستتوفر لها قدرة تنافسية فيما يتعلق بتوفر رأس المال . أضف إلى ذلك أن فتح أبواب التجارة مع اسرائيل لا يتضمن في

(٤٩) Idem, **Economic Development of Jordan** (Tel-Aviv: University Pub. Projects, 1977), pp.141-143.

حد ذاته اجبارا لعرب على الغاء ما تفرضه من قيود على حركة رأس المال الأجنبي إليها وعلى إقامة المشروعات الأجنبية في أراضيها »[٥٠] .

ليس هناك شك في صحة ما يشير إليه الأستاذ هانسن من قدرة « بعض الصناعات المصرية الأكثر كفاءة » على الصمود أمام منافسة الصناعات الاسرائيلية المقابلة لها ، ولكن هذه الصناعات سوف تشمل فقط تلك التي تعتمد اعتماداً كبيراً على العمل غير الماهر وعلى توفر بعض المواد الأولية ، بينما سوف تعجز عن الصمود أمام هذه المنافسة الصناعات كثيفة الاستخدام للمهارات والخبرة الفنية وكثيفة الاستخدام لرأس المال . ولقد استطاعت اسرائيل احراز تفوقها الحالي في هذه الصناعات الأخيرة ، كالصناعات الكيماوية والمعدنية والكهربائية والحربية والسلع الاستهلاكية المعمرة ، ليس فقط بسبب هجرة رأس المال إليها بكميات كبيرة من الدول الصناعية ، كما يشير هانسن ، بل وأيضاً بسبب هجرة الكفاءات والمهارات إليها من الدول ذاتها ، وهي كفاءات لم تتراكم للدول الصناعية إلا عبر عشرات من السنين من النمو الاقتصادي المستقل ومن الحماية معاً . فالسؤال إذن ليس هو ما إذا كانت مصر قادرة على تصدير بعض السلع الصناعية إلى اسرائيل ، وإنما هو ما إذا كانت العلاقات التجارية بين مصر واسرائيل نتيجة لتحرير التجارة بينهما ، سوف تتسم بالطابع ذاته للعلاقة القائمة بين دولة صناعية متقدمة ودولة « متخلفة » ، من حيث اقتصار الثانية على تصدير قوة العمل غير الماهر ، سواء مباشرة أو متضمناً في صادرات من المواد الأولية أو صناعية بسيطة ، فضلاً عن الخدمات السياحية ، وما إذا كان إلغاء مصر لما كانت تمنحه من حماية لغير ذلك من صناعات قد حرمها من الفرصة نفسها التي تمتعت بها اسرائيل لاستغلال كل امكانياتها لتنمية فروع الصناعة الحديثة .

وليس هناك أي تناقض بين اعتبار هذا التخصص من جانب مصر في انتاج وتصدير السلع كثيفة الاستخدام لعنصر العمل ، نتيجة فتح ابواب التجارة مع اسرائيل ، امراً غير مرغوب فيه ، وبين ما سبق إن ذكرناه من نقد لاتجاه رؤوس الأموال الأجنبية إلى التركيز على انتاج السلع ذات الكثافة المرتفعة لرأس المال . فالقول بضرورة تطبيق فنون الانتاج التي تتلاءم مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة

---

(٥٠) Bent Hansen, «Middle East Development Prospects — What They Look Like in 1973,» in **The Economics and Politics of the Middle East,** ed. Becker, Hansen and Kerr, pp.30-31.

وتتيح فرصاً واسعة للعمالة ، وتتجه منتجاتها لاشباع السوق المحلية أولاً ، مع حماية الصناعات الأكثر استخداماً لرأس المال حتى يبلغ الاقتصاد درجة من النمو تسمح لهذه الصناعات بالقدرة على منافسة الواردات ، هذا القول شيء ، والقول بفتح الأبواب من الآن لاستيراد المنتجات والاستثمارات كثيفة الاستخدام لرأس المال على نحو يكرّس الهيكل الحالي للانتاج بل ويحل الواردات محل بعض المنتجات المحلية ، ويدفع غيرها إلى التصدير بعد أن كانت تتجه إلى إشباع السوق الداخلية ، هو شيء مختلف تماماً .

أما القول بأن فتح أبواب التجارة مع اسرائيل يمنع العرب بالضرورة من فرض ما يريدون من قيود على حركة رؤوس الأموال الأجنبية إليها ، فهو صحيح في ظروف سياسية طبيعية ، ولكنه غير صحيح في ظروف يجري فيها التفاوض على نوع العلاقات الاقتصادية المزمع إقامتها في ظل احتلال عسكري . وهذا هو الذي يفسر لنا ، جزئياً على الأقل ، إصرار اسرائيل على أن تبدأ المفاوضات لعقد اتفاقية تجارية في ظل الاحتلال الاسرائيلي لنحو ثلث سيناء ، وتأخير الانسحاب التام من سيناء إلى ثلاث سنوات من تاريخ التصديق على اتفاقية السلام .

أما القول بأن تخفيض قيمة العملة المصرية من شأنه زيادة القدرة التنافسية للصادرات المصرية ، فإن قيمته العملية تتوقف بالطبع على الفارق النسبي بين نفقات الانتاج ليس فقط في مصر واسرايل ، بل وبين نفقات الانتاج في مصر والدول الصناعية المتقدمة في أوروبا والولايات المتحدة التي دخلت اسرائيل معها مؤخراً في اتفاقات تجارية منحت بمقتضاها معاملة تفضيلية في السوق الاسرائيلية. ومن الصعب القول بقدرة الصناعات المصرية الأقل اعتماداً على العمل غير الماهر أن تنافس صادرات هذه الدول في السوق الاسرائيلية أو المصرية كنتيجة لمجرد تخفيض سعر الصرف . ولسنا في حاجة أيضاً إلى التذكير باختلاف الموقف النفسي للمستهلك المصري والمستهلك الاسرائيلي فيما يتعلق بإقبال كل منهما على شراء السلع الوطنية أو الأجنبية ، بصرف النظر عن مستوى الجودة والسعر . كذلك تجدر الاشارة إلى أن النفع الذي يمكن أن يعود على بعض الصادرات المصرية من الانفتاح على السوق الاسرائيلية ، حتى بصرف النظر عن نوع هذه الصادرات ، لا يمكن مقارنته بالنفع العائد على اسرائيل من انفتاحها على مصر بسكانها البالغ عددهم ١١ مرة قدر سكان اسرائيل ، .وبالنظر إلى اتجاه المستهلك الاسرائيلي أكثر فأكثر إلى زيادة نسبة استهلاكه من السلع الواردة من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث قدّر البعض أن نحو نصف

الواردات الاسرائيلية لا يتوفر إلا في تلك الدول (٥١) .

وأخيراً ، فإن القول بأن اسرائيل ليس لديها فائض من رأس المال لتصديره وإن فوائض إيرادات النفط العربية من شأنها أن تزيد من القدرة التنافسية الناتجة عن وفرة رأس المال ، للاقتصادات العربية ، حتى في مواجهة الاقتصاد الأمريكي ، يرد عليه بأن العبرة في مدى توفر رأس المال كعامل مؤثر في القدرة التنافسية لصناعة في مواجهة أخرى ، لا تكمن في مجرد تحقيق المدخرات ، بل في قدرة أي من الصناعتين على تعبئته . وفي ظروف يسمح فيها للبنوك الأجنبية وفروعها في البلاد العربية بحرية اجتذاب المدخرات المحلية ورأس المال العربي ، ليس من الصعب التنبؤ بأي الصناعات سوف تظفر في النهاية بهذه المدخرات (٥٢) .

□ □ □

لن نتعرض هنا لما لا بد أن يترتب على هذا النمط الجديد من أنماط التبعية الاقتصادية من آثار على درجة استقلال الدول العربية ومدى تمتعها بحرية الارادة

---

(٥١) Preston and Nashashibi, **Trade Patterns in the Middle East,** p.56.

(٥٢) بشأن دور البنوك الاجنبية في تعبئة المدخرات المحلية في البلاد العربية، بما في ذلك بعض دول النفط التي لا تسمح بانشاء فروع للبنوك الاجنبية في ارضها كالكويت، انظر:

جورج قرم، **الاقتصاد العربي أمام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا** ([بيروت]: دار الطليعة، [١٩٧٧])، ص١٤٦.

وتجدر الاشارة الى أن الاستاذ بنت هانسن قد غير رأيه فيما يتعلق بأثر تحرير العلاقات الاقتصادية بين العرب واسرائيل، دون سبب واضح، فيما بين ١٩٧٠ و١٩٧٣ . فبعد ان عبر في ١٩٧٠ عن اعتقاده بأن «البلاد العربية لم تخسر كثيرا، على اية حال، من عدم وجود علاقات اقتصادية بينها وبين اسرائيل.»

Bent Hansen, «Economic Development in Egypt,» in **Economic Development and Population Growth in the Middle East,** ed. Cooper and Alexander.

. . . كتب في عام ١٩٧٣ «ان هذا القول ربما كان صحيحاً في الماضي، أما في المستقبل فربما كانت المنافع التي يمكن أن يجنيها العرب كبيرة.»

Idem, «Middle East Development Prospects — What They Look Like in 1973,» in **The Economics and Politics of the Middle East,** ed. Becker, Hansen and Kerr, p.35.

وهو يشير في مقاله الاخير الى ان من بين المنافع التي يمكن ان يحققها العرب من تحرير العلاقات الاقتصادية مع اسرائيل، هو امكانية قيامهم ببيع المياه لاسرائيل، لمجرد ان«نظام الزراعة الحالي في مصر يحقق فائضا في المياه، وتذهب كميات كبيرة من مياه النيل الى البحر دون استخدام.» كذلك يشير الى ان لبنان يمكنه ايضا ان يبيع المياه لاسرائيل، لان لبنان «لم يستخدم حتى الان مياه نهر الليطاني.»

Ibid., pp.30-31.

السياسية ، سواء في ذلك دول العجز أو دول الفائض في رأس المال . فالأمر هنا من الوضوح بحيث لا يحتاج إلى بيان . وعلى الاقتصاديين والساسة العرب أن يفاضلوا بين ما يمكن أن يجلبه هذا النظام الاقتصادي الجديد من نفع يتمثل في زيادة حصيلة الدولة من عملات أجنبية ، وبين فقدان الدولة لقدرتها على اتخاذ مواقف سياسية مستقلة. كما أن عليهم أن يفاضلوا بين استخدام ما لديهم من سلاح في تحرير أراضيهم وتحقيق آمالهم القومية ، وبين استخدامها في حروب أفريقية أو آسيوية ، تدار عن طريق « التحكم من بعد » ، ولا صلة للعرب بها من قريب أو بعيد . وسوف نقتصر في الفصل التالي على مناقشة الآثار الاقتصادية والثقافية لهذه الصورة الجديدة من صور الانفتاح الاقتصادي .

الفصل الرابع

محنة الانفتاح الجديد (*)

(*) استعنت في الصفحات التالية ببعض النقاط الواردة في محاضرتين، القيت احداهما بالمعهد العربي للتخطيط بالكويت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٨، ونشرت بعنوان: «اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقويم تجارب التنمية العربية،» المستقبل العربي، العدد ٥ ، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩، ص ٤ـ ١٥. والقيت الاخرى في مؤتمر الاقتصاديين المصريين، الثالث، القاهرة، اذار (مارس) ١٩٧٨، ونشرت بعنوان: «بعض قضايا الانفتاح الاقتصادي في مصر.»

(١)

من الخطأ الظن بأن سياسة الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة تتعارض بالضرورة مع النجاح في تحقيق معدل عال لنمو الناتج القومي الاجمالي عبر فترة ممتدة . فقد يستمر هذا المعدل المرتفع طالما استمر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة أو المعونات الأجنبية التي تأتي لخدمتها . وقد تنشط الاستثمارات الأجنبية في استغلال الثروة المعدنية ، وفي إقامة صناعات أو انتاج محاصيل زراعية بغرض التصدير . وقد تزدهر أنواع مختلفة من الخدمات كالتجارة والسياحة والخدمات المالية والإسكان . وأمامنا تجارب مختلفة اقترنت فيها سياسة الباب المفتوح بارتفاع ، لم يكن دائماً قصير الأمد ، في معدل النمو ، وُصِفَ في بعض الأحيان بالمعجزة .

. ففي البرازيل ارتفع معدل النمو في السنوات التالية لسنة ١٩٦٨ إلى ما يقرب من ١٠٪ سنوياً ، وحققت كينيا معدلاً بلغ ٦-٧٪ بعد ١٩٦٣ . ومن بين الدول العربية حققت دول النفط معدلات نمو خيالية جاوزت في بعض الأحيان ٢٠٪ سنوياً ، وليس هناك ما ينبيء بانخفاض هذه المعدلات قبل أن يبدأ النفط بالنضوب . وحقق لبنان معدلاً للنمو بلغ في المتوسط ٦,٢٪ سنوياً خلال الفترة ٦٥ - ١٩٧٣ ، بفضل تدفق الودائع المصرفية من دول النفط وازدهار السياحة ، وحقق الأردن طوال الخمسة عشر عاماً السابقة على حرب ١٩٦٧ معدلاً يزيد على ٩٪ سنوياً بفضل تدفق المعونات الأجنبية عليه ، وعاد في السنوات الثلاث (٧٤ - ١٩٧٦) ينمو بمعدل يزيد على ٧٪ سنوياً نتيجة الزيادة الكبيرة في إنتاج الفوسفات وازدهار حركة البناء . وفي سوريا تجاوز معدل النمو السنوي خلال السنتين التاليتين لحرب اكتوبر ١٣٪ ، وتشير إحصاءاتها إلى أن الناتج المحلي الإجمالي ،

بالأسعار الثابتة ، قد تضاعف تقريباً فيما بين ٧٠ و١٩٧٥ ، لأسباب من أهمها زيادة صادراتها زيادة كبيرة ، حجماً وقيمة ، من النفط والفوسفات .

ولكن من الخطأ أيضاً تعليق الأمل في رفع مستوى معيشة فئات السكان ذوي الدخول الدنيا ، وفي إشباع حاجاتهم الأساسية ، من مأكل وملبس ومأوى ومياه صالحة للشرب ، ومن الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات ، على مجرد النجاح في زيادة معدل النمو في الناتج القومي بصرف النظر عن نمط هذا النمو .

ففي خلال ربع القرن الماضي استطاعت البلاد الأقل دخلاً ، مأخوذة ككل ، تحقيق معدل للنمو يتراوح بين ٥-٦ ٪ سنوياً ، دون أن تحقق نجاحاً يذكر في رفع مستوى المعيشة لنسبة قد تتجاوز ٤٠٪ من سكانها ، وهي التي تمثل أقل السكان دخلاً . فطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة ، كانت نسبة البطالة في الدول « المتخلفة » نحو ٢٧ ٪ من إجمالي القوة العاملة في ١٩٦٠ ، فارتفعت هذه النسبة إلى نحو ٣٠٪ في ١٩٧٠ . بل إنه حتى في تلك الدول التي حققت معدلات نمو بالغة الارتفاع ، لا زالت نسبة كبيرة من السكان لا تتمكن من إشباع حاجاتها الأساسية ، ولا يبدو أنها تحقق تقدماً يذكر في هذا الصدد . وقد عبر عن ذلك رئيس سابق للبرازيل بقوله : « إن البرازيل في حالة طيبة للغاية ، ولكن ليس كذلك حال سكانها » .

أما في البلاد العربية ، فإذا كان من السهل العثور على احصاءات معدل النمو في الناتج القومي فإنه ليس بهذه السهولة العثور على الاحصاءات المتعلقة باستهلاك الغذاء أو بتوفر المياه الصالحة للشرب أو المسكن أو الملبس المناسبين ، أو خدمات المواصلات أو التعليم أو الصحة ، أو بمعدلات العمالة والبطالة . ومع ذلك فالبيانات الواردة في الجدول (١٥) ، على قلتها ، وعلى كثرة الفراغات الدالة على « عدم توفر البيانات » ، تكفي للدلالة على أن المستوى الذي حققته دول المشرق العربي في اشباع هذه الحاجات ما زال منخفضاً للغاية إذا قورن بالحد الأدنى الواجب توفره . ويكفي لبيان ذلك أن نلاحظ أنه من بين دول المشرق العربي التي تتوافر عنها الاحصاءات ، لم يبلغ متوسط استهلاك السكان من السعرات الحرارية في ١٩٧٠ الحد الأدنى من احتياجات الفرد منها إلا في دولتين ، وهما سوريا وليبيا ، ولم تبلغ أي منها الحد الأدنى الذي تشير منظمة الأغذية والزراعة بوجوب توفره من البروتين (٧٥ جراماً للفرد في اليوم) ، ولم تبلغ غير ثلاث دول (ليبيا والسودان واليمن الجنوبي) الحد الأدنى من استهلاك البروتين الحيواني (٢٣ جراماً للفرد في اليوم) ، كذلك فإنه حتى فيما يتعلق بالدول التي تجاوز متوسط استهلاكها الحد

الأدنى ، فإن مقدار هذا التجاوز هو من الضآلة بحيث يرجح ارتفاع نسبة السكان التي لم تبلغ بعد هذا الحد . أما الأرقام المتعلقة بمعدل وفيات الأطفال أو نسبة الأمية أو بتوفر مياه الشرب فإنها واضحة الدلالة بذاتها ولا تحتاج إلى تعليق ، بل إننا نعلق أهمية حتى على الفراغات الدالة على عدم قيام الدولة بجمع الإحصاءات الخاصة بهذه المؤشرات[1] .

---

(١) لا تتضمن المؤشرات المذكورة بالجدول (١٥)، بالطبع، كل المؤشرات التي تتوفر عنها الاحصاءات، ولكننا استبعدنا الكثير من البيانات المنشورة والتي تواتر استعمالها، لاعتقادنا في قلة دلالتها. فالاحصاءات الدالة مثلا على عدد الاطباء أو أسِرة المستشفيات لكل ألف من السكان هي احصاءات قليلة الدلالة على مستوى الخدمات الصحية التي يتمتع بها غالبية السكان بالفعل لما نعرفه من ميل الاطباء والمستشفيات في الدول العربية الى التركز الشديد في العاصمة. ومن ثم فضلنا ان نورد معدل الوفيات للاطفال الذين لا تزيد اعمارهم عن سنة واحدة، كمقياس تقريبي للحالة الصحية بوجه عام. كذلك فالاحصاءات المنشورة الدالة على معدلات القيد بالمدارس لا تعكس نسبة التسرب، التي نعرف مدى ارتفاعها، كما انها لا تخبرنا بشيء بالطبع عن كفاءة التعليم ومضمونه. ومن ثم اكتفينا هنا بالاحصاءات الدالة على نسبة الامية. بل انه حتى فيما يتعلق ببعض المؤشرات الواردة بالجدول (١٥) يجب ان نتناوله بكثير من التحفظ. فمعدلات البطالة المتوفرة والتي يتضمنها هذا الجدول تتعلق بالبطالة المكشوفة لا المقنعة، وهي الأكثر اهمية في الدول العربية. واحصاءات البطالة المكشوفة نفسها هي من اندر الاحصاءات العربية واقلها دقة كما يتبين من قلة الارقام الواردة بالجدول عنها ومن الملاحظات المقترنة بها. وفي مجلد صدر حديثا عن منظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لغربي آسيا بعنوان: **Manpower and Employment in Arab Countries.Some Critical Issues.** تجد كثيرا من الارقام عن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي، ولكنك لا تكاد تجد رقمًا عن نسبة البطالة في أي بلد عربي، وان لم يمنع هذا من أن يتضمن المجلد «تنبؤاً» بمستوى العمالة في كل البلاد العربية مأخوذة ككل ومضافاً اليها قبرص واسرائيل وتركيا في سنة ١٩٩٠!

Seminar on Manpower and Employment Planning in Arab Countries, International Labour Office / Economic Commission for Western Asia, Beirut, May 1975, **Manpower and Employment in Arab Countries. Some Critical Issues.** Selected Papers and Reports (Geneva: ILO, 1976).

وقل مثل ذلك على الاحصاءات الدالة على مدى توفر السكن، الذي تقيسه الاحصاءات المتوفرة بعدد الاشخاص للحجرة الواحدة، اذ ليس من الواضح تماما ما اذا كان من الافضل ان يكون عدد الاشخاص للحجرة الواحدة هو ٢,٥ شخصا، كما هي الحال في السودان مثلا، أو ٠,٨ شخص كما هي الحال في البلاد الصناعية. فالاكثر اهمية هو حالة المسكن ومدى ملاءمته لسكنى الآدميين، وهو ما لا تبينه البيانات التي يجري جمعها.

جدول رقم (١٥)
مدى إشباع بعض الحاجات الأساسية
في دول المشرق العربي
(أ) الغذاء ومياه الشرب والمسكن

الدولة	السعرات الحرارية (الاستهلاك الفعلي كنسبة مئوية من الاستهلاك الضروري)		استهلاك الفرد في اليوم من كافة أنواع البروتين (جرام)[١]		استهلاك الفرد في اليوم من البروتين الحيواني (جرام)[١]		النسبة المئوية من إجمالي المساكن التي لا تصلها أنابيب مياه الشرب		عدد الأشخاص للحجرة الواحدة في المدن	
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠
البحرين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	٨٨	٩٤	٦٦	٦٦	١٧	١٦	٦٠	-	١,٦	-
العراق	٨٣	٩٣	٥٦	٦٢	٢٠	١٧	-	-	-	-
الأردن	٩٠	٩٤	٥٧	٦٠	١٦	١٨	٧٩	-	-	-
الكويت	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
لبنان	٨٥	٩٦	٦٠	٧٠	-	١١	٤٣	٣٤	٢,٢	٢,١
ليبيا	٧٥	١٠٨	٤٤	٦١	١١	٢٤	-	-	-	-
عمان	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	٨٦	٨٦	٥٦	٥٦	-	١٣	-	-	-	-
السودان	٨١	٩١	٥٥	٦٣	-	٢٤	-	٣٦	-	٢,٥
سوريا	١٠٢	١٠٢	٧٤	٧٠	٢٨	١٦	٥٨	-	٢,١	-
الامارات	-	-	-	-	-	-	-	٦٩	-	١,٩
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	٨٤	٨٤	٥٦	٥٦	-	٣٧	-	-	-	-
الدول الصناعية	١١٨,٧	١١٨,٧	٩٠,٤	٩٤,٤	٤٩,٨	٥٥,٠	٦,٨	-	٠,٩	٠,٨
الدول النامية متوسطة وعالية الدخل (٢)	-	-	-	-	-	٣١[٣]	-	٥٩[٣]	-	١,٥[٣]

(تابع جدول رقم ١٥)

(ب) الصحة والتعليم والعمالة

الدولة	عدد وفيات الأطفال دون ١٢ شهراً لكل ألف من المواليد		النسبة المئوية لمن يعرفون القراءة والكتابة لاجمالي السكان البالغين ١٥ سنة فأكثر		نسبة المتبطلين الى إجمالي القوة العاملة	
	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٦٠	١٩٧٠
البحرين	-	-	-	-	-	-
مصر	١٠٩	١٠٣	٢٠	٤٠	٥[٥]	٣[٥]
العراق	-	١٠٤	١٥	٢٦	-	٤[٤]
الأردن	-	٣٦	٣٢	٦٢	٧[٥]	٨[٥]
الكويت	-	٣٧	٤٧	٥٥	٣[٤]	٢[٤]
لبنان	١٠٥	٨٢	-	٦٩	٦[٥]	٦[٥]
ليبيا	-	-	٢٢	-	-	-
عمان	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	٢١	-	-
السعودية	-	-	-	-	-	-
السودان	٩٤	-	-	١٩	-	-
سوريا	-	٩٣	٣٦	٤٠	٩[٥]	٦[٥]
الامارات	-	-	-	٢١	-	٤[٧و٥]
اليمن الشمالي	-	-	-	-	-	-
اليمن الجنوبي	-	٨٠	-	-	٩[٦]	-
الدول الصناعية	٢٧,٦	١٧,١	-	٩٨,٧	٢,٣	٢,٢

(-) غير متوفر

(١) تقدر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة الحد الأدنى لحاجة الفرد في اليوم من اجمالي البروتين بنحو ٧٥ جراماً ومن البروتين الحيواني بنحو ٢٣ جراماً ، كمتوسط عام للعالم ككل.

(٢) باستثناء الدول المصدرة للنفط ذات الفائض من رأس المال.

(٣) في آخر سنة تتوفر عنها الأرقام.

(٤) تقديرات وطنية أو للبنك الدولي، لا يعرف مصدرها.

(٥) طبقاً لإحصاء العينة.

(٦) المتبطلون المسجلون فقط.

(٧) أبو ظبي فقط.

المصدر :

International Bank for Reconstruction and Development, **World Tables 1976** (Baltimore; London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1976).

Idem, «World Economic and Social Indicators,» (Washington, D.C.: IBRD, 1977). (Mimeographed).

ولا يمكن في اعتقادنا أن نرد هذا الفشل في تحقيق تقدم ملموس في إشباع الحاجات الأساسية في البلاد العربية إلى مجرد الانخفاض في مستوى الدخل . ففي ١٩٧٠ كان متوسط الدخل في ثمان من هذه الدول يزيد على ٥٠٠ دولار في العام ، وهو الحد الذي كان يعتبره تقرير بيرسون في أواخر الستينات ملائماً للتمييز بين الدول « المتخلفة » وغيرها ، ولا نظن أن مثل هذا الدخل (الذي يمثل نحو ٢٥٠٠ دولار للعائلة في السنة) يعتبر غير كاف لاشباع الحاجات الأساسية في ظل تركيب مختلف للانتاج . كذلك نلاحظ أن الدول السبع التي كان متوسط الدخل فيها يقل عن هذا القدر في ١٩٧٠ (وهي مصر والسودان والأردن وعمان وسوريا واليمنين) لا يظهر أن مستوى إشباع بعض الحاجات الأساسية فيها كان أقل بوجه عام منه في بعض الدول الأكثر دخلاً بكثير ، بل نجد أن العكس هو الصحيح فيما يتعلق ببعض المؤشرات . ففي استهلاك الغذاء مثلاً ، نجد أن معظم هذه الدول السبع لم يكن أسوأ حالاً ، فيما يناله الفرد من السعرات الحرارية ، من السعودية مثلاً ، وفي استهلاك البروتين الحيواني لم تكن مصر أو السودان أو اليمن الجنوبي أسوأ حالاً من السعودية أو لبنان . والأرجح أن ينخفض الفارق بين المجموعتين من الدول بدرجة ملحوظة ، فيما يتعلق باشباع الحاجات الأساسية ، إذا عمدنا إلى المقارنة ليس بين المتوسطات ولكن بين مستويات الاستهلاك لفئات الدخل الدنيا .

إن بعض الكتابات الحديثة وأكثرها حماساً لاستراتيجية التركيز على إشباع الحاجات الأساسية ، ما زال يساهم بشكل غير مباشر ، في تكريس هذا الخطأ الشائع ، وهو أن التقدم في إشباع الحاجات الأساسية يتوقف أساساً على رفع معدل النمو . فتقدم لنا بعض الكتابات تمرينات عقلية شيقة غرضها محاولة الاجابة على السؤال : ما هو معدل نمو الدخل القومي المطلوب الذي يمكن ، لو تحقق ، أن يضمن إشباع الحاجات الأساسية لأقل السكان دخلاً ؟ من ذلك تقرير حديث لمنظمة العمل الدولية [٢] ، يتساءل عما يمكن عمله من أجل تحقيق إشباع الحاجات الأساسية لنسبة العشرين في المائة من السكان الأقل دخلاً مع نهاية هذا القرن . ويقول إن هناك طريقين أساسيين (أو مزيجاً بينهما). أحدهما هو رفع معدل نمو الدخل القومي مع افتراض بقاء نمط توزيع الدخل على ما هو عليه . فدول أمريكا اللاتينية مثلاً تحتاج من أجل تحقيق هذا الهدف إلى تحقيق معدل نمو في الدخل القومي ، حتى نهاية القرن ، يتراوح بين ٧ و٨٪ سنوياً للدول متوسطة الدخل

(٢) International Labour Office, **Employment, Growth and Basic Needs** (Geneva: ILO, 1976).

و٤ , ٩٪ للدول الأقل دخلاً . والدول الآسيوية باستثناء الصين ، تحتاج إلى تحقيق معدل نمو قدره ٧ , ٩٪ ودول النفط في أفريقيا والشرق الأوسط ٣ , ١١٪ ، وبقية أفريقيا ١ , ١١ ـ ٢ , ١١٪ ، أما الصين فتحتاج إلى تحقيق معدل للنمو لا يزيد على ٦٪ سنوياً بسبب ما تتمتع به بالفعل من نمط لتوزيع الدخل أقرب إلى المساواة . ويستخلص التقرير من ذلك أن هذا الطريق ، وإن كان سهلاً بالنسبة للصين (إذ حققت الصين بالفعل معدلاً للنمو بلغ في المتوسط ٣ , ٦ ٪ سنوياً في الفترة ٦٥ ـ ١٩٧٣) وبالنسبة لدول النفط (إذ حققت معظمها أو تجاوزت المعدل المطلوب في السنوات الماضية) ، فإن هذا الطريق ليس سهلاً بالنسبة لمعظم الدول الأخرى بسبب ارتفاع معدل النمو المطلوب بالمقارنة بما تحققه الآن بالفعل [٣] .

إن الاعتراض على مثل هذه التمرينات لا يكمن في فساد منطقها ، بل في عدم واقعية ما تقوم عليه من افتراض مؤداه أن نمط توزيع الدخل لا يتأثر بنمط التنمية ، ومن ثم تطرح سؤالاً لا تفيد كثيراً محاولة الأجابة عليه . إذ ما هي جدوى التساؤل عن معدل نمو الدخل المطلوب بافتراض بقاء توزيع الدخل على ما هو عليه ، إذا كان من الأرجح أن يزيد توزيع الدخل سوءاً كلما ارتفع معدل النمو ، بحيث لا تصل ثمرات التنمية أبداً ، أو في المستقبل المنظور ، إلى أقل السكان دخلاً ؟ يقول التقرير :

«إن الدول المصدرة للنفط لا تحتاج إلى اكثرمن الاستمرار في تحقيق ما تحققه الآن من معدل النمو ، من اجل الوصول إلى الهدف (وهو إشباع الحاجات الأساسية لأقل السكان دخلاً) ، فهي إذن لا تحتاج إلى اتخاذ اية اجراءات لاعادة توزيع الدخل »[٤] .

ولكن لو كان هذا الرأي صحيحاً لكان المفروض أن نرى في دول النفط تقدماً في إشباع هذه الحاجات أكبر بكثير مما تحقق بالفعل منذ بدأت عائدات النفط تتدفق على هذه الدول ، ولرأينا تفوقاً ملحوظاً لهذه الدول على الدول العربية الأخرى التي لم تتمتع بمثل هذه المعدلات العالية للنمو ، وهو ما رأينا عكسه .

والبديل الآخر الذي يقدمه التقرير هو إعادة توزيع الدخل : فيتساءل عن الدرجة اللازمة من هذا التعديل المطلوب في نمط توزيع الدخل ، بافتراض معدل « معقول » للنمو ، هو ٦٪ سنوياً ، وهو المعدل الذي حققته الدول النامية في

(٣) Ibid., pp.40-41.

(٤) Ibid., p.42.

المتوسط خلال السنوات ٦٥ ـ ١٩٧٣ . ويقول التقرير ان نسبة العشرين في المائة من السكان الأقل دخلاً في الدول النامية تحصل على نصيب من الدخل القومي يتراوح بين ٤٪ و٦٪ (باستثناء الصين التي يبلغ هذا النصيب فيها ٣, ١١٪) فإذا افترضنا معدلاً للنمو في الدخل القومي قدره ٦٪ سنوياً حتى سنة ٢٠٠٠ ، فإن المطلوب لكي يتم إشباع الحاجات الأساسية لهذه الفئة من السكان أن يزيد نصيبها في الدخل القومي إلى نسب تتراوح بين ٧, ٩ ٪ (في دول أمريكا اللاتينية متوسطة الدخل) و٥, ١٦ ٪ (لدول أفريقيا الاستوائية) ، أي أن يتضاعف هذا النصيب بما يتراوح بين مرتين وثلاث مرات قدر حجمه الحالي . ولكن هذا البديل بدوره يصور قضية توزيع الدخل تصويراً ميكانيكياً محضاً ، وكأن هناك عدداً لا نهائياً من أنماط التوزيع ، ومن الأنصبة التي يمكن أن تحصل عليها نسبة العشرين في المائة من السكان ، والتي يمكن أن يتحقق أي منها في ظل معدل نمو معين هو ٦٪ سنوياً ، بغض النظر عن نمط التنمية المتبع ، أو بعبارة أخرى ، بغض النظر عن مصدر هذا النمو وطبيعته .

الحقيقة هي أن وصول ثمرات التنمية إلى الفقراء لا يتوقف على معدل النمو بقدر ما يتوقف على نمطه . ولكل نمط من أنماط التنمية (أي لكل طريقة من طرق رفع معدل النمو) نمط معين لتوزيع الدخل يتوافق معه ويتحدد به . بعبارة أخرى : « فلتخبرني عما تنتج ، وبأي فن انتاجي قمت بإنتاجه ، أخبرك عمن يذهب إليه هذا الانتاج » . وسوف أحاول فيما يلي أن أبين لماذا يجب أن نتوقع أن تعجز ثمرات التنمية عن الوصول إلى الفقراء في دولة تتبع نمط الانفتاح الاقتصادي على الدول الصناعية المتقدمة ، فتعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة الخارجية مع هذه الدول ، وعلى المعونات أو الاستثمارات الأجنبية ، وعلى التكنولوجيا القادمة منها .

(٢)

لا يجدي كثيراً في هذا الصدد ، ترديد الانتقادات العديدة التي توجه إلى شروط التجارة الدولية بين الدول الصناعية والدول الفقيرة ، وإلى حركات رؤوس الأموال بينهما ، كلما كانت هذه الانتقادات تدور حول مجرد ضآلة النفع الذي يعود على الدول الأقل نمواً من الدخول في هذه العلاقات . فالقول بأن العلاقات الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة هي علاقات غير متكافئة ، بمعنى أن الجزء الأكبر من نفعها يعود على الدول الغنية ، لا يكفي بذاته لالقاء المسؤولية على هذه العلاقات في تفسير عجز الدول الفقيرة عن اشباع الحاجات الأساسية للسكان الأقل دخلاً . إذ أن

الدخول في علاقات غيرمتكافئة أو علاقات قائمة على الغبن أو الاستغلال ، قد يكون أفضل لهذه الفئة من السكان ، من عدم قيام علاقة على الإطلاق . إن التعارض الحقيقي بين نمط التنمية الذي يقوم على الانفتاح على الدول الصناعية المتقدمة وبين هدف إشباع الحاجات الأساسية ينبع أساساً من الحقيقة الآتية : وهي أن الدول الصناعية المتقدمة ليس في سلتها الزاخرة بالسلع والخدمات إلا القليل مما يمكن به إشباع الحاجات الأساسية للسكان الأقل دخلاً في الدول الفقيرة ، وتحرص الدول الصناعية في الوقت نفسه على تصريفه .

إن الدول الصناعية تنتج بالفعل الضروري والكمالي ، كما أنها تتقن فنون انتاج السلع الضرورية والكمالية على السواء . ولكنها ، بسبب مرحلة النمو المتقدمة التي بلغتها لا تحقق أكبر نفع من بيع السلع التي تعتبرها البلاد الفقيرة أكثر ضرورة ، ولا فنون الانتاج التي تعتبرها هذه الدول أكثر ملاءمة . إن الدول الصناعية المتقدمة قد تقبل الدخول في علاقات تجارية مع الدول الفقيرة تبيع بمقتضاها سلعة ضرورية كالقمح الذي يتوفر لديها فائض منه ، بل من الممكن أن تعطي القمح مجاناً في صورة معونات ، ولكن بشرط أن تكون الدولة المشترية للقمح أو المتلقية للمعونة « زبوناً جيداً » . والزبون الجديد هو من يكون على استعداد لشراء كميات وفيرة من السلع الأخرى التي يحتاج البائع إلى تصريفها وتحقق له ربحاً عالياً ، كالسيارات أو الأجهزة الكهربائية أو الأسلحة . فالعلاقة هنا شبيهة بما نصادفه أحياناً في حياتنا اليومية عندما يعرض علينا البائع سلعة ضرورية كهدية مجانية ، بشرط أن نقبل أن نشتري منه كمية كبيرة من سلعة لا يجد من يشتريها ولا تلبي حاجة ضرورية بالنسبة لنا . ومن الحماقة أن نطلب من البائع أن يعطينا الهدية ، أو حتى أن يبيعها لنا ، دون أن نتم بقية الصفقة .

إن هذا هو الذي يفسر لنا كيف تتدفق على الدول الفقيرة سلع ، قد تؤدي وظيفة حقيقية في الدول المنتجة لها ، ولكنها لا تكاد تحقق أية وظيفة في الدولة المستوردة لها . فمنذ نحو مائة عام اضطر الخديوي المصري تحت ضغط شركة بريطانية كانت تبحث عن أسواق لتصريف معدات السكك الحديدية إلى التعاقد مع هذه الشركة لمد خط للسكك الحديدية بين القاهرة والسويس لم يكن للاقتصاد المصري في ذلك الوقت أدنى حاجة إليه . واليوم تتعاقد الدول الفقيرة تحت ضغط بائعي الأسلحة على تزويد جيشها بأحدث الأسلحة استعداداً لحرب لا يمكن أن تقوم ، وتقتني آلات حاسبة الكترونية قبل أن تتوافر لديها كمية كافية من البيانات الدقيقة ،

بل ودون أن تكون لديها حاجة إلى مستوى رفيع من الدقة في المعلومات . وتنفق مبالغ طائلة ، تحت تأثير نصائح الخبراء الأجانب ، على اعداد ما يسمى بدراسات الجدوى لتقويم ما يعرض عليها من مشروعات ، في الوقت الذي لا يحتاج الأمر إلى أكثر من منطق سليم لادراك أن المشروع محل البحث إما لا غنى عنه أو لا طائل على الإطلاق من ورائه .

إن هذا هو الذي يفسر لنا أيضاً ما نلاحظه من أنه ليس هناك ظلال أو درجات متعددة للانفتاح أو الانغلاق ، إذ أن حرية هذه الدولة في الاختيار بين ما تحصل وما لا تحصل عليه هي حرية محدودة للغاية . فهي إذا أصرت على أن تحصل على السلع والاستثمارات الضرورية وحدها منع عنها الضروري والكمالي ، وإذا لم تصر على شيء تدفقت عليها السلع والاستثمارات التي ليست لديها أدنى حاجة إليها . وهو يفسر لنا أيضاً قلة الجدوى من تعليق الآمال على ما يمكن للدولة الفقيرة تحقيقه عن طريق التفاوض والمساومة مع الشركات الدولية . فأقصى ما يمكن لهذه الدولة تحقيقه من تقوية قدرتها التفاوضية مع هذه الشركات هو تحسين شروط الصفقة ، ولكنها لا يمكن عن طريقها أن تسترد حريتها في تحديد طبيعتها ، أي طبيعة الاستثمارات نفسها ونوع السلع التي تقوم هذه الشركات بإنتاجها .

وتجربة مصر في منتصف الخمسينات ، عندما حاولت توفير التمويل اللازم لبناء السد العالي بقروض البنك "الدولي ومعونات الدول الغربية ، هي مثال جيد على هذه الحقيقة . فالسد العالي يمكن اعتباره من المشروعات التي أريد بها تحقيق أشباع حاجات أساسية ، ولم يكن لدى البنك الدولي أو الدول الغربية اعتراض على مبدأ تمويله ، ولكنها اشترطت لذلك أن تقبل مصر نوعاً من الوصاية بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها ، والتي كان من شأن اتباعها قبول دخول سلع واستثمارات من نوع آخر تماماً .

وتجربة شيلي في عهد الليندي تقدم مثالاً صارخاً آخر على موقف هيئات المعونة الدولية من دولة تطلب منها معونات لاشباع حاجات أساسية وترفض في الوقت نفسه فتح أبواب اقتصادها للسلع والاستثمارات الاجنبية دون تمييز . ففي الاجتماع السنوي لمجلس محافظي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الذي عقد في واشنطن في ٢٨ أيلول / سبتمبر ١٩٧٢ ، تكلم مندوب شيلي في عهد الليندي ، فرحب أولاً بتأكيد رئيس البنك الدولي على التناقض الواضح بين ارتفاع معدلات النمو في الدول النامية وفشلها في رفع مستوى المعيشة لفئات الدخل الدنيا ، ولكنه أضاف :

« إن حكومة شيلي الحالية قد قامت بجهود كبيرة للتغلب على هذه المشكلة . ففي ١٩٧١ ، وبعد سنوات طويلة من الركود الاقتصادي ، بلغ معدل النمو في شيلي أكثر من ٨٪ ، وانخفض معدل البطالة ، بعد ان كان يزيد على ٨٪ ، إلى اقل من ٤٪ ، وتحقق تحسن ملحوظ جدا في توزيع الدخل لصالح تلك النسبة الكبيرة من السكان منخفضة الدخل التي اشار اليها السيد ماكنمارا . . . ومع ذلك فإنه خلال الاثني وعشرين شهرا التي مرت على الحكومة الحالية في شيلي ، لم تتلق شيلي قرضا واحدا جديدا من البنك الدولي ، على الرغم من تقديمها عددا كبيرا من الطلبات لتمويل مشروعات مدروسة ومفصلة »[٥] .

ولا يختلف الأمر كثيراً في مجال استيراد المعرفة الفنية والتكنولوجيا عنه في ميدان استيراد السلع ورأس المال . فليس للدول الصناعية المتقدمة مصلحة واضحة في أن تسمح للدولة الفقيرة بأن تنقل عنها من فنون الانتاج ما يتفق مع نسب عناصر الانتاج المتوفرة في هذه الدولة ، إذ أن تطبيق هذا النوع من فنون الانتاج لا يساعد من ناحية على تصريف السلع كثيفة رأس المال التي تتمتع فيها هذه الدول بأكبر ميزة نسبية ، ولا يخلق ، من ناحية أخرى ، طلباً على ذلك النوع من الخبرات التي تتفوق الدول المتقدمة فيها بنوع خاص . فإذا قبلت الدولة الفقيرة أن تطبق من فنون الانتاج ما تحرص هذه الدول على تصريفه فإنها ستجد أنها لن تساهم مساهمة تذكر في رفع مستوى العمالة . أضف إلى ذلك أن الشركات الدولية التي تقوم بالاستثمار في الدولة الفقيرة من أجل التصدير ، عليها ، وهي بصدد اختيار الفن الانتاجي ، أن تراعي متطلبات الأسواق التي تقوم بالتصدير إليها . فإذا كانت تنتج في دولة فقيرة لتصدر إلى دولة صناعية ، كما هو الواقع في كثير من الأحيان ، فإن فن الانتاج الذي تجده ملائماً سوف يميل إلى أن يكون كثيف الاستخدام لرأس المال والعمل الماهر إذا قورن بالفن الانتاجي الذي يتطلبه انتاج سلع للسوق المحلية ، حتى لو كان كثيف الاستخدام للعمل غير الماهر إذا قورن بالفن الانتاجي المستخدم في الصناعات المقابلة في الدول الصناعية نفسها . كذلك فإن أذواق المستهلكين في الأسواق التي تنتج لها هذه الشركات ، كثيراً ما تصرف هذه الشركات عن استخدام المواد الأولية المتوفرة محلياً ، فتستبدل بها مواداً مستوردة ، الأمر الذي يؤدي ، فضلاً عن إرهاق ميزان المدفوعات ، إلى ضياع فرص العمالة التي كان من الممكن أن تؤدي إليها الزيادة في الطلب على المواد الأولية المحلية .

---

(٥) من كلمة مندوب شيلي في الاجتماع المشار اليه في المتن، والمنشورة في:
Charles K. Wilber, ed., **The Political Economy of Development and Underdevelopment** (New York: Random House, [1973]), pp.152-153.

وعلى أية حال فإن الشركات الدولية تميل إلى أن تطبق في الدول الفقيرة فنون الانتاج نفسها التي تطبقها في دولها ، لأسباب متعددة ، منها أن مديريها ومهندسيها ليس لديهم عادة معرفة أو ثقة إلا بتلك الفنون ، ومنها حرصها على أن تكون سلعها ذات نمط واحد أياً كان المكان الذي تنتج فيه ، لما يتضمنه ذلك من تخفيض بعض نفقات الانتاج والتوزيع ، ومنها أن حجم عملياتها في الدول الفقيرة لا يشكل عادة إلا نسبة صغيرة من إجمالي انتاجها بحيث لا يبدو أنه يستحق عناء تكييف طرق الانتاج والآلات المستخدمة بما يتناسب مع ظروف هذه الدول (٦) .

إن كل هذا يشير إلى ضآلة ما يمكن أن تساهم به الاستثمارات الأجنبية في زيادة فرص العمالة في الدولة الفقيرة . لقد قدرت فرانسيس ستيوارت حجم العمالة التي يمكن أن يخلقها تطبيق دولة فقيرة لتكنولوجيا ، تمثل كثافة رأس المال بالنسبة للعمل فيها متوسط الكثافة المطبقة بالفعل في الدول الصناعية ، باستخدام المدخرات المحلية للدولة الفقيرة ، وانتهت إلى أن هذا ليس من شأنه أن يسمح بتشغيل نسبة تتجاوز ١٣,١ ٪ من مجموع القوة العاملة في دولة كالبرازيل ، أو ٦,٢ ٪ في دولة كسيريلانكا ، ولا تتجاوز ٠,٣ ٪ من القوة العاملة في دولة كالهند (٧) .

ويشير تقدير حديث آخر إلى أن عدد العمال الذين تستخدمهم الشركات الدولية العاملة في أمريكا اللاتينية ، لكل عشرة آلاف دولار من قيمة مبيعاتها ، هو أقل من نصف عدد العمال الذين تستخدمهم المشروعات الوطنية في مقابل القدر نفسه من المبيعات (٨) .

---

(٦) Frances Stewart, «Technology and Employment in Less-Developed Countries,» in **Employment in Developing Nations: Report on a Ford Foundation Study,** ed. Edgar O. Edwards (New York: Columbia University Press, 1974), pp.90-112.

(٧) اقتطف في:

K. Griffin, «Increasing Poverty and Changing Ideas About Development Strategies,» **Development and Change,** October 1977, p.496.

Barnet and Müller, **Global Reach: The Power of the Multinational Corporations,** p.169.

(٨) ويشير بعض الكتاب الى انه بينما كان تشغيل عامل واحد في بريطانيا في اوائل القرن التاسع عشر لا يتطلب حجما من رأس المال يزيد على مجموع ما يتقاضاه العامل الواحد من اجر خلال ثلاثة او اربعة اشهر، فانه في مصانع الغزل الاوتوماتيكية الحديثة يتطلب تشغيل العامل الواحد ما قد يصل الى مائة الف دولار، او ما يعادل ما يتقاضاه العامل في الهند مثلا خلال اربعة قرون،

Tibor Mende, **From Aid to Re-colonization; Lessons of a Failure** (London: Harper, 1973), pp.20-21.

على إن كل ما قلناه حتى الآن لا يكفي وحده لبيان التعارض بين سياسة الانفتاح الاقتصادي واشباع الحاجات الأساسية . إذ قد يقال رداً عليه : « ولماذا نتوقع من التجارة الدولية أن تشبع كل حاجاتنا ، ومن الاستثمارات الأجنبية أن توظف كل عمالنا ؟ لماذا لا نحاول أن نجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية ، مهما كان أثرها على العمالة تافهاً ، ونطلق حرية استيراد السلع ، مهما كانت سلعاً غير ضرورية ، ونستخدم مواردنا الذاتية في إتمام المهمة وتشغيل بقية العمال في انتاج ما نريد من السلع الضرورية ؟ ». والرد على هذا هو أن الاضافة الضئيلة التي تحققها الاستثمارات الاجنبية لفرص العمل ، وما تضيفه هذه الاستثمارات الأجنبية من رأس مال ومعرفة فنية أو تنظيمية عالية ، يقابلهما اقتطاع من موارد الدولة النادرة من أرض ومهارات فنية وتنظيمية ورأس مال كان يمكن أن توجه إلى انتاج سلع ضرورية فاتجهت بدلاً من ذلك إلى انتاج سلع وخدمات كمالية . فالأرض الزراعية التي كان يمكن أن تتجه إلى انتاج سلع ضرورية ، تتجه إلى انتاج محاصيل تجارية للتصدير ، وأراضي البناء التي كان يمكن أن تخصص للاسكان الشعبي تتجه إلى بناء المساكن الفاخرة أو الفنادق أو الكازينوهات السياحية ، والعمال المهرة والمهندسون الذين كان يمكن أن يعملوا في صناعات تقوم بإشباع حاجات أساسية ، يتجهون للعمل في الشركات الأجنبية التي تقوم بانتاج سلع مختلفة تماماً . بل إنه حتى فيما يتعلق برأس المال ، لا تشكل الاضافة التي تحققها الاستثمارات الأجنبية إلى الموارد المالية للدول الفقيرة إلا نسبة ضئيلة مما يجري استثماره في هذه الدول .

ففي تقرير صادر عن مجلس الشيوخ الأمريكي في ١٩٧٣ ، قُدِّرَتْ مساهمة الشركات الأمريكية الدولية فيما تقوم به من استثمارات خارج الولايات المتحدة بما لا يزيد على ١٥٪ من مجموع استثماراتها [٩] ، ومعنى هذا أن الدول المضيفة

= فاذا أصرت الدولة الفقيرة على أن تقبل من فنون الانتاج الغربية ما تحتاج اليه فعلا وما يتلاءم فقط مع نسب عناصر الانتاج فيها، فان الارجح ان يمنع عنها الملائم وغير الملائم معا. فلا يسع المرء الا ان يتساءل مثلاً عما اذا كان قبيل الصدفة المحضة ان شركات النفط الغربية، التي سمح لها في مصر خلال الستينات بالتنقيب عن النفط، استثناء مما فرضته مصر من قيود على الاستثمارات الاجنبية بالنظر الى افتقار مصر الى المعرفة الفنية اللازمة لها، فشلت في العثور على النفط خلال هذه الفترة، ولم يحالفها الحظ الا بعد ان لجأت مصر الى تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي؟

(٩) United States, Senate, Committee on Finance, **Implications of Multinational Firms for World Trade and Investment and for U.S. Trade and Labour** (Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973).

اقتطفه :

Guy F. Erb and Valeriana Kallab, eds., **Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out** (Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1975), p.82.

تساهم من مواردها المحلية بما لا يقل عن ٨٥٪ مما تقـوم به هذه الشركات من استثمارات في أراضيها . كذلك قُدِّرَ أن ٨٣٪ من إجمالي الاسـتثمارات التـي قامت بها الشركات الدولية الأمريكية في أمريكا اللاتينية في الفترة ٥٧ ـ ١٩٦٥ جرى تمويله محلياً ، إما من أرباح هذه الاستثمارات نفسها أو من المدخـرات المحلية [١٠] . وإنه من بين ٧١٧ فرعاً صناعياً جديداً أنشأتها هذه الشركات في أمريكا اللاتينية خلال الفترة ٥٨ ـ ١٩٦٧ ، كان إنشاء ٣٣١ فرعاً منها (أي ٤٦٪) عن طريق شراء مشروعات وطنية كانت قائمة من قبل [١١] .

هذا الاستخدام لرأس المال الوطني من جانب الشركات الدولية يمثل اقتطاعاً مما كان يمكن أن توجهه الدول المضيفة إلى فروع انتاجية أكثر ضرورة . لا يجوز في رأينا الاحتجاج على ذلك بالقول أن جزءاً من رأس المال الوطني الذي تقوم هذه الشركات بتعبئته ما كان ليوجه إلى الاستثمار أصلاً لولا قيام هذه الشركات باجتذابه ، ومن ثم لا يـعْـتَبَر اقتطاعاً من رأس المال المتاح فعلاً . ذلك أن هذا القول يقوم على افتراض مرفوض ، وهو أن البديلين الوحيدين المتاحين أمام الدولة الفقيرة هما إما أن تترك الشركات الدولية تفعل ما تشاء بمواردها ، أو أن تتولى أمر اقتصادها حكومات مستقلة ولكنها ضعيفة لا تفعل شيئاً لتوجيه هذه الموارد إلى استثمارات مرغوب فيها . فهذا القـول إذن يفتـرض استحالـة قيام حكومات وطنية تغلق أبوابها في وجه الشركات الأجنبية وتقوم في الوقت نفسه بتكوين القنوات اللازمة لتعبئة المدخرات المحلية وتوجيهها إلى فروع الانتـاج الضروري ، في حين أن تجارب الدول العربية وغيرها من دول العالم الثالث تبين ليس فقط أن هذا ليس بالمستحيل ، بل وإن سقوط هذه الحكومات الوطنية عندما سقطت لم يكن في كثير من الأحوال إلا نتيجـة تدخل هذه الشـركات الدولية نفسها .

□ □ □

من هنا تظهر العلاقة الوثيقة بين الانفتاح الاقتصادي ونمط توزيع الدخل لقد درج الاقتصاديون وهم بصدد مناقشة العلاقة بين الانتاج والتـوزيع على التركيز على اثر توزيع الدخل على نمط الانتاج ومعدل نموه ، وإثر توزيع الدخل على الميل إلى الاستيراد ونمطه ، وإهمال العلاقة العكسية والأشد خطراً ، وهو

(١٠) Barnet and Müller, **Global Reach: The Power of the Multinational Corporations,** pp.154-155.

(١١) Ibid., p.139.

اثر نمط الانتاج وسياسة الاستيراد على نمط توزيع الدخل . وقد يرجع ذلك جزئياً إلى أن العلاقة الأولى هي التي يمكن بطبيعتها أن تخضع لأدوات التحليل المألوفة لدى الاقتصاديين . فتوزيع الدخل يحدد شكل الطلب على مختلف السلع والخدمات عن طريق مرونات الطلب الداخلية ، والطلب يؤثر على الربحية النسبية لمختلف فروع الانتاج ، وتتحدد استجابة المنتجين لهذا الطلب عن طريق مرونات العرض ومدى توفر عناصر الانتاج . كذلك يُنْظَر إلى توزيع الدخل على أنه يحدد حجم الميل إلى الاستيراد ونوع السلع المستوردة . أما العلاقة العكسية ، وهي اثر نمط الانتاج وسياسة الاستيراد على توزيع الدخل فلا يمكن تفسيرها إلا بادخال مفهوم السلطة أو القوة كعامل أساسي في التحليل ، وهو مفهوم درج الاقتصاديون على تجاهله لأكثر من سبب (١٢) .

إن قرار التوزيع هو جزء لا يتجزأ من قرار الانتاج والقرارات المحددة لسياسة الاستيراد . فقرار انشاء طريق جديد في العاصمة يتضمن في الوقت نفسه قراراً بالتوزيع ، إذ أن هذا القرار يستبعد من استخدام الطريق كافة سكان الريف الذين لا تطأ أقدامهم أرض العاصمة قط . والسلع الكهربائية هي منتجات عديمة القيمة لذلك الجزء من السكان الذين لم يصل إلى مساكنهم بعد التيار الكهربائي ، كما أن الأفلام الأمريكية المستوردة لا يمكن أن يوزع استهلاكها بالتساوي بين المتعلمين والأميين . كذلك فإن قيام دولة فقيرة بتدريب أخصائي في الأمراض النفسية الناشئة عن سكنى المدن ، أو مهندس متخصص في أجهزة تكييف الهواء ، هذه كلها ليست مجرد قرارات تتعلق بالانتاج وحده ، بل تتضمن في الوقت نفسه تحيزاً في التوزيع ضد تلك النسبة من السكان الذين لا حاجة بهم إلى هذه الخدمات ، فمتى اتخذت مثل هذه القرارات المتعلقة بالانتاج أو الاستيراد ، فإن نمط توزيع الدخل لا بد أن يخضع للتغيير اللازم لتوليد الدخول الكافية لاستهلاك هذه المنتجات . فإذا كان التوزيع القائم لا يسمح بخلق سوق كافية ، تعين على المهتمين باستمرار الانتاج والاستيراد ، اما أن

(١٢) في عرض لتطور الكتابات الاقتصادية في موضوع العلاقة بين التصنيع والعمالة في الدول النامية، ذكر بعض الكتاب أنه «لم يحدث الا في السنوات القليلة الماضية أن بدأ الاقتصاديون يوجهون اهتمامهم على نحو منظم الى أثر نمط الانتاج وتركيبه على حجم العمالة، كما يشير الكاتب الى أنه في عرض سابق بتاريخ ١٩٦٦ للكتابات الاقتصادية عن العلاقة بين التصنيع والعمالة، لم يذكر هذا الموضوع اطلاقاً.

D. Morawetz, «Employment Implications of Industrialization in Developing Countries,» **Economic Journal,** September 1974, pp.502-503.

يخفضوا أسعارها بالدرجة اللازمة ، أو أن يعملوا على إعادة التوزيع لصالح مستهلكين جدد [١٣] .

من هنا نتبين كيف يتعين إدخال عنصر القوة في تحليل العلاقة بين الانتاج والتوزيع . ولكن إذا كان نمط توزيع الدخل في داخل دولة منعزلة عن العالم ، ولا تربطها بالعالم الخارجي إلا علاقات واهية ، لا بد أن يكون محكوماً بالتركيب الطبقي ونوع توزيع القوى الاقتصادية والسياسية داخل هذه الدولة ، فإنه في دولة ذات علاقة وثيقة بالعالم الخارجي ، لا بدّ أن يكون محكوماً إلى جانب ذلك ، بل وربما في الأساس ، بتوزيع القوى بين هذه الدولة والعالم الخارجي . فمن الافراط في التفاؤل أن نتصور أن يقف الأجنبي الحريص على تصريف سلعه موقف المتفرج من نمط توزيع الدخل في الدولة التي يريد غزوها بسلعة . فإذا كانت السلع والاستثمارات الأجنبية على الأبواب ، فلا بد من إعداد الطبقة القادرة مالياً لاستقبالها ، مهما كانت الاستعدادات السياسية والاقتصادية والثقافية اللازمة لهذا الاستقبال . ومن الخطأ أن نتصور أن حكومة الدولة الفقيرة يمكن أن تفتح الأبواب لحرية التجارة والاستثمارات ، بل وللمعونات الأجنبية ، وتحتفظ لنفسها في الوقت نفسه بحرية تطبيق ما تشاء في الداخل من إجراءات لتوزيع الدخل لصالح الفقراء .

إن فنون الانتاج التي تطبقها الاستثمارات الأجنبية في الدولة الفقيرة تتكفل بذاتها بتحقيق جزء من إعادة التوزيع المطلوب لصالح فئات الدخل العليا ، إذ تؤدي كثافة استخدامها لرأس المال والعمل الماهر إلى أن تكوّن الأرباح والفوائد ومرتبات الموظفين والعمال المهرة نسبة عالية مما تولده من دخول بالمقارنة بما تولده من دخل للعمال غير المهرة . ولكن هذا لا يكفي وحده لاحداث إعادة توزيع الدخل المطلوب . إن تصريف أرخص السيارات المستوردة مثلاً قد يتطلب انفاقاً لا يقل عن عشرة أمثال متوسط الدخل السنوي في دولة كمصر ، ومن ثم لا بدّ أن يمنح مستوردوها المحتملون من التسهيلات ما يمكنهم من شرائها . كما أن التوسع في استيراد السيارات يتطلب انفاقاً حكومياً على مختلف بنود الانفاق المساعدة على هذا الاستيراد كبناء الطرق وتوسيعها وإنشاء الجسور الجديدة

---

(١٣) جلال أحمد أمين، «تنمية أم تبعية اقتصادية وثقافية؟» **مجلة مصر المعاصرة**، تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦، ص٤٥٥-٤٥٦.

وتحسين خدمات المرور . . . الخ ، الأمر الذي يفرض على الحكومة من الأعباء ما يمنعها من الاستمرار في تقديم الدعم اللازم لتخفيض اسعار المواد الغذائية مثلاً . كذلك قد تساعد هجرة المهنيين من البلاد العربية ذات العجز إلى بلاد النفط على زيادة استهلاك السلع الجديدة ، ولكن على حكوماتهم أن تحيطهم أيضاً بمختلف أنواع الرعاية والامتيازات التي تضمن تحقق هذه الزيادة ، كإعفائهم من الضرائب وإعطائهم الأولوية في شراء الحصص في العمارات السكنية . . . الخ .

نحن نجد إذن من الصعب التوفيق بين دعوة بعض أنصار الانفتاح الاقتصادي إلى تحرير القطاع الخاص ، الأجنبي والوطني ، من القيود ، وتحرير المبادلات التجارية مع الدول الصناعية ، ودعوتهم في الوقت نفسه إلى التخفيف من أعباء المعيشة على الطبقات الدنيا وإلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل . فالغاء القيود على نشاط القطاع الخاص وعلى الاستثمارات الأجنبية وتوفير الحوافز الكافية لها لا بد أن يشمل أيضاً تحريرها من التقيد بحد أدنى للأجور وبتوفير مزايا مادية وعينية للعمال ، ومن التقيد باستخدام فنون الانتاج الأكثر توفيراً لفرص جديدة للعمل . والتأكيد على مسؤولية دعم السلع وتوظيف الخريجين عن عجز الموازنة الحكومية لا يستقيم مع الدعوة إلى التخفيف من أعباء الطبقات الفقيرة ، وإنما الذي يستقيم مع التخفيف من هذه الأعباء التأكيد على ضغط النفقات العامة غير الضرورية والانفاق الحكومي البذخي ، وزيادة أسعار الضرائب على الدخل ، وهو ما لا يمكن القول بأن سياسة الانفتاح تساعد عليه .

ولا يصح في رأينا في الرد على هذا ، القول بأنه ليس المقصود بالانفتاح الاقتصادي هو عدم فرض أية قيود على نشاط القطاع الخاص أو الاستثمار الأجنبي بل يمكن أن يقترن الغاء كثير من هذه القيود بالأصرار على التزام هذا النشاط بالأهداف الاجتماعية التي تحددها الدولة . وخطأ هذا الرأي يكمن في تصور أن الدولة الفقيرة تتمتع بدرجة عالية من حرية اختيار درجة تبعيتها للخارج أو استقلالها عنه . والحقيقة أنه متى قبلت الدولة درجة معينة من السير في طريق التبعية فإنها على الأرجح سوف تنزلق إلى منتهاه . وإذا اختارت درجة معينة من الاستقلال الاقتصادي فإنها ستضطر أيضاً إلى الانزلاق إلى منتهاه . يرجح هذا الرأي أن من أسهل الأمور تصنيف دول العالم الثالث إلى دول تتبع

نمط ساحل العاج أو أمريكا اللاتينية في التنمية ، أو نمط الصين أو تنزانيا ، وإنه يندر أن تصادف دولة يصعب الحكم على ما إذا كان نمط التنمية فيها ينتمي إلى هذا أو ذاك [١٤] . فإذا حدث وصادفنا مثل هذه الدولة فالأرجح أن نجد من الدلائل ما يشير إلى أنها كانت دولة « مغلقة » يجري الآن « فتحها » .

إن هذه العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي وتوزيع الدخل هي التي تفسر لنا لماذا عجزت البلاد العربية بصفة عامة ، رغم نجاح معظمها في تحقيق معدلات عالية أو معقولة للنمو خلال ربع القرن الماضي ، عن تحقيق تقدم مماثل في إشباع الحاجات الأساسية لفئات الدخل الدنيا . وهي تفسر لنا ، من ناحية أخرى ، كيف اقترنت التجارب العربية التي مارست انغلاقاً نسبياً تجاه الدول الصناعية ، رغم قصر أمدها ، بدرجة أكبر من النجاح في إشباع هذه الحاجات .

لقد كانت أكثر هذه التجارب جدية ، وأطولها عمراً ، طوال ربع القرن الماضي ، هي التجربة المصرية خلال العشر سنوات (٥٥ ـ ١٩٦٥) ، وكانت هي أيضاً أنجح تجارب التنمية العربية في الارتفاع بمستوى معيشة الفئات الأقل دخلاً بالمقارنة بما كان عليه في بداية هذه الفترة . ففي خلال تلك السنوات العشر ، فُرِضَتْ قيود صارمة على الواردات وعلى الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، وكانت الاستثناءات فيها من هذه القيود تتعلق أساساً بسلع واستثمارات ضرورية . وقد رأينا من قبل كيف شهدت هذه الفترة أعلى معدل للنمو في الناتج القومي خلال ما يزيد على نصف قرن ، ولكنها شهدت أيضاً توسعاً لم تشهد مصر مثله من قبل في الخدمات الصحية والتعليمية والإسكان الشعبي ، وعممت فيها مجانية التعليم ، وعدل نظام الضرائب تعديلاً جذرياً لصالح فئات الدخل الدنيا ، وطبق الإصلاح الزراعي ، ومبدأ اشتراك العمال الصناعيين في الأرباح . . . الخ .

---

(١٤) فمن استقراء انماط توزيع الدخل في دول العالم الثالث، لا نجد بين هذه الدول قدرا كبيرا من تعدد الظلال والدرجات في انماط توزيع الدخل، رغم تفاوتها تفاوتاً كبيرا في معدلات النمو. فطبقاً لتقرير منظمة العمل الدولية، الذي سبقت الاشارة اليه، حصلت نسبة العشرين في المائة من السكان الاقل دخلا في سنة ١٩٧٠ على ٤,٩ ٪ من اجمالي الدخل القومي في افريقيا الاستوائية، وعلى ٥,٥ ٪ في بقية افريقيا، و٥,٣ ٪ في آسيا باستثناء الصين، و٤,٥ في دول اميركا اللاتينية متوسطة الدخل و٤,٣ ٪ في دول امريكا اللاتينية منخفضة الدخل. أما في الصين فيقفز هذا النصيب الى ١١,٣ ٪.

ومن المهم أن نلاحظ كيف تراخت جهود الحكومة المصرية في مجال توزيع الدخل ، منذ إن بدأت تتعرض للضغط الخارجي لتغيير سياستها الاقتصادية والخارجية في منتصف الستينات . فكما يتضح من الجدول (١٦) أظهر نصيب الأجور في إجمالي الدخل الزراعي والصناعي اتجاهاً الى التزايد فيما بين ٦٠ و١٩٦٦ ، وبين ٦٠ و٦٧ / ١٩٦٨ على التوالي ، ثم بدأ ينحدر بعد ذلك . وكما يظهر من الجدول (١٧) ، بينما مال متوسط الأجر الحقيقي في الزراعة إلى التزايد بسرعة فيما بين ٦٠ / ٦١ و٦٥/ ١٩٦٦ ، وفي الصناعة فيما بين ٦٠/ ٦١ و٦٤/ ١٩٦٥ ، بدأ اتجاه واضح نحو الانخفاض بعد ذلك . وفي الفترة ٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٥ ، زاد متوسط الأجور والمرتبات السنوية في مصر بنسبة ٣٣,١٪ [١٥] بينما زادت أسعار الطعام والشراب في الحضر بنسبة ٤٦,٦٪ وأسعار الملابس والأقمشة بنسبة ٣٤,٧٪ في الفترة نفسها [١٦] ، طبقاً للاحصاءات الرسمية .

جدول رقم (١٦)

تطور نصيب الأجور في الدخل الزراعي والصناعي في مصر

السنة	نصيب الأجور في الدخل الزراعي (٪)	نصيب الاجور في الدخل الصناعي [١] (٪)
١٩٦٠	٢٥	٢٧,٥
١٩٦١	٣١	٢٩,١
١٩٦٢	٣٠	٣٥,٧
١٩٦٣	٢٩	٣٥,٢
١٩٦٤	٢٩	٣٥,٣
١٩٦٥	٣٢	٣٣,٤
١٩٦٦	٣٣	٣٢,٥
١٩٦٧	٣١	٣٤,٨
١٩٦٨	٣١	٣٣,٠
١٩٦٩	٢٨	٣٢,٤
١٩٧٠	٢٩	٣٠,٦
١٩٧١	٢٧	
١٩٧٢	٢٥	
١٩٧٣	٢٤	
١٩٧٤	٢٢	

(١) سنوات مالية تبدأ بسنة ١٩٦٠/١٩٦١

المصدر : Mark Cooper, «Liberalization in Egypt 1967-1977.» (Unpublished).

ويشير فيه الى المصدرين الآتيين للجدول : اتحاد الصناعات المصرية ، **الكتاب السنوي**، أعداد متفرقة .

Robert Mabro and Samir Radwan, **The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance** (Oxford: Clarendon Press, 1976), p.179.

---

(١٥) Central Bank of Egypt, **Annual Report**.

(١٦) مصر ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ، **الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٥٢ ـ ١٩٧٦** (القاهرة: الجهاز، ١٩٧٧)، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

جـدول رقم (١٧)

تطور متوسط الأجور السنوية الحقيقية في مصر (٥٩/ ١٩٦٠ = ١٠٠)

السنة	الأجر الزراعي		الأجر الصناعي		السنة	الأجر الزراعي		الأجر الصناعي	
	(١)	(٢)	(١)	(٢)		(١)	(٢)	(١)	(٢)
١٩٦٠/٥٩	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٩٦٦/٦٥	١٣٧	١١٤	١٠١	٨٦
١٩٦١/٦٠	٩١	٨٧	٨٤	٨١	١٩٦٧/٦٦	١٣٦	١٢٥	٩٦	٨٨
١٩٦٢/٦١	١٠٨	١٠٠	٩١	٨٣	١٩٦٨/٦٧	١٣٤	١١٧	٩٨	٨٦
١٩٦٣/٦٢	١١٨	١٠٤	١١٩	١٠٧	١٩٦٩/٦٨	١٣٥	١١٤	٩٧	٨٢
١٩٦٤/٦٣	١٢٦	١٠٤	١١٩	١٠٧	١٩٧٠/٦٩	١٣٢	١٠٨	٩١	٧٨
١٩٦٥/٦٤	١٣٤	١٠٢	١١٢	١٠١	١٩٧١/٧٠	١٢٩	١٠٧		٧٨

(١) متوسط الأجر الحقيقي للفرد باستخدام الرقم القياسي الرسمي لنفقات المعيشة .
(٢) متوسط الأجر الحقيقي للفرد باستخدام الرقم القياسي لنفقات المعيشة الوارد في :

Mabro and Radwan, **The Industrialization of Egypt, 1939 — 1973: Policy and Performance.**

المصدر : انظر الجدول (١٦) .

أو فلنقارن بين معدل نمو العمالة في مصر في سنوات الخطة الخمسية الأولى ومعدل نموها في السنوات التي شهدت بداية الانفتاح على الدول الغربية . ففي الفترة (٧٠/ ٧١ ـ ١٩٧٥) زاد مجموع العمالة بمعدل سنوي يبلغ نحو نصف معدل الزيادة في الفترة (٥٩/ ٦٠ ـ ٦٤/ ١٩٦٥) ، وكان تفوق فترة السبعينات عن الفترة الأسبق ، في هذا الصدد ، هو فقط في قطاعات المرافق العامة والتجارة والمال (أنظر الجدول ١٨) [١٧] .

---

(١٧) انظر أيضاً:

Central Bank of Egypt, **Annual Report.**

حيث يورد معدلاً سنوياً لنمو إجمالي العمالة في مصر في الفترة ١٩٧٠/١٩٧١ ـ ١٩٧٥ قدره ١,٨ ٪ فقط، وهو أقل من المعدل المبين في الجدول (١٨) ، وأقل بشكل ملحوظ من معدل النمو في السكان.

جـدول رقم (١٨)

تطور العمالة في مصـر

	٥٩ / ٦٠ - ٦٤ / ١٩٦٥		٧٠ / ٧١ - ١٩٧٥	
	نسبة الزيادة الاجمالية (٪)	معدل الزيادة السنوية (٪ مركبة)	نسبة الزيادة الاجمالية (٪)	معدل الزيادة السنوية (٪ مركبة)
الزراعة	١٦,٥	٣,١٠	٣,٦	٠,٩
الصناعة والنفط والتعدين	٣٧,١	٦,٥	١٣,٢	٣,١
الكهرباء	٥١,٣	٨,٦	٣٦,٧	٨,١
التشييد	٨٦,٦	١٣,٣	١٢,٠	٢,٩
النقل والمواصلات والتخزين	٢٧,٠	٤,٩	١٣,٢	٣,١
التجارة والمال	١٤,٨	٢,٨	٢٢,٣	٥,٢
المساكن	٣١,٣	٥,٦	٣,٦	٠,٩
المرافق العامة	٢٠,٢	٣,٧	١٧,٥	٤,١
خدمات أخرى	٢٢,٥	٤,١	١١,٣	٢,٧
إجمالي العمالة	٢٢,١	٤,١	٩,١	٢,٢

المصدر :

Hansen, «Planning and Economic Growth in Egypt, 1960-65,» in **Egypt Since the Revolution,** ed. Vatikiotis, p.22.

International Bank for Reconstruction and Development, «The Arab Republic of Egypt: Economic Prospects and External Capital Requirements.»

(٣)

إن الاعتراض على الانفتاح الاقتصادي إذن ، لا يرجع فقطّ إلى تلك الحقيقة السلبية وهي إنك إذا فتحت سلة السلع المعروضة عليك من الدول الصناعية

المتقدمة لن تجد فيها إلاَّ القليل مما تحتاج فعـلاً إليه ، بل الأهـم من ذلك أن هذا الانفتاح من شأنه أن يجعل من المستحيل عليك أن تقوم بإشباع حاجاتك الحقيقية بما تبقى لك من موارد . فهو يطرد عوامـل الانتـاج التـي تملكهـا من ميدان إشبـاع الحاجات الأساسية إلى إشباع « حاجات » ما كانت لتخطر لك على بال . ويطرد القوة الشرائية المحدودة من سوق الحاجات الأساسية إلى سوق السلـع التـي يقـوم الأجنبي ببيعها . والأهم والأخطر من كل ذلك أن الأجنبي يغزوك داخل نفسـك ليطرد منها أية رغبات أو ميول.أو قيم تتعارض مع الرغبة في استهلاك السلع التي يعرضها للبيع .

ذلك أنه إذا كانت مشكلة الدولة الفقيرة في علاقتها بالدول الصناعية هي انها لا تجد في ما تريد هذه الدول تصريفه ما تحتاج الدولة الفقيرة فعلاً إليه ، فإن مشكلة الدول الصناعية في علاقتها بالدولة الفقيرة هي أن هذه الدولة الأخيرة ليس لديهـا الرغبة الكافية في ما تريد تصريفه . هذه المشكلة لا تحل بمجرد جعل توزيع الدخل أكثر سَواءً ، فالأمر هنا لا يتعلق بالقدرة على الشراء بل بالرغبة فيه . ومن ثم لزم القيام بعملية طرد أخرى ، ميدانها الآن ليس ميدان عناصر الانتاج ولا القوة الشرائية بل ميدان النفس البشرية ذاتها .

فكما أن عناصر الانتاج والقوة الشرائية محدودة بطبيعتها فالنفس البشرية هي ذات طاقات محدودة أيضاً ، بحيث لا يمكن أن ترغب في الشيء ونقيضه في الوقت نفسه . فإذا أردت أن تعلم العربي استهلاك أشرطة الموسيقى الغربية الحديثة ، عليك أن تصرفه عن الاستمتاع بالموسيقى العربية ، وإذا أردت أن تعلمه استهلاك المعمار الغربي الحديث عليك أن تعلمه د اهية المعمار الإسلامي [١٨] . بل إنك لكي تلقنه الرغبة في اقتناء السيارة الأمريكيه فارهة الطول عليك أن تعلمه العـديد من الرغبـات والميول التـي تتعـارض مع عادة استهـلاك السيارة الخاصـة . وبكلمـة واحدة : إذا أردت أن تخلق مستهلكاً جيداً ومضموناً للسلع الغربية عليك أن تخلق

---

(١٨) أنظر للتدليل على ذلك كتاباً للمهندس المعماري حسن فتحي الذي يشرح فيه ما صادفه من عقبات من أجل إحياء التراث المعماري المصري أثناء قيامه ببناء قرية قرنة الجديدة في صعيد مصر، وهي عقبات نشأت في الأساس بسبب رسوخ احتقار اسلوب المعمار الوطني والانصراف عن استخدام المواد الأولية الرخيصة والمتوفرة محلياً والتفضيل الذي لا يستند الى اعتبارات فنية أو اقتصادية، للمعمار الغربي الحديث:

Hassan Fathy, **Architecture for the Poor; an Experiment in Rural Egypt** (Chicago: University of Chicago Press, [1973]).

أولاً شخصاً غربي الفكر وغربي الثقافة .

لقد خضعت البلاد العربية ، منذ أول انفتاح لها على الغرب ، لعملية مستمرة من التغريب الثقافي ، ومع هذا فلم تكن عملية التغريب هذه في يوم ما أخطر مما هي اليوم . لقد أتى المستثمر الغربي إلى هذه البلاد مدفوعاً في البداية بدافع استغلال المواد الأولية وتصريف بعض السلع الاستهلاكية ، وقام بالاستثمارات اللازمة لخدمة هذين الغرضين . ومن ثم انحصر نطاق الغزو الثقافي في هذه الحدود أيضاً . فاستغلال محصول القطن أو النفط لم يكن يتطلب من الأجنبي أكثر من تكوين الصلات بعدد من التجار المحليين وكسب الولاء من حفنة من رجال المال والسياسيين . وكانت السلع المطلوب تصريفها تتكون أساساً من سلع استهلاكية بسيطة أهمها المنسوجات التي ، وإن حلت محل المنسوجات المحلية ، كانت ما تزال مما يعد من باب الضروريات . وكانت الصور الأولى للاستثمارات الأجنبية تتركز أساساً في فروع تقوم على تطبيق الثمرات الأولى للثورة الصناعية والتكنولوجية في أوروبا ، كمد السكك الحديدية وخطوط التلغراف وشق الطرق وتوسيع الموانىء .
وبصفة عامة ، لم تكن الفجوة الفاصلة بين متوسط الدخل في الدولة الغازية وبينه في الدولة التي يجري غزوها ، أو بين درجة التقدم العلمي والتكنولوجي أو بين العادات الاستهلاكية في كل منهما قد بلغت تلك الدرجة من الاتساع التي بلغتها اليوم [١٩] . وكما تأثرت درجة التفاوت في الدخول داخل البلاد الخاضعة ، بدرجة اتساع الفجوة بين تكاليف انتاج السلع المراد تصريفها ، ونفقات الاستثمار المطلوب القيام به ، وبين متوسط الدخل في هذه البلاد ، فقد تحددت أيضاً طبيعة الغزو الثقافي ودرجة التغريب بطبيعة هذه السلع والاستثمارات ، وبمدى التفاوت بين قيم المجتمعات السائدة والمسودة وعاداتها الاستهلاكية . وكان من الطبيعي أن يميل هذا التفاوت في الدخول إلى التزايد مع زيادة درجة التفاوت بين متوسط الدخل في الدولة المستعمِرة والدولة المستعمَرة ، وأن تزداد درجة التغريب قوة كلما زاد التعارض بين طبيعة السلع المراد تصريفها وبين العادات الاستهلاكية والقيم الاجتماعية في الدولة

---

(١٩) يقدر أن القوة الشرائية لمتوسط الدخل في دول اوروبا الغربية وأمريكا الشمالية في منتصف القرن التاسع عشر، لم تكن تتجاوز القوة الشرائية لنحو ٢٠٠ دولار أميركي في ١٩٦٠، كما يقدر أن هذا الدخل كان يعادل نحو ضعف متوسط الدخل في العالم غير الصناعي، أما اليوم فإن النسبة تفوق ١٠:١. أنظر:

Dudley Seers and Leonard Joy. eds., **Development in a Divided World** (Harmondsworth: Penguin, 1971), p.16.

التي يراد التصريف فيها . فمد السكك الحديدية مثلاً ، بالنظر إلى انخفاض تكلفة استخدامها للشخص الواحد إذا قورنت بالسيارة الخاصة ، لم يكن ليتطلب الدرجة نفسها من التفاوت في الدخول الذي يتطلبه استيراد السيارات الخاصة ، كما أن تصريف المنسوجات الأوروبية لم يكن يتطلب أحداث تغير في العادات والقيم الاستهلاكية والاجتماعية بالعمق نفسه الذي يتطلبه تصريف التلفزيون الملون مثلاً . إن هذا وحده يكفي للرد على الذين يجدون في انفتاح أوروبا الشرقية ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي على الاقتصاد الغربي ، بعض السند لدفاعهم عن الانفتاح الاقتصادي الذي يجري الآن في البلاد العربية . فكلا الخطرين لا تواجههما دول أوروبا الشرقية بالدرجة نفسها المتحققة في الإنفتاح العربي على الغرب . فهي دول تنتمي إلى الحضارة نفسها التي تأتي منها السلع والإستثمارات الغربية ، والفجوة الفاصلة بينهما في متوسط الدخل ليست بدرجة اتساع الفجوة الفاصلة بين متوسط الدخل في معظم البلاد العربية وبينه في الدول الغربية .

بل لقد بلغ التطور الاقتصادي في الدول الصناعية مرحلة لم تعد فيها وظيفة السلعة اشباع حاجة مادية يمكن تحديدها مقدماً ، وتستجيب لها صفات موضوعية في السلعة نفسها ، يتوقعها المستهلك سلفاً ويمكنه التحقق من توافرها . بل تحولت السلع المنتجة ، أكثر فأكثر إلى مجرد رموز تتعلق بها رغبات المستهلك الحقيقية أو الوهمية ، ويضفي عليها خيال المستهلك وعاطفته ، بمعونة الحملات الدعائية ، صفات قد لا تكون لها أية علاقة بصفات السلعة المادية . فالأزياء مثلاً ، لم تعد وظيفتها الأساسية مجرد اتقاء البرد أو تغطية الجسم ، بل أصبحت رمزاً لصفات تتعلق باكتمال الرجولة أو الأنوثة . وطراز السيارة والمسكن بل أنواع الأطعمة ، أصبحت تُعرض للبيع وتُشترى لا على أساس مدى إشباعها للحاجة إلى التنقل أو السكن أو التغذية ، بل على أساس مدى استجابتها للحاجة إلى مجرد التميز والاختلاف . وإذا كانت الوظيفة القديمة للسلعة ، وهي الاستجابة لحاجات طبيعية وحقيقية ، قد تطلبت في الماضي أن تعمر السلعة أطول فترة ممكنة ، فإن الوظيفة الجديدة ، وهي مجرد الإستجابة لحاجات عاطفية أو وهمية ، تتطلب على العكس أن تستبدل السلعة بغيرها في أقصر وقت ممكن . إن كلا الأمرين يجعلان من شروط النجاح الأساسية في تصريف السلع ، ليس فقط وجود طبقة لها من فائض الدخل والفراغ ما يمكنها من الإستسلام لأهواء هذا النوع من الاستهلاك ، بل وقدرة المنتج

على تكييف الرغبات وتشكيلها، وعلى تطويع المستهلك لمتطلبات كل سلعة جديدة.

ليس من الغريب إذن أن نرى الانفتاح الاقتصادي الجديد يقترن بحملة جديدة لتغريب المجتمع العربي تتسم بطابع أكثر عنفاً وأوسع نطاقاً مما شهدته البلاد العربية في أي وقت مضى. فالطبقة المطلوب إعدادها للاستهلاك لا بد أن تكون أكبر حجماً، بما يتناسب مع الحجم الكبير الذي بلغته الصناعات الحديثة، والسلع المطلوب تصريفها تتطلب مستهلكاً تأصلت فيه بدرجة أكبر أذواق الاستهلاك الغربية، إذ أنها أصبحت أكثر تعقيداً وأكثر تفاهة في نفس الوقت. وقد يتطلب استهلاكها، بدرجة أكبر بكثير مما في الماضي، معرفة أوسع باللغات الأجنبية، وسهولة أكثر في التنقل بين بلاد العالم. فكما أن استهلاك السيارات الخاصة يقتطع من المدن العربية أجزاء أكبر مما كان يتطلبه مد خطوط السكك الحديدية، وكما أن إقامة صناعات التصدير الحديثة يلوث البيئة العربية بأكثر مما لوثتها إقامة خزانات الري أو توسيع الموانىء، فإن استهلاك آلة الحلاقة الكهربائية يتطلب تحولاً في العادات الاستهلاكية لم يكن يتطلبه استهلاك المنسوجات المستوردة، واستخدام العمل العربي الماهر في الشركات الأجنبية يتطلب نوعاً من الولاء لم يكن يُطلب من العمال اليدويين الذين سخروا لحفر القنوات أو كانوا يقومون بتعبئة أو تفريغ السفن.

إن هذا هو الذي يفسر لنا لماذا تنتشر الآن دعوة، على نحو لم يكن يتصور حدوثه قبل قرن من الزمان، تدعو إلى نبذ القومية، وتحقير الشعور بالولاء للوطن، وترديد نغمة أن الأمم جميعاً تنتمي إلى عالم واحد يواجه مصيراً مشتركاً. فإذا كان المبشرون المسيحيون في القرن الماضي قد نشطوا لاقناع العراة في القارة الأفريقية، بأن اعتناقهم للمسيحية يتطلب فيما يتطلبه، تغطية عوراتهم بالمنسوجات المستوردة، فقد نشطت الهيئات الدولية في عصرنا للترويج لايديولوجية الشركات الدولية، وهي إيديولوجية تتخطى الحدود القومية، مثلما تتخطاها المنتجات، وتستبدل بالولاء للأمة أو الوطن، الولاء للشركة أو المهنة، فتمنح العاملين فيها من الامتيازات والعلامات المميزة ما كاد يحل محل العلامات التي تميز جنسية عن أخرى، وتتطلب منهم أن يقبلوا بصدر رحب خدمة الشركة في أي مكان، وتعتبر

اختلاف الأذواق بين أمة وأخرى من المضايقات التي لا يترتب عليها غير ارتفاع متوسط النفقة . إنها إيديولوجية لا تقتصر، كما كان الحال في مراحل الرأسمالية الأولى، على إحلال ثقافة محل أخرى، بل هي أيديولوجية « نفي الثقافة » أصلاً (٢٠) .

إن هذا هو الذي يفسر لنا أيضاً ما نراه من نشاط كثيف تقوم به المؤسسات والشركات الأجنبية والمؤسسات الدولية والاقليمية الدائرة في فلكها ، في سبيل استيعاب مثقفي العالم الثالث وفصمهم عن مجتمعاتهم عن طريق استغراقهم في أعمال لا تساهم أية مساهمة في التطور الفكري المستقل للمجتمعات التي ينتمون إليها . إذ تشتري هذه المؤسسات خدمات مثقفي وخبراء العالم الثالث ، خاصة في العلوم الاجتماعية ، بمرتبات خيالية ، وتمنحهم من المزايا النقدية والعينية ما يزيد من انفصالهم النفسي عن شعوبهم ، ويُسْتَدْرَجُونَ إلى رحلات حول العالم ومؤتمرات يحوطها الكثير من وسائل الراحة والأغراء المادي . ويكلفون خلال ذلك بأعمال محترمة فى ظاهرها ،بل وكثيراً ما يُكلفون بدراسات تبدو وثيقة الصلة بمشاكل شعوبهم ، وذات أثر في تنميتها ، ولكن الاطار الفكري الذي يحدد ابتداء لهذه الدراسات ليس من اختيارهم . وينسى الاخصائي ، في غمار جمعه للمعلومات والبيانات وتصنيفها والتعليق عليها ، التساؤل عن الجدوى الحقيقية لما يقوم به ، وعما إذا كانت أهم مشكلات بلاده قد سقطت سهواً من الحساب . ويسيطر عليه الوهم بأن أي عمل علمي ، ما دام يؤديه بكفاءة ، لا بد أن يكون ذا نفع في النهاية وإن طال الانتظار . فإذا ساورته الشكوك أحياناً حول جدوى ما يقوم به ، سرعان ما يطمئنه ما يُستقبل به من احترام في المؤتمرات الدولية وفي الفنادق الفاخرة على السواء ، وإقبال دور النشر العالمية على نشر دراساته ، ما دامت تحمل اسم المنظمة الدولية أو المؤسسة الأمريكية ذائعة الصيت ، بل واحترام أهل بلده أنفسهم لدى رؤيتهم له يحظى باحترام هذه المؤسسات . وكم رأينا من المثقفين العرب الذين بدت منهم مظاهر النبوغ والألمعية ، أو بوادر المعارضة والسخط على ما يجري في بلادهم ، تتلقفهم المؤسسات الدولية والأجنبية بترحيب بالغ ، وتعرض عليهم ليس فقط أعلى المرتبات بل وأحياناً اختيار نوع العمل الذي يحبون القيام به . فيصيب المثقف

---

(٢٠) هذا التعبير، «Negation of Culture» هو تعبير سمير امين، الذي يميل الى اعتباره مميزا للنظام الرأسمالي برمته، لا لمرحلة معينة من مراحل تطوره. انظر مقاله الممتع:

Samir Amin, «In Praise of Socialism,» **Monthly Review**, 1974, pp.1-16.

التمزق بين الاستسلام لعطف الأجنبي وكرمه ، وما يبدو من حكومة بلده من جحود ، وهي أعجز عن أن تكرم أو تجحد . وما أسهل أن يبرر تفضيله للهجرة أمام نفسه ومعارفه : فما هو الدور الذي ينتظره في بلده وقنوات التعبير الحر مغلقة ، والأعمال التي يطلب منه القيام بها أقل من قدره ، فضلاً عما يقدم له من مرتب هزيل ؟ وهجرته على كل حال مؤقتة ، إذ سوف يقيم في الخارج فقط ريثما تنصلح الأحوال ، وحتى تكتسب بلاده القدرة على التمييز بين المجد والمهمل ، العالم والجاهل . وهكذا يتحول المثقف إلى عامل أجير لدى صانعي السياسة ، يبيع المعرفة لمن يريدها بصرف النظر عما تستخدم فيه ، كما يبيع صمته ، بشرط أن يثبت من حين لآخر ، ولو بعبارات لا معنى لها ، أنه قادر على الكلام .

خاتمة

يقول ارنولد توينبي ، وهو بصدد تقويم التجارب التاريخية في تلاقي حضارة الغرب بالحضارات الأخرى ، أن التجربة اليابانيه تعتبر في نظر الكثيرين من أكثر هذه التجارب نجاحاً ، أو أقلها فشلاً ، في مواجهة الغزو الغربي . فإذ شاهد اليابانيون تفوق الغرب الاقتصادي والعسكري راحوا يعلمون أنفسهم كيفية مواجهة هذا الغزو باستخدام الأسلحة الغربية نفسها . وهنا تبدو اليابان كما لو كانت قد نجحت حيث فشلت تجارب مشابهة قام بها أمثال محمد علي وجمال عبد الناصر في مصر، وكمال أتاتورك في تركيا . ولكن توينبي يعتبر أن استجابة اليابان لهذا التحدي قد فشلت في جانبين أساسيين . فهو يصفها أولاً بأنها كانت في الأساس « مقلدة وليست خلاقة ، بحيث لم يكن يُقدَّر لها، حتىبفرض نجاحها ، إلاَّ أن تؤدي في النهاية إلى مضاعفة كمية المنتجات المصنعة آلياً ، والتي ابتدعها المجتمع المنقول عنه ، بدلاً من أن تطلق عقال طاقات خلاقة جديدة من أعماق الناس » . ووجه الضعف الآخر في التجربة اليابانية ، في نظر توينبي ، هو أن هذا النوع من الاستجابة « لا يمكن بطبيعته أن يحقق الخلاص ،حتى مجرد الخلاص في هذا العالم الدنيوي ، إلاَّ لأقلية صغيرة من أفراد أي مجتمع يسلك مثل هذا الطريق . اما الغالبية فإنهم ، في مثل هذه التجربة ، لا يمكن ان يطمحوا حتى أن يصبحوا أعضاء سلبيين في داخل الطبقة المسيطرة في الحضارة المنقول عنها . فمصيرهم لن يزيد على أن ينضموا إلى صفوف البروليتاريا في داخل هذه الحضارة » [١] .

إن هذين الخطرين هما بالضبط ما حاولنا أن نبينه في الصفحات السابقة ، إذ

---

(١) Arnold Joseph Toynbee, **Civilization on Trial** (New York: Oxford University Press, 1948), pp.200-201.

لن يكون نصيب العرب ، طالما استمر خضوعهم الاقتصادي للغرب ، إلا مزيداً من التفاوت في الدخول ، ومزيداً من التحلل الحضاري . ولن تتميز تجربتهم عن التجربة اليابانية إلا في ان صفوتهم السياسية والاجتماعية لن يكون لها حتى شرف الانتماء إلى الصفوة الحاكمة في الدول الصناعية .

ومن بين هذين الخطرين يشيع التركيز على الخطر الاقتصادي ، فيعبر معظم الكتاب الرافضين للانفتاح الاقتصادي على الغرب عن خشيتهم من أن يؤدي هذا النمط من التنمية إلى أن يزداد توزيع الدخل سوءاً . وعلى الرغم من سلامة هذا التحذير وأهميته ، كما حاولنا أن نبين ، فإن تأسيس نقد سياسة الاقتصاد المفتوح على اعتبارات توزيع الدخل وحدها ، أو حتى بصفة أساسية ، من شأنه في رأيي أن يضعف موقف الناقدين إلى حد كبير . فالتاريخ الاقتصادي لا يقدم لنا مثالاً واحداً ، فيما أعلم ، لتجربة ناجحة في التنمية اقتفت أثر التجربة الغربية في النمو ، وسواء اعتمدت على الملكية الفردية أو ملكية الدولة ، نجحت في تجنب اختلالات اجتماعية خطيرة أو في تجنب ظهور تفاوت غير مبرر في الدخل والسلطة . أما التجربة الصينية التي تذكر عادة كمثال فريد للنجاح في القضاء على سوء توزيع الدخل قضاء يكاد يكون كاملاً ، فإنها مثال يدعم هذا الرأي ولا يدحضه . إذ أن الجانب الفريد في التجربة الصينية ، على الأقل حتى وفاة ماوتسي تونغ ، لم يكن هو فقط ميلها الواضح إلى عدالة التوزيع ، بل وأيضاً ، وعلى الأخص ، إنها كانت تجربة صينية مائة في المائة . فتبني النموذج الغربي في التنمية من جانب دولة غير غربية لا يتفق إذن مع الشكوى من سوء توزيع الدخل . وإذا نظر المرء بعين العطف والرضى إلى عملية تغريب المجتمع العربي ، التي كثيراً ما تسمى خطأ بالتمدين أو التحديث أو بناء مجتمع عصري ، فإنه لا يكاد يكون من حقه أن يشكو من ازدياد توزيع الدخل سوءاً ، ويصبح معرضاً للاتهام بأنه ليس إلا شخصاً نافذ الصبر .

ذلك أن أية درجة من التدهور في توزيع الدخل قد يمكن تداركها في وقت ما في المستقبل ، أما الذي لا يمكن تداركه إذا سمحنا له أن يستمر لفترة طويلة من الزمن ، فهو التحلل الحضاري وتشويه شخصية الأمة . إن حرمان المجتمع الفقير من رأس المال أو العمل أو القوة الشرائية اللازمة لاشباع حاجاته الأساسية قد يمكن إصلاحه في وقت ما في المستقبل ، بتغيير السياسة الاقتصادية ، وتوجيه ما تجري إضافته من رأس مال جديد وقوة عاملة جديدة إلى إشباع الحاجات التي طال تجاهلها . أما طرد الثقافة الوطنية لاحلال ثقافة غريبة محلها ، فإن من أصعب

الأمور الرجوع عنه أو إصلاحه . فلننظر مثلاً إلى ما يواجه الجزائري من صعوبة من أجل إحلال الثقافة العربية من جديد محل الثقافة الفرنسية ، ومن أجل استعادة القدرة على الحديث والتفكير بالعربية بدلاً من أن يتحدث ويفكر بالفرنسية . إن التشويه والضياع هنا عميقان للغاية ، وقد يحتاج الأمر إلى عدة أجيال قبل أن يتم إصلاحه ، إذا تصورنا امكانية ذلك على الاطلاق . إن رفض الانفتاح الاقتصادي يجب إذن أن يقوم أساساً من منطلق حضاري وليس من منطلق اقتصادي فقط .

إن الخلاف بيننا وبين دعاة الانفتاح الاقتصادي ليس إذن مجرد خلاف حول الأفق الزمني الذي يراد فيه تلبية حاجات الجزء الأفقر من السكان ، إذ أن هذا لا تزيد محصلته على الخلاف حول أي السياستين أسرع في تحقيق الهدف نفسه . والاقتصار في نقد سياسة الانفتاح على هذا الجانب يشبه الاقتصار في نقد العلاقة بين الدول الفقيرة والدول الغنية على الحديث عن الإستغلال ومعدل التبادل الدولي غير المتكافىء ، وضآلة حجم المعونات الأجنبية ، وسوء توزيعها بين الدول الفقيرة ... الخ . وهو الموقف نفسه الذي يؤدي ، كلما أثير موضوع الشركات الدولية ، إلى التركيز على تقوية مركز المفاوضة مع هذه الشركات ، والذي يؤدي ببعض أنصار التركيز على إشباع الحاجات الأساسية إلى قلب الأمور رأساً على عقب ، فبدلاً من أن يكون هذا الاشباع هو هدف التنمية ، أصبحت ميزة هذا الاشباع هي رفع معدل النمو . وكأن اشباع الحاجات الأساسية هدف يحتاج إلى الاعتذار ولا يكون له مبرر إلا إذا ثبت أثره في زيادة الناتج القومي الاجمالي . وبدلا من اعتبار رفع مستوى التغذية والصحة والتعليم هدفاً لا يحتاج بذاته إلى تبرير ، أصبح أفضل وصف يمكن به وصف التوسع في تقديم هذه الخدمات هو انه بمثابة « استثمار » يرفع من انتاجية « رأس المال البشري » . أنه الموقف نفسه الذي أدى بالاقتصادي إلى تشويه فكرة « العدالة » فحولها إلى قضية إعادة توزيع الدخل . إذ بدلاً من أن يتساءل الاقتصادي عن طبيعة المنتجات نفسها ، وعما إذا كانت تلبي حاجات حقيقية للانسان أو لا تلبيها ، قنع بمطلب تافه ليس أفضل كثيراً من رغبة الفرد في أن يلحق بمستوى معيشة جاره ، بصرف النظر عما إذا كان يحتاج حقيقة إلى ما يحوزه هذا الجار . وهو الموقف نفسه الذي أدى إلى فهم رفع الظلم الواقع على المرأة في علاقتها بالرجل على أنه تحقيق المساواة بينهما ، ولو أدى إلى أن تتشبه المرأة بالرجل والرجل بالمرأة ، فالمهم هو أن تزول الفوارق ، أن تعم المساواة ، حتى ولو كان معنى هذا أن تقوم المرأة بالأعمال التافهة نفسها التي يقوم بها كثير من الرجال ، أو أن

تنضم إلى صفوف الرجال المتبطلين عن العمل ، بدلاً من أن يفسر رفع الظلم عنها بأن تعطى المرأة حقها في أن تصبح امرأة كاملة .

إن الدفاع عن التنمية المستقلة لا يمكن أن يكون ناجحاً إلاً بناءً على رفض المفهوم الغربي للتقدم . فالتقدم ليس هو الزيادة في الناتج القومي ، وليس « النمو مع إعادة التوزيع » ، بل هو كما عرفه مؤخراً عالم انثروبولوجي ، يئس بحق من كل محاولة للاقتصاديين لاعادة تعريف التنمية أو التقدم :

« التحقيق المتزايد لقيم المجتمع وثقافته الخاصة »[٢].

ذلك أن الثقافة الغربية التي يجري احلالها محل ثقافتنا الوطنية ، وإن كانت قد نجحت في بلادها في إشباع حاجات الانسان المادية فإن من المشكوك فيه أنها نجحت ، حتى داخل بلادها ، في إشباع حاجات أخرى لا تقل أهمية . فكما يحتاج الانسان إلى استهلاك حد أدنى من بعض السلع المادية ، فإنه يحتاج أيضاً الى حد أدنى من الشعور بالأمن ، ومن الاستقرار ، ومن العلاقات الاجتماعية الطبيعية ، ومن الاتصال بالطبيعة ، ومن الثبات في القيم الأخلاقية والاجتماعية السائدة ، الذي قد لا يكون له مصدر آخر غير الدين . وفي كل هذه الأمور وغيرها أثبتت الحضارة الغربية فشلاً ذريعاً بينما يوفر كثير من ثقافات المجتمعات الفقيرة هذه الحاجات بدرجة عالية من التفوق . فإجبار هذه المجتمعات على التخلي عن هذه العناصر من ثقافتها ، في الوقت نفسه الذي تفشل فيه الحضارة المنقولة حتى في إشباع الحاجات المادية لغالبية السكان ، يمثل خسارة مزدوجة لا يتكسب من ورائها إلا بائع السلع الأجنبية .

على أن الالحاح على أهمية المحافظة على القيم الحضارية الخاصة بكل أمة كعنصر أساسي في مفهوم التقدم ، لا يتضمن فقط الدعوة إلى إضافة هدف حضاري إلى الهدف المادي المتمثل في رفع متوسط الدخل وإشباع الحاجات المادية . بل إننا نعتبره أيضاً شرطاً لتحقيق الهدف المادي نفسه ، لعله هو شرطه الأساسي . ذلك إن استسلام أمة لغزوة ثقافة غربية ، إذ تقترن بفقدان أفرادها لثقتهم في وجود أي فضل لثقافتهم الخاصة على غيرها ، قد يفقد هذه الأمة في الوقت نفسه أهم شرط من

---

(٢) انظر مساهمته :

H. Merril Jackson, in **Towards a Redefinition of Development: Essays and Discussions on the Nature of Development in an International Perspective,** ed. J. Schlegel (Paris: Pergamon Press for the Organization for Economic Cooperation and Development, 1977).

شروط النهضة والتقدم . إن من يتأمل التاريخ الاقتصادي للدول الصناعية لن يصادف مثالاً واحداً لم تقترن فيه النهضة الاقتصادية ، وعلى الأخص خلال ما يسمى بمرحلة «الانطلاق»، بشعور قومي عارم ، وبالاعتقاد بالتفوق على الغير ، أو على الأقل برغبة قوية في إثبات الذات وبأنها ليست بأقل قدراً من الأمم الأخرى [٣] . ومن المؤسف أن الاقتصاديين في محاولتهم البحث عن شروط التنمية الاقتصادية تجاهلوا هذا العامل تجاهلاً يكاد يكون تاماً ، وركزوا بدلاً منه على مظاهره السطحية وآثاره ، كارتفاع معدل الادخار والاستثمار ، أو توفر الكفاءات والمهارات ، أو تطوير فنون الانتاج . . . الخ ، مع أن هذه كلها ليست إلا نتائج لتفجر طاقة نفسية قد لا يفسره أي عامل اقتصادي .

إن المجتمع قد ينجح في تحقيق أهداف اقتصادية لأسباب ليست اقتصادية على الإطلاق ، بل ولا هي بالضرورة عقلانية . وقد يفشل في تحقيقها على الرغم من كل ما يتوفر له من كل أسباب اقتصادية ، لأسباب لا علاقة لها بالاقتصاد . لا بد بالطبع من أن يرتفع معدل الادخار والاستثمار، وأن تتطور فنون الانتاج ، وأن تنمو طبقة جديدة من المديرين والمنظمين . ولكن كل هذا ليس إلا تعريفاً لبعض جوانب التنمية وليس شرط حدوثها . إن نهضة عامة كالتي تستهدفها البلاد الفقيرة لا يمكن أن يتصور حدوثها نتيجة لتغيرات ميكانيكية صغيرة منعزلة كتلك التي يمكن أن تحدثها سياسات اقتصادية ، بل تحتاج إلى قوة دافقة قادرة على أن تمتد إلى كافة جوانب الحياة الاجتماعية . هذه القوة لا بد أن يكون مصدرها غير مادي ، بل والأرجح أن يكون محركها الأول لا يمت للاقتصاد بصلة . إن المهم أن يشتعل حماس الناس لقضية يعتقدون بعدالتها أو سموها أو الحاحها أو كل هذا معاً . فتهون التضحية ، ولا يفكر الفرد في نفسه بل فيمن حوله ، وتتعلق الأبصار كلها بالمستقبل ، وتعود للناس

---

(٣) انظر ما كتبه و. و. رستو عما يسميه (برد الفعل القومي) ودوره في تحقيق الثورة الصناعية في كل من المانيا وروسيا واليابان بل وحتى في بريطانيا :

Walt Whitman Rostow, **The Stages of Economic Growth, a non-Communist Manifesto** (Cambridge, [England]:University Press, 1960), pp.26-27.

وانظر أيضاً كتابه الاحدث :

Idem, **How It All Began; the Origins of the Modern Economy** (New York: McGraw-Hill. [1975] , pp.22, 57-58.

حيث يشير الى توفر المناخ النفسي نفسه في روسيا في عهد بطرس الأكبر، وحيث يعتبر افتقار الصين اليه في القرن الثامن عشر عاملا أساسيا في عجزها عن تحقيق ما حققته أوروبا الغربية في الوقت ذاته رغم توفر «كل الشروط الأساسية التي يفسر بها المؤرخون عادة قيام الثورة الصناعية . »

ثقتهم بقدرتهم على النهوض من جديد [٤] .

إن مثل هذا التحول لا يمكن أن يحدث نتيجة لفرض ضريبة جديدة أو رسم جمركي ، كما أن مثل هذا الحماس لا يمكن أن يولده مجرد التطلع إلى هدف هو من التدني كهدف رفع متوسط الدخل أو الوصول إلى « ربع أو عشر متوسط الدخل في الولايات المتحدة » ، بل لا بد لتوليده من التطلع إلى هدف غير اقتصادي . ولا يمكن لمثل هذا الشعور أن ينشأ أو يستمر في ظل الاستسلام لثقافة غريبة ، تعتمد في انتشارها على افقاد اصحاب الثقافة التي يجري غزوها لثقتهم بأي مزايا خاصة لهذه الثقافة ، بل وتعتمد على التحقير المستمر لها ، وفي ظل مناخ ثقافي عام يعتبر فيه التمرد على الثقافة الوطنية هو في ذاته علامة التقدم ، والخروج على قواعد اللغة القومية مدعاة للفخر لا للاستحياء ، ويحظى فيه الأجنبي بالتبجيل لمجرد أنه أجنبي ، ولو كان مغامراً وأفّاقًا .

ان الذي نقصده بهذا الشعور هو ما يسميه مالك بن نبي « الارادة الحضارية » ، التي إن فقدها المجتمع « نراه وكأنما تجمدت وسائله مهما كان كمّها ، وكأنما تعطّل إمكانه مهما كان حجمه المادي »[٥] ، وما سماه جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده « التعصب » ، والذي وصفاه بأنه :

« هو الذي يرفع نفوس احاد الأمة عن معاطاة الدنايا وارتكاب الخيانات » . إذا تحقق بين أفراد الأمة :

« يكون كل منهم بمنزلة عضو سليم من بدن حي ، لا يجد الرأس بارتفاعه غنى عن القدم ، ولا يرى القدمان في تطرفهما انحطاطاً في رتبة الوجود » . وإذا فقدوه :

---

(٤) لقد ادرك أهمية هذا الشرط لنهضة العرب، دافيد بن جوريون، اذ خاطب الكنيست الاسرائيلي في ٢ نيسان/أبريل ١٩٥٧، في اعقاب حرب السويس، قائلا: «إن هذه الحملة قد خفضت من مكانة الدكتاتور المصري، ولا أريد أحداً منكم أو أحداً من الناس أن يقلل من أهمية هذه الحقيقة. فأنا، كواحد من الأشخاص الذين يتلقون رواتبهم من أجل المحافظة على أمن اسرائيل. . . كان دائما يساورني الخوف من أن يقوم فرد، مثلما حدث بين العرب في القرن السابع، أو مثلما حدث في تركيا خلال الحرب العالمية الأولى، يرفع من معنوياتهم، ويغير طباعهم، ويحولهم الى أمة محاربة. لقد كان هناك خطر، ولا زال هناك خطر من أن يكون عبد الناصر هو هذا الرجل.» اقتطفت في:

Kennett Love, **Suez: The Twice Fought War: A History** (New York: McGraw-Hill, [1969]), p.676.

(٥) مالك بن نبي، **المسلم في عالم الاقتصاد** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٦)، ص٧٣ ـ ٧٥.

« استرخت الأعصاب ، ورثت الأطناب ، ورقت الأوتار ، وتداعى بناء الأمة إلى الانحلال كما يتداعى بناء البنية البدنية إلى الفناء . . . تبطل هيئة الأمـة وإن بقيت آحادهـا ، فما هي إلا كالأجزاء المتناثرة ، أما إن تتصل بأبدان أخرى بحكم ضرورة الكون ، وإما أن تبقى في قبضة الموت إلى أن يُنفخ فيها روح النشأة الأخرى ، سنة الله في خلقه . إذا ضعفت العصبية في قوم رماهم الله بالفشل ، وغفل بعضهم عن بعض ، وأعقب الغفلة تقطع في الروابط ، وتبعه تقاطع وتدابر ، فيتسع للأجانب مجال التداخل فيهم . ولن تقوم لهم قائمة من بعد حتى يعيدهم الله كما بدأهم ، بإفاضة روح التعصب في نشأة ثانية »[٦]

---

(٦) جمال الدين الافغاني ومحمد عبده، **العروة الوثقى** (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠)، ص ٨٠ ـ ٨١.

المـــراجـــع

ا- المصادر العربية

كتب

الافغاني، جمال الدين ومحمد عبده. **العروة الوثقى**. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٧٠. ٤٥٤ ص.

امين، قاسم. **المرأة الجديدة**. القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٠١. ٢٢٩ ص.

بن نبي ، مالك. **المسلم في عالم الاقتصاد**. بيروت: دار الشروق، ١٩٧٦.

الجندي، انور. **الفكر العربي المعاصر في معركة التغريب والتبعية الثقافية**. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٦٢. ٨، ٦٤٨ ص.

حسن، محمد سلمان. **التطور الاقتصادي في العراق، التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي ١٨٦٤ - ١٩٥٨**. [صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٦٥]. الجزء الاول.

حسين، طه، **في الأدب الجاهلي**: القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٢٧. ٣٧٥ ص.

حسين، طه. **في الشعر الجاهلي**. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٢٦. ٦، ١٨٣ ص.

حسين، طه. **مستقبل الثقافة في مصر**. القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨. ٤٠٤ ص.

خالد، خالد محمد. **من هنا نبدأ**. القاهرة: مطبعة دار النيل للطباعة، ١٩٥٠. ٢١٢ ص.

زيادة، نقولا ع. **ليبيا في العصور الحديثة: محاضرات القاها نقولا زيادة على طلبة قسم الدراسات التاريخية والجغرافية**، ١٩٦٦. [القاهرة]: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٦. ٢٣١ ص.

سيد أحمد، محمد. **بعد ان تسكت المدافع**. [بيروت]: دار القضايا، ١٩٧٥. ٤١٥ ص.

الطهطاوي، رفاعة رافع. **كتاب تخليص الابريز الى تلخيص باريز**: او الديوان النفيس بايوان باريس، رحلة رفاعة بك بدوي رافع الطهطاوي. مصر: دار التقدم، ١٩٠٥. ٢٦٣ ص.

عبد الرحيم، عبد الرحيم عبد الرحمن. **رسائل وبحوث: الدولة السعودية الاولى**

١٧٤٥ - ١٨١٨م/١١٥٨ - ١٢٣٣هـ. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٦٩. ك، ٤٤٢ ص.

قرم، جورج. **الاقتصاد العربي امام التحدي: دراسات في اقتصاديات النفط والمال والتكنولوجيا.** بيروت: دار الطليعة، [١٩٧٧]. ٢٥٣ ص.

مرسي، فؤاد. **نحو استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية العربية.** الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٧٨. ٢٣ ص.

مصر. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء. **الكتاب السنوي ١٩٥٢ - ١٩٧٦.** القاهرة: الجهاز، ١٩٧٧.

مصر. وزارة التخطيط. **التقرير المبدئي لمتابعة الخطة العامة للدولة عن عام ١٩٧٥.** القاهرة الوزارة، ١٩٧٦.

المؤتمر السنوي للاقتصاديين المصريين، الثالث، القاهرة، اذار (مارس) ١٩٧٨. **اعمال المؤتمر.** القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع، ١٩٧٩.

نوار، عبد العزيز سليمان. **داود باشا والي بغداد.** القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٨. ٣٦٤ ص.

دوريات

امين، جلال احمد. «اشباع الحاجات الاساسية كمعيار في تقييم تجارب التنمية العربية.» **المستقبل العربي:** العدد ٥، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٩. ص ٤ - ١٥.

امين، جلال احمد. «تنمية ام تبعية اقتصادية وثقافية؟» **مجلة مصر المعاصرة:** تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٦.

٢ـ المصادر الأجنبية

Books

Antonius, George. **The Arab Awakening; the Story of the Arab National Movement.** London: Hamish Hamilton, [1955]. 471 p.

Ashworth, William. **A Short History of the International Economy Since 1850.** 2d ed. [London]: Longmans, [1962]. v, 295 p.

Baran, Paul A. and Paul M. Sweezy. **Monopoly Capital; an Essay on the American Economic and Social Order.** New York: Monthly Review Press, [1966]. ix, 402. p.

Barnet, Richard J. and Ronald E. Müller. **Global Reach: The Power of the Multinational Corporations.** New York: Simon and Schuster, [1974]. 508 p.

Becker, Abraham Samuel, Bent Hansen and Malcolm H. Kerr. **The Economics and Politics of the Middle East.** Foreword by Sidney S. Alexander. New York: American Elsevier Pub. Co., [1975]. ix, 131 p. (The Middle East economic and political problems and prospects).

Bonne, Alfred. **State and Economics in the Middle East; a Society in Transition.** London: K. Paul, Trench, Trubner, [1948]. xiv, 427 p. (International library of sociology and social reconstruction).

Central Bank of Egypt . **Annual Report.** Cairo: The Bank, 1976.

Chase World Information Corporation. **Arab Aid: Who Gets it, for What and How.** New York: The Corporation, 1978.

Chattopadhyay, B. (ed.) **Imperialism in the Modern Phase.** New Delhi: People's Publishing House, 1974. vol.1.

Condliffe, John Bell. **The Commerce of Nations.** New York: Norton, [1950] xi, 884 p.

Conference on the Beginnings of Modernization in the Middle East in the Nineteenth Century, University of Chicago, 1966. **Beginnings of Modernization in the Middle East;the Nineteenth Century** Edited by William P. Polk and Richard L.

Chambers. Chicago: University of Chicago Press, [1968]. x, 427 p. (Publications of the Center for Middle Eastern Studies, no.1).

Cooper, Charles A. and Sidney S. Alexander (eds.) **Economic Development and Population Growth in the Middle East.** New York: American Elsevier, [1972]. xvii, 620 p. (The Middle East economic and political problems and prospects).

Cooper, Mark. «Liberalization in Egypt 1967-1977.» (Unpublished).

Dodwell, Henrey Herbert. **The Founder of Modern Egypt; a Study of Muhammad Ali.** Cambridge, [England]:The University Press, 1931. viii, 276 p.

Eban, Abba Solomon .**Voice of Israel.** New York: Horizon Press, 1957. 304 p.

Edwards, Edgar O. (ed.) **Employment in Developing Nations: Report on a Ford Foundation Study.** New York: Columbia University Press, 1974. x, 428 p.

Erb, Guy F. and Valeriana Kallab (eds.) **Beyond Dependency: The Developing World Speaks Out.** Washington, D.C.: Overseas Development Council, 1975. xii, 238 p.

Evans-Pritchard, Edward Evan. **The Sanusi of Cyrenaica.** Oxford: Clarendon Press, 1949. v, 240 p.

Fathy, Hassan. **Architecture for the Poor: an Experiment in Rural Egypt.** Chicago: University of Chicago Press. [1973]. xvi, 233 p.

Halliday, Fred. **Arabia Without Sultans.** Harmondsworth: Penguin, 1974. 527p.

Hansen, Bent and Girgis A. Marzouk. **Development and Economic Policy in the U.A.R. (Egypt).** Amsterdam: North Holland Pub. Co., 1965. xv, 333p.

Heikal, Mohamed. **The Sphinx and the Commissar: The Rise and Fall of Soviet Influence in the Middle East.** New York: Harper and Row, [1978] 304 p.

Hershlag, Z.Y. (ed.) **Israel-Africa Cooperation; Research Project Progress Report.** Tel Aviv: Research Project on Israel-African Cooperation, 1970. v, 618p.

Hill, Richard Leslie. **Egypt in the Sudan, 1820-1881.** London; New York: Oxford University Press, 1959. xi, 188 p. (Middle Eastern monographs, no.2).

Hitti, Philip Khoury. **A Short History of Lebanon.** London: Macmillan; New York: St. Martin's Press, 1965. xi, 248 p.

Holt, Peter Malcolm. **A Modern History of the Sudan, from the Funj Sultanate to the Present Day.** London: Weidenfeld and Nicolson, [1961]. 241 p.

Horowitz, David. **The Enigma of Economic Growth: A Case Study of Israel.** New York: Praeger, [1972]. xiv, 157 p. (Praeger special studies in international economics and development).

Hourani, Albert Habib. **Arabic Thought in the Liberal Age, 1789-1939.** London; New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs [by] Oxford University Press, 1970. x, 403 p. (Oxford paperbacks, no.197).

International Bank for Reconstruction and Development. «The Arab Republic of Egypt: Economic Prospects and External Capital Requirements.» Washington, D.C.: IBRD, 1977. (Mimeographed).

International Bank for Reconstruction and Development. «World Economic and Social Indicators.» Washington, D.C.: IBRD, 1977. (Mimeographed).

International Bank for Reconstruction and Development. **World Tables 1976.** Baltimore; London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1976. v, 551 p.

International Bank for Reconstruction and Development. **World Tables 1977.** Baltimore; London: Johns Hopkins University Press for the World Bank, 1977.

International Labour Office. **Employment, Growth and Basic Needs: A One-World Problem.** Geneva: ILO, 1976. xi, 211 p.

Kanovsky, Eliyahu. **Economic Development of Jordan.** Tel-Aviv: University Pub. Projects, 1977.

Kanovsky, Eliyahu. **The Economic Development of Syria: The Economy of Syria.** Tel-Aviv: University Pub. Projects, 1977. 177 p.

Kirk, George Eden. **Short History of the Middle East from the Rise of Islam to Modern Times.** 2d rev. ed. London: Methuen, [1952]. x, 299 p.

Kolko, Joyce. **America and the Crisis of World Capitalism.** Boston: Beacon Press; [1974]. xiv, 202 p.

Lewis, William Arthur. **Economic Survey, 1919-1939.** London: G. Allen and Unwin, [1949]. 221 p.

Longrigg, Stephen Hemsley. **Four Centuries of Modern Iraq.** Oxford: The Clarendon Press, 1925. xp, 1 1, 378 p.

Love, Kennett. **Suez: The Twice Fought War; a History.** New York: McGraw-Hill, [1969]. xxv, 767 p.

Mabro, Robert. **The Egyptian Economy, 1952-1972.** Oxford: Clarendon Press, 1974. xii, 254 p. (Economies of the world).

Mabro, Robert and Samir Radwan. **The Industrialization of Egypt, 1939-1973: Policy and Performance.** Oxford: Clarendon Press, 1976. 279 p.

Marlowe, J. **Spoiling the Egyptians.** London: Andre Deutsch, 1974.

Marsot, Afaf Lutfi Al-Sayyid. «Mohamed Ali and Palmerston.» (Unpublished).

Mende, Tibor. **From Aid to Re-colonization; Lessons of a Failure.** London: Harper, 1973. xxiv, 319 p.

Musrey, Alfred G. **An Arab Common Market; a Study in Inter-Arab Trade Relations, 1920-67.** New York: Praeger, [1969]. xiii, 274 p. (Praeger special studies in international economics and development).

Organization for Economic Cooperation and Development. «Flows of Resources from OPEC Members to Developing Countries: Statistical Tables.» Paris:

OECD, 1977. (Mimeographed).

Owen, Edward Roger John. **Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development.** Oxford: Clarendon Press, 1969. xxvi, 416 p.

Preston, Lee E. and Karim A. Nashashibi. **Trade Patterns in the Middle East.** Washington, D.C.: American Enterprise Institue for Public Policy Research, 1970. v, 96 p. (United States interests in the Middle East).

Quandt, William B. **United States Policy in the Middle East; Constraints and Choices.** [Santa Monica] : Rand Corporation, 1970. 86 p. (Rand Corporation memorandum, RM — 5980).

Réunion de groupe d'experts sur la planification du commerce extérieur dans le contexte de la planification en général, Beirut 7-11 Juin 1971. « Etude comparative des cadres institutionnels du commerce intra — M.C.A.» Beirut: United Nations Economic and Social Office in Beirut, 1971. (Mimeographed).

Ro'i, Yaacov. **The U.S.S.R. and Egypt in the Wake of Sadat's «July Decisions.»** [Tel Aviv]: Russian and East European Research Center, Tel Aviv University, 1975. 41 p. (Slavic and Soviet series, no.1).

Rostow, Walt Whitman. **How It All Began; the Origins of the Modern Economy.** New York: McGraw-Hill, [1975] x, 264 p.

Rostow, Walt Whitman.**The Stages of Economic Growth, a non-Communist Manifesto.** Cambridge, [England] : University Press, 1960. 178 p.

Saba, Elias. «Wilayat Suriyya, 1876-1909.» Ph. D. Dissertation, Michigan University, 1971.

Saleh, Zaki. **Mesopotemia (Iraq) 1600-1914; a Study in British Foreign Affairs.** Baghdad: Al-Ma'aref Press, 1957. 317 p.

Schlegel, J. (ed.) **Towards a Redefinition of Development: Essays and Discussions on the Nature of Development in an International Perspective.** Paris: Pergamon Press for the Organization for Economic Cooperation and Development, 1977.

Seers, Dudley and Leonard Joy (eds.) **Development in a Divided World.** Harmondsworth: Penguin, 1971. 368 p.

Seminar on Manpower and Employment Planning in Arab Countries, International Labour Office / Economic Commission for Western Asia, Beirut, May 1975. **Manpower and Employment in Arab Countries. Some Critical Issues.** Selected Papers and Reports. Geneva: ILO, 1976. vii, 229 p.

Toynbee, Arnold Joseph. **Civilization on Trial.** New York: Oxford University Press, 1948. vii, 263 p.

Udovitch, A.L. (ed.) **The Middle East: Oil, Conflict and Hope.** Lexington,

Mass : Lexington Books , 1976. xxi, 557 p. (Critical choices for Americans, vol. 10).

United Nations Conference on Trade and Development. «Joint Ventures Among Arab Countries.» Geneva: UNCTAD, 1975. (Mimeographed).

United States. Senate. Committee on Finance. **Implications of Multinational Firms for World Trade and Investment and for U.S. Trade and Labour.** Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office, 1973.

Vatikiotis, P.J. (ed.) **Egypt Since the Revolution.** London: Allen and Unwin, 1968. 3-195 p. (Studies on modern Asia and Africa, no. 7).

Von Grunebaum, Gustave Edmund. **Modern Islam; the Search for Cultural Identity.** New York: Vintage Books, 1964. 407 p.

Waterbury, John and Ragaei El-Mallakh. **The Middle East in the Coming Decade: From Wellhead to Well-Being?** New York: McGraw-Hill, 1978.xii, 219p. (1980s project / Council on Foreign Relations).

Wilber, Charles K. (ed.) **The Political Economy of Development and Underdevelopment.** New York: Random House, [1973]. x, 434 p.

Wright, John L. **Libya.** London: Benn, 1969. 304 p.

Zeine, Zeine N. **The Emergence of Arab Nationalism,** with a Background Study of Arab-Turkish Relations in the Near East. Rev. ed. Beirut: Khayats, 1966. xi, 205 p.

Periodicals

Amin, Galal Ahmad. «Project Appraisal and Income Distribution.» **World Development:** February 1978.

Amin, Samir. «In Praise of Socialism.» **Monthly Review:** 1974.

«Arab American Commerce.» **Middle East Economic Digest:** November 1977. Special Report.

Business Week: 26 May 1975.

Financial Times: 26 September 1977.

Financial Times: 20 March 1978.

Greenwald, C.S. «Israel's Economic Future.» **Challenge:** July-August 1975.

Griffin, K. «Increasing Poverty and Changing Ideas About Development

Strategies.» **Development and Change:** October 1977.

Gottheil, F. «U.S. —.Middle East Economic Relations.» **Middle East Review:** Summer 1977.

Israel Export and Trade Journal: 1975, 1976, 1978.

Jerusalem Post: 4 April 1972.

Journal of Commerce: 17 June 1974.

Landsberg, M. «Black Gold and the Reemergence of the Dollar Standard.» **The Review of Radical Political Economy:** Spring 1975.

Landsberg, M. «Oil and the Eurocurrency Market.» **The Review of Radical Political Economy:** Winter 1976.

Morawetz,D. «Employment Implications of Industrialization in Developing Countries.» **Economic Journal:** September 1974.

Ro'i,Yaacov. «Soviet Economic Presence in Egypt.» **The Jerusalem Quarterly:** Spring 1977.

Safran, Nadav. «American-Israeli Relations: An Overview.» **Middle East Review:** Winter 1977-78.

Scalaping, R. «Reflections on East-West Relations.» **Survey:** Summer-Autumn 1976.

Stephens, Robert. «The Great Powers and the Middle East.» **Journal of Palestine Studies:** v.11, no.4, Summer 1973.



منشورات
مركز دراسات الوحدة العربية

■ انتقال العمالة العربية (المشاكل ـ الآثار ـ السياسات)
(٣١٢ص ـ ٢٦ ل.ل.) .... د. ابراهيم سعد الدين ود. محمود عبد الفضيل

■ جامعة الدول العربية : الواقع والطموح
(ندوة فكرية) (١٠٠٤ص ـ ٩٠ ل.ل.) .... د. علي محافظة وآخرون

■ الصراع العربي ـ الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي
(٢٤٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) .... امين حامد هويدي

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
المجلد الاول : المؤلفون ـ القسم الاول : بالعربية
(١٠٦٠ص ـ ١٢٠ ل.ل. للافراد ـ ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ ببليوغرافيا الوحدة العربية ١٩٠٨ ـ ١٩٨٠
المجلد الثاني : العناوين ـ القسم الاول : بالعربية
(٤٠٠ص ـ ٥٠ ل.ل. للافراد ـ ٦٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ النظام الاقليمي العربي ... طبعة ثالثة
مزيدة ومنقحة (٢٧٢ص ـ ٢٤ ل.ل.) .... جميل مطر ود. علي الدين هلال

■ التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية
(٤٧٢ص ـ ٤٠ ل.ل.) .... د. عبد المنعم السيد علي

■ مشكلة التضخم في الاقتصاد العربي (١٢٢ص ـ ١٢ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل

■ مصر والعروبة وثورة يوليو
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٣)) (٤٠٠ص ـ ٣٢ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم وآخرون

■ الفكر الاقتصادي العربي وقضايا التحرر
والتنمية والوحدة (٢٤٨ص ـ ٢٠ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل

■ المواصلات في الوطن العربي(ندوة فكرية) (٤٠٤ص ـ ٣٢ ل.ل.) .... د. ناجح محمد خليل وآخرون

■ دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي
(سلسلة كتب المستقبل العربي (١)) (٤٧٦ص ـ ٤٠ ل.ل.) .... د. انور عبد الملك وآخرون

■ السياسة الامريكية والعرب
(سلسلة كتب المستقبل العربي (٢)) (٣٠٨ص ـ ٢٤ ل.ل.) .... د. خيرية قاسمية وآخرون

■ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١
(١٠٧٨ص ـ ٩٥ ل.ل. للافراد ـ ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية

■ التعريب ودوره في تدعيم الوجود العربي والوحدة العربية
(ندوة فكرية) (٥٢٨ ص ـ ٤٤ ل.ل.) .... د. محمد المنجي الصيادي وآخرون

■ المرأة ودورها في حركة الوحدة العربية
(ندوة فكرية) (٥٥٦ص ـ ٤٥ ل.ل.) .... د. علي شلق وآخرون

■ الامكانات العربية (١٣٦ ص ـ ١٢ ل.ل.) .... د. علي نصار

■ صور المستقبل العربي (٢١٢ص ـ ١٦ ل.ل.) .... د. ابراهيم سعد الدين وآخرون

■ النظام الاجتماعي العربي الجديد (٣٠٤ص ـ ٢٤ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم

■ **تجربة دولة الامارات العربية المتحدة**
(ندوة فكرية) (٨١٦ص - ٦٠ ل.ل.) .... د. محمود علي الداود وآخرون
■ **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠**
(١٠٦٤ص - ٩٠ ل.ل. للافراد ١٥٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ **التصور القومي العربي في فكر جمال عبد الناصر**
(١٩٥٢ - ١٩٧٠) (٤١٦ص - ٢٨ ل.ل.) .... د. مارلين نصر
■ **البعد التكنولوجي للوحدة العربية** (١١٦ص - ١٠ ل.ل.) .... د. انطوان زحلان
■ **القومية العربية والاسلام**
(ندوة فكرية) طبعة ثانية (٧٨٠ص - ٦٠ ل.ل.) .... د. محمد احمد خلف الله وآخرون
■ **التكامل النقدي العربي** (المبررات - المشاكل - الوسائل)
(ندوة فكرية) طبعة ثانية (٧٤٠ص - ٦٠ل.ل.) .... جون وليامسون وآخرون
■ **هجرة الكفاءات العربية**
(ندوة فكرية) طبعة ثانية (٤١٦ص - ٣٤ل.ل.) .... د. انطوان زحلان وآخرون
■ **التعريب وتنسيقه في الوطن العربي**
طبعة ثانية (٦٦٨ ص - ٥٤ ل.ل.) .... د. محمد المنجي الصيادي
■ **هدر الامكانية** (١٢٨ص - ١٠ ل.ل.) .... د. نادر فرجاني
■ **تحليل مضمون الفكر القومي العربي**
طبعة ثانية (٢٠٠ص - ١٦ ل.ل.) .... السيد يسين
■ **يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٧٩** ... طبعة ثانية
(٧٣٦ص - ٦٠ ل.ل. للافراد ١٠٠ ل.ل. للمؤسسات) .... مركز دراسات الوحدة العربية
■ **القومية العربية في الفكر والممارسة**
(ندوة فكرية) طبعة ثانية (٦١٢ص - ٤٠ ل.ل.) .... د. وليد قزيها وآخرون
■ **اتجاهات الراي العام العربي نحو مسألة الوحدة**
دراسة ميدانية ... طبعة ثانية (٣٧٦ص - ٢٥ ل.ل.) .... د. سعد الدين ابراهيم
■ **النفط والوحدة العربية** ... طبعة ثالثة
مزيدة ومنقحة (٢٤٤ص - ١٦ ل.ل.) .... د. محمود عبد الفضيل
■ **ابعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل**
طبعة ثانية (٤٢٨ص - ٢٠ ل.ل.) .... د. عبد الحميد براهيمي
■ **دور الادب في الوعي القومي العربي**
(ندوة فكرية) طبعة ثانية (٤٠٨ص - ٣٤ ل.ل.) .... د. سعدون حمادي وآخرون
■ **خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية**
طبعة ثانية (٢٥٦ص - ١٦ ل.ل.) .... د. محمود الحمصي
■ **دور التعليم في الوحدة العربية**
(ندوة فكرية) طبعة ثالثة (٢٨٠ص - ٢٤ ل.ل.) .... د. سعدون حمادي وآخرون
■ **من التجزئة الى الوحدة** ... طبعة رابعة(٤٤٨ص - ٣٨ ل.ل.) .... د. نديم البيطار
■ **المشرق العربي والغرب** ... طبعة رابعة(١٧٦ص - ١٦ ل.ل.) .... د. جلال احمد امين
■ **العلم والسياسة العلمية في الوطن العربي**
طبعة ثالثة (٢٨٤ص - ٢٠ ل.ل.) .... د. انطوان زحلان

سلاسل الناشئة

■ **سلسلة «ربوع بلادي»** ٨ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) .... شريف الراس
■ **سلسلة « فتى العرب »** ٧ اجزاء (٣ ل.ل. لكل جزء) .... شريف الراس



مركز دراسات الوحدة العربية

وكلاء توزيع مطبوعات المركز في الاقطار العربية والدول الاجنبية

الاردن

المجلة

وكالة التوزيع الاردنية
ص ب ـ ٢٧٥
عمان ـ الاردن
ت ٣٠١٩١

الكتب

دار المهد للنشر والتوزيع
ص ب ـ ٩٢٦٧١٠
بناية مطعم عمر الخيام
شارع الامير محمد
جبل عمان ـ الدوار الثالث
عمان ـ الاردن
ت ٢١٩٦٧

البحرين

المجلة والكتب

الشركة العربية للوكالات والتوزيع
شارع المتنبي ـ ص ب ـ ١٥٦
المنامة ـ البحرين
ت ٢٥٥٧٠٦

الامارات العربية المتحدة

ابو ظبي

المجلة

شركة اوكسفورد للقرطاسية والكتب
ص ب ـ ٧١٢٩
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٣٠٩١٤ / ٨٢٠٩٣٦

الكتب

شركة المطبوعات للتوزيع والنشر
ص.ب ـ ٨٥٧
ابو ظبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٨٢١٠٤٢ ـ ٨٢١٠٤٣

دبي

المجلة والكتب

مؤسسة الاتحاد للصحافة والنشر والتوزيع
صندوق البريد ٢٤٤٦
دبي ـ دولة الامارات العربية المتحدة
ت ٢٨٢٦٦٦ ـ ٢٢٤١١١

تونس

المجلة والكتب

الشركة التونسية للتوزيع
ص ب ـ 440
5 شارع قرطاج ـ تونس
ت 255000

الكتب

دار بوسلامة للطباعة والنشر
53 نهج نحاس باشا ـ تونس
ت 243100

الجزائر

المجلة

المؤسسة الوطنية لتوزيع الصحافة
20 شارع الحرية
الجزائر العاصمة ـ الجزائر
ت 63.94.40 - 63.94 70

الكتب

المؤسسة الوطنية للكتاب
11 مكرر شارع العربي بن مهيدي
الجزائر العاصمة ـ الجزائر
ت 64.96.12 - 63 60.94

ليبيا

المجلة والكتب

المنشأة الشعبية للنشر والتوزيع والاعلان
ص.ب ـ ٩٥٩
شارع سوق المحمودي
طرابلس ـ الجماهيرية الليبية
ت ٤٥٧٧٣

سوريا

المجلة

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات
برامكة ـ تجاه ثانوية فايز منصور
دمشق ـ سوريا
ت ٢٢٨٨٣١

الكتب

مكتبة النوري
ص.ب ـ ٨٣٤
دمشق ـ سوريا
ت ١١٠٣١٤

السودان

المجلة

دار التوزيع
ص.ب ـ ٣٥٨
الخرطوم ـ السودان
ت ٧٩٤٦٠

العراق

المجلة والكتب

الدار الوطنية للتوزيع والاعلان
ص.ب ـ ٦٢٤
شارع الجمهورية ـ بغداد ـ العراق

قطر

المجلة

دار العروبة للصحافة والطباعة والنشر
ص.ب ـ ٦٣٣
الدوحة ـ قطر
ت ٣٢١٦١٢

الكتب

دار المتنبي للنشر والتوزيع
ص.ب ـ ٢٧٠٦
الدوحة ـ قطر
ت ٤١٢١٤٠ / ٤١٢١٤١

الكويت

المجلة والكتب

شركة الربيعان للنشر والتوزيع
ص ب ـ ٢٥٤٠١ الصفاة
الشرق ـ قرب مستشفى دار الشفاء
ـ الكويت
ت ٤٤٩٩٩٨

الكتب

شركة كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع
ص ب ـ ٢٤٠٦٢ الصفاة
الكويت
ت ٨٤٤٧٥٢

لبنان

المجلة

الشركة العربية للتوزيع
ص.ب ٤٢٢٨
بيروت ـ لبنان
ت ٣٧٠٦٢٣

الكتب

المكتبات الرئيسية في بيروت

مصر

المجلة

مؤسسة الاهرام / قسم التوزيع
١٤ شارع الجلاء ـ القاهرة
جمهورية مصر العربية
ت ٧٥٥٥٠٠

الكتب

مكتبة مدبولي
٦ ميدان طلعت حرب
القاهرة ـ جمهورية مصر العربية .

المغرب

المجلة

الشركة العربية الافريقية للتوزيع
والنشر والصحافة
70 زنقة سجلماسة
صندوق البريد 8
الدار البيضاء ـ المملكة المغربية
ت 24.92.14 - 24 92.00

الكتب

ـ الشركة الشريفية للوزيع والصحف
ملتقى زنقة دينان وزنقة سان سانس
صندوق البريد 683
الدار البيضاء 05 ـ المملكة المغربية
ت 24.57 49

ـ الشركة الجديدة دار الثقافة
32-34 شارع فكتور هيجو
الدار البيضاء 03 ـ المملكة المغربية
ت 30.76.44 - 30.23.75

ـ الشركة المغربية للناشرين المتحدين (SMER)
3 زنقة غزة
الرباط ـ المملكه المغربية
ت 237.25

السعودية

المجلة والكتب

جدة

مكتبة مكة
ص ب ـ ٤٧٧
جدة ـ السعودية
ت ٦٤٢٤٧٥١

الخبر

مكتبة مكة
ص ب ـ ٦٠
الرياض ـ السعودية
ت ٤٢٦٦٨

الرياض

مكتبة مكة
ص.ب ـ ٤٧٢
الرياض ـ السعودية
ت ٤٠٢٢٤١٨

الكتب

مكتبة دار العلوم
ص.ب ـ ١٠٥٠
الرياض ـ السعودية
ت ٤٧٧٧١٢١

اليمن الشمالي

المجلة

دار القلم للنشر والتوزيع والاعلان
ص.ب ١١٠٧
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ٧٧٨١٠ ـ ٧٧٨١٢

الكتب

ـ دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع
ص.ب ـ ١١٠٩
شارع جمال [illegible]
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية
ت ٨١٨١

ـ مكتبة العلفي
باب القلمة
صندوق البريد ٢٢١٣
صنعاء ـ الجمهورية العربية اليمنية

اليمن الديمقراطي

المجلة

مؤسسة ١٤ اكتوبر للاستيراد والتوزيع
ص.ب ٤٢٢٧ ـ كريتر
عدن ـ جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية

انكلترا

المجلة والكتب

ALSAQI BOOKS
26 WEST BOURNE GROVE
LONDON W2 5RH - ENGLAND
Tel: 01 229 8543

سويسرا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE ARABE L'OLIVIER
C.P. 172.
1211 GENEVE 16 - SUISSE

فرنسا

المجلة والكتب

LIBRAIRIE TIERS MYTHE
21, RUE CUJAS
PARIS 75005 - FRANCE

الدكتور جلال احمد امين

■ اقتصادي عربي ، ولد في القاهرة عام ١٩٣٥

■ تعلم القانون والاقتصاد في جامعة القاهرة (٥١ ـ ١٩٥٧) والاقتصاد في جامعة لندن (٥٨ ـ ١٩٦٤)

■ عمل في مجلس الدولة المصري خلال الفترة (٥٥ ـ ١٩٥٨)

■ قام بتدريس الاقتصاد في جامعة عين شمس خلال الفترة (٦٤ ـ ١٩٧٤)

■ عمل مستشاراً بإدارة البحوث في الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية خلال الفترة (٧٤ ـ ١٩٧٨)

■ثم استاذاً زائراً بمركز دراسات الشرق الأدنى في جامعة كاليفورنيا في لوس انجلوس خلال الفترة (٧٨ ـ ١٩٧٩)

■ نشر له بالعربية عدد من المؤلفات :

ـ في النظرية الاقتصادية

ـ كتاب عن الماركسية

■ نشر له بالانجليزية :

ـ كتاب **مشكلة الغذاء والتنمية الاقتصادية** (لندن ١٩٦٦)

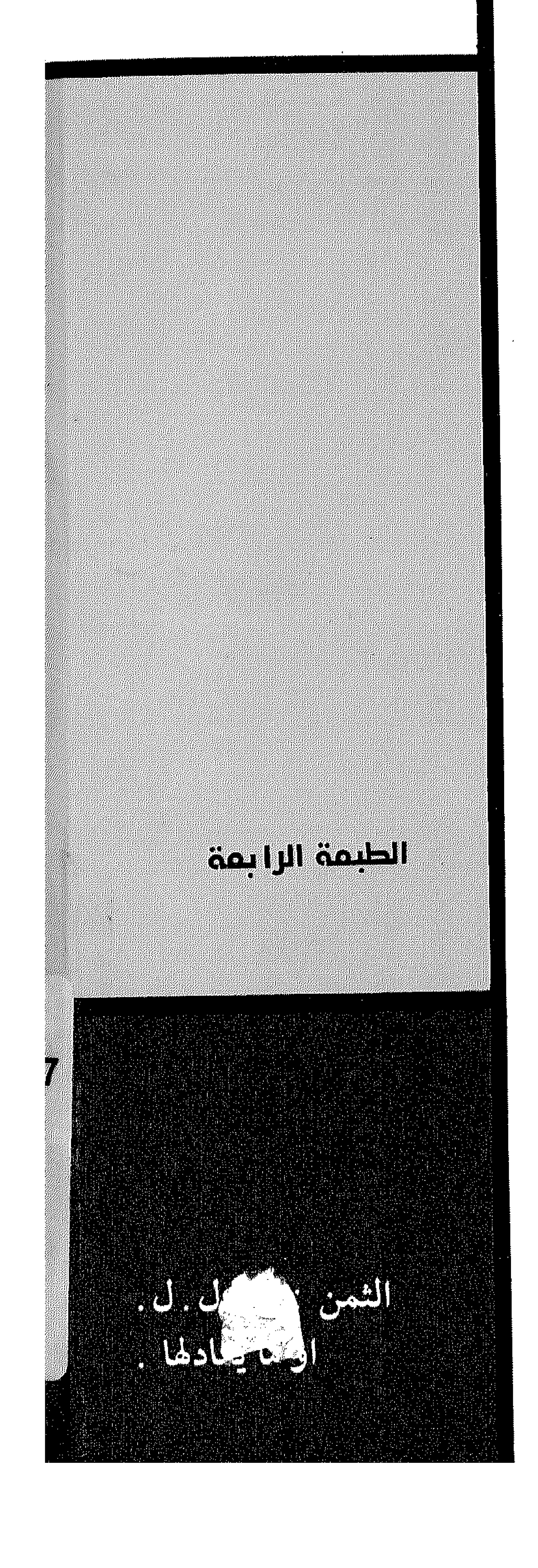
ـ **تمدين الفقر** (ليدن ١٩٧٤) نال عليه جائزة الدولة في مصر وترجم إلى اليابانية سنة ١٩٧٦

ـ اشترك في كتاب **مصر منذ الثورة** (لندن ١٩٦٨)

ـ وكتاب **النظام الاقتصادي الدولي الجديد والعالم العربي** (الكويت ١٩٧٧)

ـ **وتقييم المشروعات وتوزيع الدخل** (اكسفورد ١٩٧٨)

ـ وعدد من المقالات عن مشكلات التنمية في البلاد العربية .



مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون

ص . ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان

تلفون : ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤

برقياً : « مرعربي »

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي